

دكتور جمال أمين

نحو تفسير جديد

لأزمة

الاقتصاد والمجتمع

في مصر

مكتبة مطبوع





تفسير جديد  
لأزمة الاقتصاد والمجتمع في مصر

مقالات بحوث نقدية  
سياسية واجتماعية واقتصادية

مكتور  
بيلال الدين

١٩٨٩

الناشر

مكتبة مصر

ت: ٧٥٦٤٢١

مطابع  
**الدار البيضاء**  
مركز جليل  
أبناء الحاج أحمد محمد الأبيض  
الطابق الخامس ١٨ شارع ستيفن لاسكاش  
٢٨٨٣٥١ - ٢٨٩٥٠٤٦



## تمهيد

هذا الكتاب مجموع مقالات وبحوث كتبت ونشرت خلال السنوات القليلة الماضية في دوريات مصرية وعربية . يجمعها كلها انها تتكلم عن مصر ، سواء من الزاوية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو الثقافية . كتب بعضها بعاطفة حارة وبعضها الآخر بعقل بارد ، ولكنها كلها تحاول أن تصف أو أن تفسر ما حدث ويحدث في مصر منذ منتصف السبعينات . والبحث الأخير يزعم أنه يقدم تفسيراً جديداً ، ومن ثم اخترت عنوانه ليكون عنواناً للكتاب بأكمله ، ويمكن اعتبار سائر مقالات الكتاب خطوات إليه .

١٠ أكتوبر ١٩٨٨

جلال أمين





**رؤية جورج أرويل والحياة السياسية في مصر**





### جورج أورويل ومصير العالم الثالث

جاء عام ١٩٨٤ وذهب وخذت ما كان متوقعا ، اذ لم تجد وسائل الاعلام في الغرب موضوعا أكثر ملاءمة من رواية جورج أورويل الشهيرة « ١٩٨٤ » ، فدعى الكتاب والمفكرون لمناقشتها ، وامتلات برامج الاذاعة والتلفزيون في الغرب بسرد قصة حياته وتحليل شخصيته ، وأعيد انتاج روايته للسينما البريطانية ، واحتدم الخلاف عما اذا كانت نبوءة جورج أورويل بما سيكون عليه العالم في ١٩٨٤ ، قد تحققت أو لم تتحقق .

وقد ظل العالم الثالث غائبا عن النقاش غائبا يكاد يكون تاما . اذ اعتقد معظم المعلقين أن أورويل كان يتصور في الأساس دولة صناعية شمولية كالاتحاد السوفيتي ، أو دولة بلغت أقصى درجات التقدم التكنولوجي ، ومن ثم أهمل الى حد كبير ، في هذه المناقشات ، مدى انطباق روايته على دول العالم الثالث ، ولم تحظ بعض أجزاء من روايته ، على أهميتها القصوى ، بما تستحقه من عناية . من ذلك الفصل « التحليلي » الذي يرد فجأة في منتصف الرواية ، ويقطع سياقها ، ويتعرض لموقف الدولتين العظميين من دول العالم للفقير . ومن ذلك أيضا الملحق الوارد في آخر الكتاب ، والذي أجبر الكاتب على نشره على الرغم من الحاح الناشر على حذفه ، والذي يتناول مستقبل اللغة التي يكتب ويتكلم بها الناس ومضيرها المظلم على يد النسيانيين ووسائل الاعلام ، وغير ذلك من النبؤات التي قد تكون أكثر انطباقا على دول العالم الثالث منها على دول العالم الصناعي .

كنت قد قرأت رواية جورج أورويل لأول مرة في أعقاب هزيمة ١٩٦٧ مباشرة ، تحب وطأة ذلك الشعور الشديد بالاحباط الذي أشبعته الهزيمة فينا . ثم عدت لقراءتها من جديد ، ليس فقط بسبب حلول السنة التي أعطت الرواية اسمها ولكن ربما أيضا لتجديد الشعور بالاحباط المتولد عن عريضة إسرائيل في منطقتي . فإذا بي أرى من جديد ملامح كثيرة من حياتنا المعاصرة يصورها قلم أورويل وخياله



البارع كما بدت له منذ خمسة وثلاثين عاما • ورأيت من المناسب أن أعيد على القارئ العربى قصة « ونستون سميث » بطل الرواية ، مبرزاً فقط تلك الجوانب المسيسة الصلة بحياة العالم الثالث ، ودون التقيد بترتيب الأحداث ، حتى يلمس القارئ بنفسه تلك الدرجة المذهلة من النجاح الذى أحرزه أورويل فى التنبؤ بما صارت اليه حياتنا •

### عن السياسة والاقتصاد :

بطل القصة « ونستون سميث » فى نحو الأربعين من عمره ، ويعيش فى لندن • ولكن لندن الآن ليست مجرد عاصمة لبريطانيا ، بل تنتمى لأحدى الدول الكبرى الثلاث : « أوشانيا » ، التى تحتل معظم ما كان يسمى بالعالم أو المعسكر الغربى • الدولة يحكمها نظام شمولى تعتبر الديكتاتوريات المعروفة بالمقارنة به كلعب الأطفال • فكل شيء فى يد الدولة ، وليس ثمة شيء لا يخضع لتخطيطها ، والناس فيها كالدمى تحركها أصابع الحزب ، وكل خطواتك معروفة ومحسوبة •

التليفزيون ، ذلك الجهاز القديم ، حل محله « التليسكرين » ، وهو جهاز لا يكتفى بالارسال بل يستقبل أيضا حركات الناس وسكناتهم وأقوالهم • بل انه من الخطر الشديد أن تسمح لأفكارك بالشروء اذا كنت فى مكان عام ، أو فى دائرة عمل شاشة التليسكرين المنتشرة فى كل مكان • فقد تفضحك أدنى حركة أو ايماءة أو نظرة عين أو أدنى تعبير على الوجه ، اذا حمل فى طياته أى شيء خارج المألوف ، أو اذا أوحى بأن هناك ما تحاول اخفائه • بل ان هناك اسما خاصا لهذه الجريمة هو « جريمة الوجه » ، وهى تعنى ارتسام تعبير على الوجه يخالف التعبير المألوف • لم يكن من الممكن بالطبع أن تعرف ما اذا كانوا يراقبونك أنت بالذات أو يسجلون صوتك فى أية لحظة بعينها ، ولكن من المؤكد أن « بوليس الفكر » يستطيع أن يوصل النسل الخاص بك ، لو بأي شخص آخر فى أية لحظة ، بجهاز مركزى فتصبح فى متناول بصرهم وشمعهم •

ليست هناك بالضبط أعمال متنوعة يحكم القانون ، إذ ليس هناك



في الواقع قانون • ومع هذا فكثير من الأعمال التي قد يخطر ببالك اتيانها عقوبته المحققة الاعدام ، كتلك الفكرة الغريبة التي طرأت على بال ونستون سميث ، وهي أن يكتب مذكراته ، وأن يقوم بذلك في ركن من حجرة نومه لا يقع ، أو يظن أنه لا يقع في دائرة السمع والبصر لجهاز التليسكرين •

على قمة الدولة رئيس يشار اليه « بالأخ الأكبر » • لا تفارق صورته شاشة التليسكرين ، وتوجيهاته وأقواله تطالعك وأنت سائر في الطريق أو نائم في سريرك • وصوره المعلقة في الميادين كتب تحتها بالخط العريض « الأخ الأكبر يراقبك » • كما تمتلئ الطرقات باللافتات التي تحمل اسم المذهب الرسمي للدولة وشعاراته وأهداف الخطة وانجازاتها •

هذا الأخ الكبير الذي يحكم الآن ، هو أيضا الذي كان يحكم في الثلاثينات والأربعينات ، أي منذ أربعين أو خمسين سنة • فهو الذي فجر الثورة ابتداء ، ولا يمكن أن يتصور أحد أن يكون مفجرها شخص غيره • ولكن الناس تسمع أيضا باستمرار عن طريق التليسكرين ، عن رجل اسمه « جولد شتاين » ، تسميه وسائل الاعلام « عدو الشعب » • كان من زعماء الحزب يوما ما ثم ارتد وترغم محاولة لقلب الحكم وتغيير النظام • في كل يوم توجه وسائل الاعلام الناس الى الهاتف ضده ، وذلك خلال دقيقتين تسميان « دقيقتين للكراهية » • فجولدشتاين هو الخائن الأول للوطن وللمبادئ الحزب ، تعاون مع الأعداء وتلقى منهم الأموال لتغيير النظام • لم تكن الناس تعرف ما اذا كان الرجل لا يزال حيا أم أنه مات ، يعيش في أوشانيا أو خارجها • ولكن المؤكد أن أتباعه موجودون ، اذ أن الحكومة تعلن في كل يوم عن قيامها بالقبض على أتباع جدد له •

والدولة في حرب مستمرة ، ولكن العدو ليس هو نفسه دائما • فهو مرة دولة أوربا الآسيوية ( يوراشيا ) ومرة دولة آسيا الشرقية ( ايسقاشيا ) • ولكن حينما تكون يوراشيا هي العدو ، فانها لابد أن

كانت دائما كذلك ، وحينما تتقلب العداوة الى تحالف ويصبح العدو هو ايسيتاشيا ، تصبح ايسيتاشيا هي العدو الخالد ومنذ الأزل •

وبما أن الحرب لا تنتهى فان كلمة « النصر » شائعة الاستعمال • فالسجائر السيئة التى يدخلها عامة الناس ، بخلاف أصحاب المراكز العليا فى الحزب ، والتى يتساقط منها الدخان بمجرد اللمس هى « سجائر النصر » ، وكذلك المجمع الذى يسكنه ونستون فاسمه « مجمع النصر » • والوزارة التى تتولى شئون الحرب تدعى وزارة « السلام » ، ولكن هناك أيضا وزارة « الحب » ، التى تختص بالأمن ، ووزارة « الحقيقة » التى تختص بالاعلام ، ووزارة « الوفرة » التى تختص بالشئون الاقتصادية •

والأخبار الاقتصادية تحتل أهمية خاصة فى اذاعات التليسكرين • فالسائنة تحمل لك باستمرار آخر أخبار الخطة الثلاثية العاشرة ، وكيف تجاوزت انجازاتها الأهداف المرسومة • وها هو ذا نموذج لاحدى اذاعاتها :

« أيها الرفاق ، انصتوا جيدا ، فلدينا أخبار رائعة لكم هذا الصباح • لقد انتصرنا فى معركة الانتاج • ان الاحصاءات الأخيرة تدل على أن انتاج كافة السلع الاستهلاكية قد زاد بما لا يقل عن ٢٠٪ خلال العام الماضى • وقد قامت فى كل أنحاء أوشانيا مظاهرات تلقائية ، لم يكن من الممكن السيطرة عليها ، قام بها العمال والموظفون الذين تركوا مصانعهم ومكاتبهم ليسيروا فى الشوارع هاتفين وحاملين اللافتات التى يعبرون بها غن امتنانهم واعترافهم بالجميل للأخ الأكبر لما حققه لهم من حياة سعيدة تحت قيادته الحكيمة • وها هى ذى بعض الأرقام • المواد الغذائية : ..... »

### اللغة الجديدة :

وعلى الرغم من أن الناس فى أوشانيا لا زالوا يتكلمون ، فى الأساس ، بالانجليزية ، فان اللغة الرسمية للدولة هى لغة جديدة تعمل الدولة على احلالها محل الانجليزية • هذه « اللغة الجديدة » ، كما



تسمى بالفعل ، تقوم على الانجليزية ولكنها تتسم بعدد من الملامح الهامة . فهي أولا تهدف الى تخفيض عدد الكلمات المستخدمة الى أقل عدد ممكن ، والتخلص من بعض الكلمات القديمة التي لم تعد شائعة الاستعمال ، « كالشرف » و « العدل » و « الأخلاق » ، والتي تعكس العلاقات الاجتماعية القديمة ، التي كانت سائدة قبل أن يتولى الحزب الحكم . من ملامح اللغة الجديدة أيضا تغيير معانى بعض الكلمات المنتقاه بحيث تدل على معانى جديدة تماما ، وبحيث يصبح من المستحيل التعبير عن أشياء أو أفكار معينة ، أو حتى التفكير فيها ، لتعارضها مع مبادئ النظام . أصبح من المستحيل مثلا أن يقول أحد ، أو حتى أن يخطر له ، « أن الأخ الأكبر غير صالح » . إذ أن كلمة « صالح » في اللغة الجديدة أصبحت لا تعنى غير وصف ما يقوم به الأخ الأكبر من أعمال . ومن ثم تصبح عبارة « الأخ الأكبر غير صالح » عبارة منافية للعقل وغير منطقية ابتداء . كذلك تعرضت كلمة « الحرية » لتغيير معناها ، بحيث أصبح من الممكن فقط أن تستخدم بالمعنى الآتى « تحرير الحقل من الحشائش الضارة » ، ولا يمكن أن تستعمل بمعناها القديم كما في قولك « أنا صاحب فكر حر » . بهذا التغيير أصبح من الممكن أن يقبل الناس بسهولة شعارات الحزب الثلاثة الرئيسية والمعلقة في كل مكان وهي : « الحرب هي السلام » و « الحرية هي العبودية » و « الجبل هو القوة » .

من ملامح اللغة الجديدة أيضا الاختصار الشديد في كتابة كثير من الأسماء ، والاكتفاء بالحروف الأولى في الإشارة الى الهيئات والوزارات بل والأفكار ، اذ يحقق هذا الاختصار وظيفة هامة هي قطع الصلة بين المعنى الأصلي للكلمة وبين مدلولها الحالي . فوزارة الحقيقة مثلا أصبح يشار اليها بالحرفين « و . ح » ، ووزراء الوفرة « و . و » ، وهكذا ، بحيث أصبح من الصعب تذكر الغرض الأصلي الذي نشأت الوزارة من أجله .

وقد ترتب على كل هذا أن أصبح هذا من المستحيل على أعضاء الحزب ، الذي يجرى تمرينهم على استخدام اللغة الجديدة منذ الطفولة ، أن يفكروا بعمق في أى موضوع على الإطلاق ، أو أن يتذكروا ما كان عليه الحال قبل أن يتولى الحزب شؤون الحكم . ولكن اللغة

الجديدة تسمح لهم ، من ناحية أخرى ، بأن يقبلوا المتناقضات ويكرروها دون أن يروا أية غضاضة في ذلك . ذلك أنه من بين قواعد هذه اللغة ما يسمى في قاموسها « بالتفكير المزدوج » أو « التفكير ذي الوجهين » . وتقصد به عدة معان . فمن معانيه الكذب المتعمد مع الاعتقاد في نفس الوقت ، وبإخلاص ، بصدق ما تقول . ومن معانيه نسيان أية واقعة أصبح تذكرها غير ملائم ثم العودة الى تذكرها اذا ظهرت الحاجة اليها . ومن معانيه أيضا انكار وجود الحقيقة الموضوعية مع أخذ وجودها في الاعتبار في تصرفك اليومي . . . وهكذا . ومن الكلمات الدالة على هذا التفكير ذي الوجهين كلمة « أسوبيض » ( وهي اختصار لكلمتي اسود — أبيض ومن الكلمات الجديدة التي أدخلتها هذه اللغة ) . هذه الكلمة لها هي نفسها معنيان متناقضان ، على حسب ما اذا كانت تستخدم لوصف تفكير الخصم أو تفكير عضو في الحزب . فهي اذا طبقت على الخصم كان معناها « عادة الزعم بأن الأسود أبيض ، بما يتعارض مع الواقع الصريح » . أما اذا طبقت على عضو في الحزب فان معناها يصبح « استعداد المرء للاعتراف بأن الأسود أبيض حينما تتطلب مصلحة الحزب ذلك ، بل والاستعداد للاعتقاد بأن الأسود أبيض وأن ينسى أنه كان يعتقد عكس ذلك في أي وقت من الأوقات » .

### التصحيح المستمر للتاريخ :

كان ونستون يعمل في وزارة الحقيقة ، وهي تشغل مبنى ضخما يتكون من ثلاثة آلاف حجرة ، وتختص بالأخبار والتعليم ووسائل الترفيه والفنون الجميلة ، أي ما يقابل وزارات الاعلام والثقافة والتعليم الآن . وكان غفل ونستون التصحيح المستمر للتاريخ . فعلى سبيل المثال ، اذا تحول أحد كبار رجال الحزب الى عدو له ، فان مصير هذا الرجل ليس فقط أن يمحي من الوجود ، بل وأيضا أن يمحي اسمه وصوره من كل السجلات والمجلات والكتب التي سبق لها الظهور . كذلك يجب أن تعدل أهداف الخطة ، التي أعلنت منذ سنوات ، على ضوء ما تم بالفعل انجازه ، حتى لا يكون هناك أي تناقض بين ما كان

يجب أن يتحقق وما يتحقق بالفعل • وإذا كان الأخ الأكبر قد تنبأ يوما بحدوث ثورة في أفريقيا مثلا ، ولم تحدث الثورة ، فيجب أن تصحح النبوءة بحيث تتفق مع ما حدث في الواقع • وإذا كانت وزارة الوفرة قد وعدت بتخفيض أسعار الكاكاو في ١٩٨٤ ثم حدث أن رفعت سعره ، فلا بد أن يمحي الوعد ، وأن يحل محله في أعداد الجرائد القديمة ، تحذير بأن سعره سوف يرتفع في نفس الشهر الذي ارتفع فيه • • وهكذا • « ان كل سجل مكتوب قد تعرض اذن اما للازالة أو التزييف • كل كتاب أعيدت كتابته ، كل صورة أعيد رسمها ، وكل تمثال أو شارع أو بناء أعيدت تسميته • لقد زال التاريخ ولا يوجد شيء غير الحاضر ، الذي يقول أن الحزب دائما على صواب » •

كانت هذه هي وظيفة ونستون سميث • ان كل كلمة يخطها أو يملئها في جهاز التسجيل لتغيير سجلات الماضي كانت كذبا محضا • ومع ذلك كان ونستون يجد لديه المقدرة على الانهماك في عمله أنهماكا ينسى معه نفسه • فهو قادر على الانشغال بالجوانب الفنية أو المنطقية لعمله على نحو ينسى معه المغزى السياسى أو الثقافى لما يعمل • كان الذى يهمه ، أثناء قيامه بعمله ، أن تتم عملية التزييف بأكبر درجة من الكمال • وعلى أى حال فان هذا التغيير لوقائع التاريخ لم يكن تزييفا بالمعنى الحقيقى للكلمة • فهو فى الحقيقة لا يحل واقعة مزيفة محل واقعة صحيحة ، بل يضع كذبا محل كذب ، ومن ثم فلا تزييف هنالك • لقد قام ونستون مثلا بتعديل رقم كانت وزارة الوفرة قد تنبأت به عن حجم انتاج الأحذية فى ١٩٨٤ ، اذ ذكرت أنه سيصل الى ١٤٥ مليون زوج من الأحذية ، والمطلوب الآن تعديله الى ٥٧ مليوناً ، حتى يظهر رقم الانتاج المتحقق ( وهو ٦٢ مليوناً ) على أنه تجاوز أهداف الخطة • ليست المهمة هنا احلال رقم مزيف محل الرقم الصحيح ، فالأرجح أن الدولة لم تنتج فى هذا العام أية أحذية على الاطلاق ، وأن الرقم ٥٧ أو ٦٢ ليس أقرب الى الحقيقة من أى رقم آخر •

### العامة والصفوة :

فى وزارة الحقيقة أقسام أخرى غير القسم الذى يعمل به



ونستون • من بينها قسم مهمته تأليف الكتب وانتاج المجلات والأفلام المخصصة لاستهلاك العامة • وهى تعتمد على اثاره الغرائز وتركز على المباريات الرياضية والجرائم وحوادث العنف والتنبؤ بالحظ وتوقعات المنجمين • بل أن هناك قسما خاصا لانتاج الكتب والأفلام الجنسية المحضة التى تنتج للاستهلاك الشعبى ويحظر على أعضاء الحزب ، عدا العاملين بهذا القسم ، الاطلاع عليها • أن الحكومة تلهى الناس أيضا باليانصيب والتعلق بأمل أن ينالوا جوائزه • بل أن من الممكن القول أن السبب الوحيد الذى يجعل ملايين من الناس يعتقدون أن هناك شيئا لايزال يستحق العيش من أجله ، هو احتمال الفوز بجوائز اليانصيب •

كان موقف السلطة من عامة الناس يختلف اذن اختلافا جوهريا عن موقفها من المثقفين وأعضاء الحزب ، بل أن الجزء الأكبر من عامة الناس لم يكن لديه جهاز تيلسكروين فى بيته • كانت الحكومة فى مأمن من ناهيتهم ، فهم فى نظرها كالحيوانات ، اذ حتى لو تصورنا أنهم قد يشعرون يوما ما بالسخط فهم يسخطون على أشياء ضئيلة الشأن ، كتوفر أو عدم توفر سلعة غذائية • ومن ثم فإن الشرطة تترك العامة ، فى أغلب الأحيان ، وشأنهم • كانت المدينة مليئة باللصوص والعاهرات والمتاجرين فى المخدرات ، دون أن تتدخل الحكومة فى أمورهم ، طالما كانت هذه الجرائم تجرى بين أفراد العامة أنفسهم ، ولا تمس أحدا عداهم • أنهم كانوا فى نظر الحكومة أقل شأنًا من أن يستحقوا المتابعة بالتصنت والمراقبة • بل أن من شعارات الحزب « لا مساس بحرية العامة والحيوانات » •

### « الجنون المخطط » :

كان ونستون يكره الحزب وشعاراته وجواسيسه • انه نظام يقوم على « الجنون المخطط » • أنهم يستخدمون المنطق ضد المنطق • فهم يسخرون من الأخلاق وفى نفس الوقت يدعون أنهم حاملو لوائها • يقولون أن الديمقراطية مستحيلة وفى نفس الوقت يدعون أنهم حارسوها • أنهم يمحوون التاريخ ولكنهم يختارون من أحداث الماضى ما يناسبهم فى أية لحظة بعينها •



لم يكن ونستون يستطيع أن يمنع نفسه من تذكر أيام ماضية ، قبل أن يتولى الحزب الحكم ، كانت الأمور فيها مختلفة تماما • ويقول لنفسه ان من المستحيل أن الأحوال كانت دائما كذلك • فهذا الشعور الذى يلزمه بالضيق والامتغاض من سوء الحال دليل أكيد على أن الأحوال لم تكن دائما كذلك • انه لا يذكر بالضبط ما كانت عليه الحال منذ سنوات ، ولكنه يعرف أنه يتقزز الآن من القذارة المنتشرة فى كل مكان ، من ازدحام القطارات ، من المساكن المتأكلة والموشكة على الانهيار ، من ندرة الشاي ، من سوء طعم القهوة ، من السجائر التى تنفقت وتتهاوى بين أصابعه • كيف يمكن أن نتصور أن الحال كانت دائما كذلك اذا كان شعور المرء بالتقزز منها قويا الى هذا الحد ؟

انه لا يزال يذكر أياما ماضية كان الانسان فيها مازال يحظى ببعض الخلوة ولم يكن خاضعا دائما للمراقبة • كان ما يزال هناك حب وصداقة ، وكان أفراد العائلة الواحدة شد بعضهم أزر بعض دون أن يعرف أحدهم لماذا يشد أزر أخيه • لم تعد هناك الآن خلوة أو حب أو أصدقاء •

انه يذكر أيضا أنه حينما كان تلميذا صغيرا ، كانت كتب التاريخ المقررة لا تنسب للحزب الا اختراع الهليكوبتر • أما الآن فالحزب ينسب له أيضا اختراع الطائرة نفسها • ولن يمرنى وقت طويل حتى ينسب الحزب لنفسه اختراع الآلة البخارية •

أنه لا يزال يدرك أنه منذ أربع سنوات فقط كانت بلده (أوشانيا) فى حرب مع ( استاشيا ) وليس مع ( أوراشيا ) • هل يمكن أن تكون ذاكرته خادعة الى هذا الحد ؟ وأن ما تقوله وسائل الاعلام من أن العدو كان دائما هو أوراشيا وأنهم لم يكونوا قط فى حرب مع بلد آخر ، هل يمكن أن تكون هذه هى الحقيقة ؟

كان ونستون يجد صعوبة أثناء « حقيقتين للكراهية » فى أن يمنع نفسه من الانفجار بالضحك ، ولكنه كان يصاب بالقلق حينما يسمع من الشاشة أخبار انتصار حربى • اذ يصيه حينئذ التشاؤم ويكاد يقطع

بأن هذه الأخبار عن الحروب وعن الانتصار لابد أن يعقبها مباشرة أخبار سيئة كتخفيض الكمية الموزعة بالبطاقات من السكر أو الشاي الى النصف أو الربع • بل لم يكن ونستون على يقين حتى مما اذا كانت القنابل التي تسقط على بلده من فعل الأعداء حقيقة أم من فعل الحكومة نفسها •

كان ونستون يشعر بأن الشيء الوحيد الذي أصبح يملكه حقا ويسيطر عليه ويتحكم هو وحده فيه هو عدة سنتيمترات مربعة هي مركز التفكير داخل رأسه • كان يعرف أنه وحيد • وقد يكون هو وحده الذي يكره الأخ الأكبر • ولكنه كان يشعر على نحو ما ، أنه اذا استطاع أن يحتفظ بهذه السنتيمترات المربعة حية في رأسه ، وأن يردد ما يدور بها من أفكار ، ولو لنفسه وحدها ، فإنه يستطيع على الأقل أن يضمن « الاستمرارية » • كان يقول لنفسه : « انى أحافظ على التراث الانسانى وأحميه ليس بالضرورة عن طريق اسماع صوتى ، بل فقط بنجاحى فى أن أحتفظ بقواى العقلية » • وكان يكتب فى مذكراته من حين لآخر :

« ان الحرية هى حقك فى أن تقول أن  $2 + 2 = 4$  » ، ولكنه كان يتمتم فى فراشه ، وهو على وشك الاستسلام للنوم : « أن الصحة العقلية لا تتخذ شكل البيانات الاحصائية » •

ان الأمل الوحيد فى التغيير ، هكذا كتب ونستون فى مذكراته ، يكمن فى عامة الناس وبسطائهم • صحيح أنه كثيرا ما يعتريه اليأس حتى منهم • فعامة الناس لا يتذكرون الا أتفه الأشياء ، كالمشاجرة مع جار أو حادثة سرقة ، وهم ينسون أهم الأشياء • انهم يبدون عادة كالنملة التى تستطيع رؤية الأجسام الصغيرة ولا ترى أكبرها • وحينما يسيطر عليه اليأس منهم كان يتساعل : « اذا كانت الذاكرة قد ضاعت ، والسجلات قد تم تزييفها ، فما الذى يمكن أن يدحض ادعاء الحزب بأنه قد رفع مستوى المعيشة ؟ » ما الذى يمكن أن يدحض هذا اذا كان قد ضاع كل معيار يمكن أن يقيم الحاضر على أساسه ؟ أو لا يجوز أن يكون الحزب على حق حينما يقول :

« أن من يسيطر على الماضي يسيطر على المستقبل ، ومن يسيطر على الحاضر يسيطر على الماضي ؟ » ومع ذلك فقد كان يعود اليه من حين لآخر الشعور بأن عامة الناس قادرون ، وهم وحدهم القادرون ، على أن يحققوا الخلاص ، فهم وحدهم الذين لازالوا يحتفظون بقواهم العقلية ، وذلك بفضل عجزهم عن الفهم . انهم بسبب قلة خطرهم لا يتعرضون لغسيل المخ الذي يتعرض له الأكثر ذكاء . أو لعل السبب هو أنهم يتركون لممارسة عاداتهم وتقاليدهم دون أن يتعرض الحزب لها ، أو أنهم يتوالدون بكثرة ، أو أنهم لازالوا يذكرون الأغاني القديمة ، أو أنهم متدينون ، ولا أحد يمنعهم من ذلك . لقد « بلعوا » كل شيء ، ولم يلحقهم الضرر من وراء ذلك ، إذ أن ما دخل أمدتهم خرج منها دون أن يترك وراءه أى أثر ، وكأنه حبة القمح التى تمر بجسم العصفور وتخرج منه دون أن يهضمها .

### حرية الفكر والحب :

كان « ونستون » فى طريقه لسفاح محاضرة بعنوان « تطبيق الاشتراكية على الشطرنج » حينما التقى « بجوليا » ، الفتاة الجميلة التى تعمل فى نفس وزارته : « وزارة الحقيقة » ، التى تشتغل بتزوير التاريخ . وأثناء مرورها به دست فى يده ورقة عليها هذه الكلمة المذهلة « أحبك » . كانت المخاطرة التى عرضت الفتاة نفسها لها أكبر من أن توصف ، ولكنها فعلتها .

لم يكن تبادل الرسائل ممنوعا وان كان نادرا ، وكان التراسل يجرى فى العادة عن طريق ارسال بطاقات مطبوعة عليها عدد كبير من العبارات ، وعلى مرسل البطاقة أن يضع علامة على العبارة التى تؤدى غرضه . كذلك لم تكن ممارسة الجنس ممنوعة ، ولم تكن قيادة الحزب رغبة بالطبع فى منعه . ولكن كان الهدف غير المعلن هو القضاء على المتعة المصاحبة له . ان الحزب يقر ممارسة الجنس اذا كانت فقط من أجل الانجاب ، وكل ما عدا هذا يصبح مثارا للنشك . لم يكن الزواج ممنوعا ، ولا حتى بين أعضاء الحزب ، وانما كان من الضرورى أن يحصل العضوان على موافقة الحزب على زواجهما ، وكان الطلب يرفض



دائما اذا ظهر ما يدل على أن أحد الطرفين يشعر بجاذبية جنسية واضحة نحو الآخر •

جوليا فتاة جميلة في السابعة والعشرين ، وتعمل في قسم تأليف الروايات في وزارة الحقيقة ، وان كان عملها عملا ميكانيكيا بحتا ، اذ يقتصر دورها على تشغيل آلة من الآلات التي تقوم بتأليف الروايات • وكما أنها هي التي بدأت بمكاشفته بحبها له ، فانها هي أيضا التي رتبت اللقاء بينهما ، وتبعها ونستون كالمأخوذ الذي لا يدري ما يفعل ، أو كأنه مدفوع بقوة خفية الى تحطيم ذاته • واستنطاق الاثنان أن يعثرا على مكان خفى يلتقيان فيه سرا وبانتظام ، بعيدا عن الأعين ، ولا يختوى على جهاز التليسكوب الذي يلتقط حركات الناس وهمساتهم وينقلها الى السلطة •

كان يجمعهما أكثر من الحب • كان لديهما نفس الشعور بالتقزز ونفس الكراهية للحزب والحكم ونوع الحياة المفروضة عليهما وعلى سائر الناس • كانا يحملان نفس الحنين الى عالم حر ، وإلى الماضي • لم يكن حبهما مجرد علاقة بين شخصين ، بل كانا يدركان في كل لحظة يتعانقان فيها أو يتبادلان فيها الحديث في غيبة عن أعين الحزب وآذانه، أنهما يقومان في نفس الوقت بعمل ضد الحزب • كان عناقهما ، بعبارة أخرى ، عملا سياسيا ، ومع ذلك فقد كان هذا الموقف « السياسي » لكل منهما مختلفا بعض الشيء عن موقف الآخر • كان هو يبحث عن طريق للخلاص ، ليس لنفسه فقط ، بل للمجتمع بأسره • كان أيضا يحاول أن يفهم كيف وصل الحال الى ما وصل اليه ، وما الذي يمكن أن يكون الدافع اليه ؟ أما هي فلم يكن يشغلها « مبدأ » أو تغريها محاولة الفهم والتفسير • كانت فقط تريد أن تعيش وأن تحب ، وكانت نظرتها الى الحزب نظرتها الى شيطان لا هم له الا افساد محاولتها وتعطيل قدرتها على الحياة والحب • كانت تعتبر أي محاولة للثورة ضد الحزب حماقة كبيرة لا يمكن أن تؤدي الى شيء • المهم في نظرها أن يحاول كل فرد أن « يخدع » الحزب ، أن يخرق القواعد لصالحه • المشكلة الوحيدة في نظرها هي : كيف يمكن أن تخرق القواعد وتبقى حيا مع ذلك • كانت تصغر ونستون بأكثر من عشر أعوام ولم تكن قد سمعت عن أية محاولة



للمعارضة ، ولم تكن حتى لتستطيع أن تتصورها . وكان ونستون يتساءل اذ يتأمل موقفها « ترى كم شاب مثلها يتبنى نفس الموقف ؟ » كانت لقاءاتهما لحظات باهرة من السعادة ، يفتلسانها من وراء ظهر الحزب . وكانت جوليا تجلب له من حين لآخر في مخبئتهما ماتستطيع بحيلها أن تحصل عليه من بن وخبز وسكر « حقيقي » ، مما يستهلكه أعضاء قيادة الحزب ولا يعرفه بقية الناس . ومع هذا فقد كانا يدركان في قرارة نفسيهما أن ما نجحا في تحقيقه لا يمكن أن يدوم . كانا يشعران في أعماقهما بأن الحزب لابد ، عاجلا أو آجلا ، أن يكتشف مخابئهما ، وأنهما سيعتقلان ويعذبان ويعترفان ، ويجبر كل منهما على أن يخون الآخر ، وأنه سوف تأتي اللحظة ، وأثناء التعذيب ، التي يتمنى كل منهما فيها أن يتحول التعذيب منه الى الآخر . كانا ينتحران ، ولكنهما لم يتوقفا لحظة للتساؤل عما اذا كان من الحكمة أن يتراجعا .

وكما دست جوليا ورقة في يد ونستون تقول له أنها تحبه ، تلقى ونستون رسالة من شخص آخر ، يعمل أيضاً في وزارته اسمه « أوبراين » ، يدعو فيه الى بيته . وفي بيت أوبراين علم ونستون وجوليا أن أوبراين ، هو أيضاً ، من المعارضة ، وأنه يدين بالسوء لأفكار « جولدشتاين » العدو الأول للحزب . وأعطى أوبراين لوندستون نسخة من كتاب جولدشتاين الذي يعرض فيه أفكاره السياسية وتفسيره لما آل اليه الحال في « أوשאيا » . فما هي هذه الأفكار ؟

### لماذا الحرب ؟

أن الذي يعرفه جيداً قادة الدول العظمى الثلاث ، أوשאيا وموراشيا واستاشيا ، ولا يذكرونه صراحة أبداً ، هو أن نظام الحكم ونمط النظام الاجتماعي وطبيعة الحياة فيها كلها تكاد تكون واحدة أو متشابهة جداً ، على الرغم من أن النظام يتسمى بأسماء مختلفة في الدول الثلاث . ان الأيديولوجيات الثلاث ، رغم تظاهر الحكام بأنها مختلفة ، يكاد يستحيل تمييز احداها عن الآخرين . ففيها نفس البناء الاجتماعي الطبقي ، حيث تسيطر قلة في قمة النظام على سائر الناس ، وتتأثر بالسلطة والامتيازات . وكلها تمارس نفس الطقوس في

عبادة القائد شبه المقدس ، وفيها كلها يعتمد النظام على استمرار الحروب وانتاج الأسلحة .

أن الدافع الاقتصادي للحرب هو تنافس الدول الثلاث في الحصول على العمل الرخيص في الأقاليم الواقعة خارج حدودها ، والممتدة من برازافيل الى هونج كونج . فالدولة التي تتمكن من السيطرة على أفريقيا الاستوائية أو بلاد الشرق الأوسط أو جنوب الهند أو الجزر الأندونيسية يمكنها أن تتحكم في أجساد عشرات أو حتى مئات من الملايين من الأفراد القادرين على العمل الشاق ، والذين يقبلون العمل بأدنى الأجور . ولكن هذه الأقاليم الاستوائية « المستعبدة » لاتمثل أى عنصر أساسى من عناصر النظام الدولى . فهي دائمة التثقل من الخضوع لاحدى الدول الثلاث ، الى الخضوع لدولة أخرى ، دون أن تكون لها أدنى سيطرة على مصيرها . وانما يتوقف خضوعها لهذه الدولة أو تلك على قدرة احدى الدول الكبرى على الخداع أو الايقاع بالدولتين الآخرين . وهذا نجد أن الحدود بين مناطق النفوذ للدول الثلاث دائمة التغير ولا تستقر أبدا .

أن الحرب بين الدول الكبرى لا تتوقف اذن أبدا . فهي لم تعد ، كما كانت في العقود الأولى من القرن العشرين ، عملا ساحقا شاملا يحاول فيه كل طرف أن يدمر الآخر . ففضلا عن أن الفوارق الأيديولوجية بين الدول الكبرى لم تعد لها أهمية تذكر ، فقد أصبح كل طرف عاجزا عن تدمير الآخرين ، مع تطور الأسلحة ووسائل الدمار . ولهذا نجد أنه ، على الرغم من أنه لا يوجد اتفاق رسمى صريح بين الدول الثلاث على عدم استخدام القنابل الذرية ، فان هذه القنابل لا تستخدم أبدا في الحرب ، وان كانت الدول الثلاث لا تتوقف عن انتاجها وتخزينها .

ليس معنى هذا أن الحرب أصبحت أقل وحشية أو أقل اراقة للدماء أو أقل هستيرية مما كانت في الماضى . بالعكس ، لقد زادت أعمال الحرب بربرية واقتربت بهيستيرية أكبر . كل ما هنالك أن الحرب الآن أصبحت محدودة النطاق جغرافيا ، ولم تعد تمتد الى أرض القوى

الكبرى نفسها ، بل تجرى في الأقاليم المتاخمة لها التي لم يتحدد بعد بشكل واضح ما اذا كانت ستقع تحت نفوذ هذه الدولة الكبرى أو تلك .

على أن ذلك العامل الاقتصادي ليس هو العامل الوحيد ولا حتى الأساسى في الحرب الحديثة . ان الغرض الأساسى من الحرب هو استخدام ناتج الآلة على نحو يمنع من الارتفاع بمستوى المعيشة لغالبية الناس .

تفسير ذلك أنه منذ اللحظة الأولى التي اخترعت فيها الآلة أصبح من الواضح أن التقدم الطبيعى في فنون الانتاج وأساليب الصناعة من شأنه أن يسمح للعالم ، لأول مرة في تاريخه ، بالتخلص من كل مظاهر الجوع والحرمان والجهل ، وينهى الى الأبد ذلك الصراع التقليدى حول اقتسام الناتج المحدود . ولكن من الواضح أيضا أن رفع مستوى الاستهلاك للجميع لابد أن يؤدي بدوره الى وضع نهاية للمجتمع الطبقي القائم على سيطرة القلة على الغالبية . ذلك أن مجتمعا يحصل كل أفرادها على ضروريات الحياة ، ويتمتعون فيه بدرجة عالية من الفراغ ، ويحصلون فيه على مستوى رفيع من التعليم ، لا يمكن لقلة حاكمة أن تقهره . الحرب الحديثة اذن هي الوسيلة الضرورية لضمان استمرار المجتمع الطبقي برغم التقدم في أساليب الانتاج . انها وسيلة «تدمير» الانتاج بدلا من توزيعه . فبتدمير الانتاج الزائد يمكن تحقيق درجة من الحرمان تضمن خضوع الغالبية لسيطرة الأقلية الحاكمة ، فضلا عن أن الحرب ، بما تخلقه من مناخ نفسى يشعر فيه الناس باستمرار بالخوف ، سوف تجعلهم أيضا يشعرون بأنه من الطبيعى أن تجلس على قمة المجتمع فئة تستأثر بالحكم ، وكأن هذا هو الشرط الضرورى لمجرد البقاء .

أن الغرض الأساسى من الحرب لم يعد اذن هو التوسع وضم أراضى جديدة لسيطرة الدولة ، أو منع فقدان أرض كانت تخضع لسيطرتها ، بل هو الآن الإبقاء على الهيكل الاجتماعى داخل الدولة على ما هو عليه دون تغيير ، أى تكريس اللامساواة والقهر . وهكذا « تخلقى الناس عن الحلم بتحقيق الفردوس على هذه الأرض في نفس اللحظة التي أصبح فيه تحقيق هذا الحلم ممكنا » .



لقد كان المصلحون الاشتراكيون يظنون أنه بإلغاء الملكية الخاصة سوف تتحقق المساواة وينتهى القهر . ولكن ها قد تم القضاء على الملكية الخاصة وإذا بالمساواة والقهر يصبحان نظاما أبديا . كان الاشتراكي القديم يعتقد أن ما لا يمكن توريثه لا يمكن أن يبقى حكرا لجماعة من الناس الى الأبد ، وأنه إذا قضى على نظام الأثر قضى أيضا على اللامساواة . ولكن ظهر أنه من الممكن أن تظل الامتيازات والسلطة حكرا على جماعة بعينها ، والى الأبد ، طالما كان باستطاعة الحكام أن يحددوا أسماء من سيخلفونهم . لقد زالت حقا طبقة الرأسمالية ولكن ظهرت بدلا منها أرستقراطية جديدة تتكون من البيروقراطيين والسياسيين المحترفين وقادة نقابات العمال وخبراء الاعلام والفنيين والصحفيين . هذه الارستقراطية الجديدة ، وإن كانت أقل تطلعا الى الرفاهية المادية من سابقتها فإنها أكثر طمعا في محض السلطة . وهم في سبيل احتفاظهم بالسلطة على استعداد لممارسة وسائل القهر تعتبر وسائل الكنيسة الكاثوليكية في العصور الوسطى ، بالنسبة لها ، غاية في التسامح . بل انهم أعادوا وسائل القهر التي كانت قد هجرت منذ زمن طويل ، كالسجن دون محاكمة ، والاعدام العلني ، والتعذيب للحصول على الاعتراف ، وترحيل أمم بأسرها من أراضيها . كما سمح لهم تقدم وسائل الاعلام والاتصال ، وخاصة اختراع التليسكوب ، الذي يسمح بالارسال والاستقبال في نفس الوقت ، بالتحكم في الرأي العام وتشكيله على أي نحو يشاءون . ومن ثم أصبح بمقدور الدولة ليس فقط أن تضمن الطاعة التامة لارادتها بل وأيضا أن تفرض التماثل التام في الأفكار ، وأن تقضى قضاء مبرما على الحياة الخاصة .

### الاعتقال والتعذيب والاعتراف :

وكما كان ونستون وجوليا يشعران دائما في قرارة نفسيهما بأن حريتهما لا يمكن أن تدوم ، فقد جاء بالفعل الاعتقال والتعذيب والاعتراف . لقد ظهر أنهما كانا تحت المراقبة منذ البداية ، وأنهما لم يخدعا السلطة قط . فالعجوز الذي أجر لهم الغرفة التي اتخذها مخبأ كان هو أيضا جاسوسا للسلطة . والتليسكوب كان موجودا دائما ، وإن كان مخبأ وراء الصورة المعلقة فوق السرير . بل وحتى أوبراين ،

الذى ظناه من رجال المعارضة ، ظهر أنه أحد رجال الحزب الكبار ، وأنه كان فقط يستدرجها الى التورط في جريمتها •

في السجن يسأل ونستون سجيننا سياسيا آخر عن سبب اعتقاله فيأتى الرد : « هناك جريمة واحدة فقط ، أليس كذلك ؟ »

في السجن أيضا يشاهد ونستون الفرق بين معاملة المجرمين العاديين ومعاملة المسجونين السياسيين ، وهو كالفرق بين معاملة العامة خارج السجن ، ومعاملة أعضاء الحزب أنفسهم • كان المسجونون بسبب أفكارهم في حالة ذعر دائم ، ويتعرضون لأنواع من التعذيب لا يتعرض لها المجرم العادى ، بل أن المجرمين العاديين الذين ارتكبوا جرائم القتل أو السرقة أو الاغتصاب ، كانوا يبدون وكأن لا شئ يعكر صفوهم ، بل ويبدون جرأة غريبة ازاء الحراس فيسبونهم ويهربون الطعام من وراء ظهورهم ، بل وقد يوجهون السباب الى شاشة التيسكرين حينما تصدر الأوامر اليهم •

وبالتعذيب اعترف ونستون بكل شئ : بما ارتكبه وما لم يرتكبه ، بل لقد اعترف بأنه قتل شخصا يعرف الجميع أنه لا يزال على قيد الحياة • كان شاغله الوحيد أثناء التعذيب هو أن يحاول أن يخمن ما الذى يريدونه أن يعترف به ، حتى يعترف به بسرعة قبل أن يبدأ التعذيب من جديد •

وأثناء التعذيب يخبره أوبراين بالهدف الذى يوجد من أجله نظام الحكم والحزب وكل مبادئه وشعاراته • « أن السلطة والقوة ليست وسيلة بل هى الهدف ذاته • اننا لا نقيم الديكتاتورية من أجل حماية الثورة ، بل نقوم بالثورة من أجل اقامة الديكتاتورية • فاذا أردت أن تتصور ما الذى سيكون عليه المستقبل فلتحاول أن تتخيل صورة حذاء ثقيل يدوس على وجه انسان الى الأبد » •

لقد اعترف ونستون بكل ما يمكن أن يتصور أن يعترف به ، ولكنهم لم يكونوا يريدون اعترافاته • كانوا يريدون ايمانه وعقله •

لم يكن يهمهم أن يحصلوا منه على هتاف بحياة الأخ الأكبر ، بل أن يعتقد بالفعل بأن الأخ الأكبر لا يمكن أن يخطيء • ( ويسأل ونستون نفسه : « ما الذى يمكن أن تفعله ازاء شخص مجنون ولكنه أكثر ذكاء منك ؟ يستمع الى حججك ثم يواصل جنونه ، وكأنك لم تقل شيئا على الاطلاق ؟ » ) •

على أن مهمتهم كانت صعبة مع كل ذلك • فقد يعترف الانسان بأى شيء تحت وطأة التعذيب الجسمانى والاهانة ، ولكن عقله يظل ملكا له • قد يردد ونستون قولهم أن  $2 + 2$  يمكن أن تساوى خمسة أو عشرة ، ولكنهم يريدونه أيضا أن يعتقد حقا وصدقا ، أن  $2 + 2$  يمكن بالفعل أن تساوى خمسة أو عشرة • وهنا يظهر العقل الانسانى مقاومة أبسل بكثير من مقاومة الجسم الانسانى الضعيف •

ولكنهم يكسبون هذه الجولة ، فيفقد ونستون عقله ، ويعترف ، حقا وصدقا ، بأن  $2 + 2$  يمكن أن تكون خمسة أو عشرة • ولكنه لا يزال يتمسك بقلبه • فهو لا يزال يكره الأخ الأكبر والحزب ، ولا يزال يحب جوليا • ويعيد ونستون تعريفه للحرية فيقول لنفسه :

« أن الحرية هى أن تموت كارها لهم » •

لقد حصلوا منه على اعتراف ضد حبييته جوليا ، ولكن هذا أيضا لم يكن كافيا • كانوا يريدونه أن يتوقف بالفعل عن حبها ، ولكنه لم يفعل ، فقلب الانسان هو أيضا أكثر بسالة من جسمه المتهاوى الهزيل • انهم يدركون جيدا بالرغم من كل اعترافاته ضد جوليا ، أنه لم يخونها فى الواقع • فهى لا تزال تسكن فى قلبه •

ولكنهم يكسبون هذه الجولة أيضا ، وهى الجولة الأخيرة • فتحت وطأة آخر مراحل التعذيب يصيح ونستون من شدة الألم : « لاتفعلوا هذا بى ، افعلوه لجوليا » • وهنا فقط يتوقف التعذيب • بل انهم بعد أن استطاعوا ، على النحو ، أن يفرغوه من عقله وقلبه ، لم يجدوا غضاضة فى اطلاق سراحه • فهو الآن يرى الأصابع الأربعة خمسة •



وهو اذ يرى جوليا لا يشعر نحوها بشيء • انهما يتبادلان الحديث ،  
ولكن لم تعد لدى أى منهما أية رغبة فى أن يرى الآخر مرة أخرى •

لقد أطلقوا بالفعل سراحه ولم يعودوا يراقبونه بعد الآن •  
وعينوه فى وظيفة جديدة ، عضوا فى لجنة فرعية ، منبثقة من لجنة  
فرعية ، منبثقة من لجنة عليا ، تقوم باعداد الطبعة الحادية عشر من  
قاموس اللغة الجديدة • وعندما تنتهى القصة تكون هذه اللجنة منهمكة  
فى اعداد تقرير مبدئى يتعلق بتحديد المكان الأمثل للفاصلة اذا جاءت  
مقترنة بجملة موضوعة بين أقواس : هل توضع الفاصلة داخل القوس  
أم خارجه ؟ (١) •

---

• (١) سبق نشر هذا المقال مختصرا فى مجلة « الهلال » المصرية ، فى  
عدد يوليو ١٩٨٥ •

## أنا أفكر .. إذن أنا غير موجود

من حين لآخر يحدث في مصر ما يذكرني برواية جورج أورويل الشهيرة « ١٩٨٤ » التي أصبح اسمها واسم مؤلفها يرمزان لعالم رهيب يفقد فيه الفرد أبسط حقوقه كإنسان . وقد تذكرت القصة من جديد في أواخر الشهر الماضي ثم في مطلع هذا الشهر ، عندما عمت البلاد موجة عارمة من الحماس لمترو الانفاق ، ثم لاستفتاء رئاسة الجمهورية .

لم يكن فرحى بمترو الانفاق أقل من فرح غيري ، وإن كان قد اعترانى بعض الشكوك حول ادخال تلك البوابات الأتوماتيكية الحديثة التي تلتقط التذاكر المغنطة ، وتصورت امرأة ريفية ممثلة الجسم تحاول الخروج وهي تحمل قفصا على رأسها وطفلا رضيعا على ذراعها ، وتحاول في نفس الوقت البحث عن التذكرة المغنطة في جيب جلبابها الداخلى حتى لا تتعرض للغرامة الفظيعة . ولكنى لم أحاول الاسترسال في تصور مثل هذا الموقف ، وقلت لنفسى أن المصريين لديهم دائما الوسائل التي يتحايلون بها على تعنت الدولة ، وأن المرأة لا بد لها أن تخرج في النهاية بدون غرامة ، إذ ليست هناك قوة تستطيع أن تستخرج منها عشرة جنيهات لاتملكها ابتداء .

ولكن الأمر الذى لم أستطع مقاومة التفكير فيه هو أسماء المحطات الجديدة ، وعلى الأخص تسمية ميدان المحطة باسم مبارك ، وميدان التحرير باسم السادات ، ولم أستطع مقاومة الشعور بأن هذه التسميات الجديدة تحمل اعتداء شخصيا على ، وأننى على نحو ما قد تعرضت للاهانة . وحاولت أن أكتشف من أين جاء هذا الشعور ، ورأيت أن أعرض الأمر على القراء ليقينى بأن هذا الشعور ليس وقففا على وحدى .

كان ميدان المحطة منذ أن تفتحت عيناي على هذه الدنيا يشار اليه من الجميع بباب الحديد . والتسمية ، كما ترى غير صحيحة لغويا ، فالمفروض أن تكون اما الباب الحديدى ، أو باب السكة الحديدية ،

أو شيئاً من هذا القبيل • ولكن هذا الاسم بخطئه اللغوي قد أصبح جزءاً من عقلى وذكريات طفولتى وشبابى ، بحيث أنه اذا جاء ذكره مثلاً فى قصيدة لشاعر شعبي مثل بيرم التونسي أو صلاح جاهين تداعت بسببه الذكريات وانفعلت لذكره بالضبط كما يتوقع الشاعر منى أن أنفعل • ثم حدث يوماً أن رأت الحكومة إعادة تسمية الميدان وجعله ميدان رمسيس ، لجرد أن شخصاً قرر نقل تمثال نهضة مصر من مكانه واحلال محله تمثال رمسيس الثانى • ولم أعلق على الأمر أهمية وقتها ، وأن كنت قد كرهت التسمية بعد ذلك ، حيث أن اسم رمسيس لا يثير لدى من المشاعر ما يثيره اسم باب الحديد ، على الرغم من أن رمسيس اسم هام فى التاريخ المصرى بوجه عام •

على اننى بالطبع لم استطع مقاومة الانفعال عندما وصل الأمل الى حد اطلاق اسم رئيس الجمهورية الحالى على هذا الميدان الذى يخصنى ويهمنى أمره ، لجرد أنه رئيس الجمهورية الحالى • ولا أخفى على القارئ شعورى بالحسد للشعب الانجليزى الذى لا يجرؤ رئيس له أو ملك أن يغير من أسماء شوارع وميادين ومحطاته ، مهما كانت الأسماء الأصلية غريبة ، فلا زالت لديهم مثلاً محطة اسمها « شارع الخباز » ومحطة أخرى اسمها « مزرعة الطباشير » • الخ • وتصورت ما يمكن أن يثار من ضجة فى انجلترا لو فكرت الملكة اليزابيث فى أن تطلق اسمها أو اسم أحد أولادها على محطة أو ميدان ، وقلت أنه لو حدث مثل هذا لاعتبره الانجليز شيئاً كحلول يوم القيامة •

أما اطلاق اسم السادات على ميدان التحرير فلم يثر فقط انفعالى بل أصابنى بشعور مرير من المذلة والانكسار ، وكأن أحداً قد قام بصفعى على وجهى دون أن أستطيع أن أمد يدى لضربه • ذلك أننى بصراحة كنت ولا أزال أمقت هذا الرجل وأعتبره من أسوأ من مر على مصر من حكام ، أن لم يكن أسوأهم على الإطلاق • والأمر لايتعلق بالضبط بما فعل فى السياسة والاقتصاد وما لم يفعل ، أو ما اذا كانت له انجازات أو لم تكن ، فأى رئيس لجمهورية مصر لابد أن تكون له انجازات • ولكن الأمر يتعلق بصفاته الشخصية وتاريخه الشخصى وطريقة نظرتة الى قضايا الوطن • فلم أتصور أن يفرض على وأنا فى



مترو الأنفاق ، في كل مرة أتجه فيها الى ميدان التحرير ، ألا يكون باستطاعتي أن أعرف ما اذا كنت قد وصلت الى الميدان أو لم أصل ، الا بقراءة اسمه على جدار المحطة •

بعد أيام قليلة من افتتاح مترو الأنفاق ، كان على المصريين أن يذهبوا في استفتاء على رئاسة الجمهورية يقولون فيه نعم أو لا • وأصرح القارىء بأننى منذ أعلن عن الاستفتاء لأول مرة لم يثر لدى شك للحظة واحدة في أنى لن أذهب • ولم يتطلب الأمر منى تفكيراً أو عناء • فأنا لم أشارك في أى استفتاء منذ أكثر من ثلاثين عاماً ، لسبب كان ولا يزال يبدو لى بديها تماماً ، وهو أن حرية الاختيار لا تكون الا بين شيئين مختلفين ومعروفين لديك تمام المعرفة فتفاضل بينهما وتختار الأصلح لك • وقد شرع الاستفتاء أساساً للمفاضلة بين قانون وآخر ، أو بين اصدار قانون يغير من الوضع القانون القائم وبين ابقاء الوضع على ما هو عليه ، ومن ثم فإن الموافقة وعدم الموافقة يؤديان الى نتيجتين مختلفتين تعرف كلا منهما تمام المعرفة • ولكن الأمر هنا ليس كذلك • فالاستفتاء على رئاسة الجمهورية المصرية لا يخبرك بشيء عما يعنيه قولك لا ، اذ أن من المستحيل أن يبقى منصب الرئاسة شاغراً ، ولا يريد أحد ذلك • واذا حدث أن قالت الأغلبية « لا » فإن من أيسر الأمور تحويلها الى نعم • ثم أن الأمر يبدو غريباً جداً من زاوية أخرى • اذ أن من الغريب أنه في شعب يتكون من خمسين مليوناً لا يوجد الا شخص واحد يريد أن يرشح نفسه لهذا المنصب الخطير ، وقد كنت أتصور أن هناك على الأقل ثلاثة أو أربعة آخرين لديهم تصور لما يريدون عمله لهذا البلد ولا يمانعون من أن يتولوا الرئاسة لو كان الأمر ممكناً •

أما اذا أخذنا المسألة مأخذ الجد وافترضنا أن المقصود بالفعل هو استطلاع رأى الناس ، فإن هذه الطريقة في الاستفتاء تبدو شديدة السخافة والتعقيد بلا مبرر • فبدلاً من أن تسأل الناس مباشرة عن اسم الشخص الذى يفضلونه رئيساً للجمهورية من بين عشرة أو عشرين سياسياً مصرياً ، تفرض عليك هذه الطريقة السقيمة أن تعرض اسماً بعد آخر ليقول الناس له نعم أو لا حتى ينتهى الخمسون مليون مصرى •

لو كان الأمر قد انتهى عند هذا الحد ما كان ليكون بالغ الخطورة،  
اذ أنه ما كان ليزيد على أن شخصا حاول أن يسخر منك فأوهمك بأنه  
يتيح لك حرية الاختيار ولم يكن هناك أى اختيار فى الحقيقة ، فاكشفت  
الأمر وانصرفت عنه • ولكن الأمر بالطبع لم ينته عند هذا الحد ، ذلك  
أنهم لا يريدون أن يتركوك لشأنك ولا أحد يدعك فى سلام • ففى كل  
يوم يخبرونك بأن موعد الاختيار قد أوشك أن يأتى حيث تكون لك  
حرية أن تقول نعم أو لا ، ثم يفاخرون ويمنون عليك ويطالبونك  
بتقديم الشكر على أنهم قد أتاحوا لك حرية الاختيار فى أن تقول نعم  
أو لا ، ثم تتوالى اعلانات المبايعة حيث يرد اسم بعد آخر يعدون  
الرئيس بأنهم سوف يقولون له نعم ، وتتشهر صور الرئيس من كافة  
الزوايا وتعلق فى كل مكان وتحتها كلمة : نعم • نعم • نعم • وتبدأ  
كلمة « نعم » تطن فى أذنيك حتى لتكاد تستيقظ بالليل مذعورا وقد  
حلمت بأن شخصا يهزك فى سريرك ويقول لك أن الجواب هو نعم وليس  
لا • وتحاول فى غمار هذا كله أن تحتفظ بتوازنك وتذكر نفسك بأن  
الموقف الذى توصلت اليه من البداية هو-الموقف الصحيح ، حيث أنه  
لا اختيار هناك فى الحقيقة ، وأنه ليس هناك شخص فى مصر اسمه  
« لا » بل أن « نعم ولا » هما اسمان فى الحقيقة لنفس الشخص •  
وتسلح نفسك بفكرة أنه على الرغم من كل هذه المبايعات والخطب  
والهتافات فإنه لازال من الكتاب والمفكرين الذين تحترمهم وتثق فى  
حسن رأيهم ممن لم يسقطوا بعد ويقولوا نعم • ثم تستيقظ فى الصباح  
فتجد أن واحدا من هؤلاء الكتاب والمفكرين قد بدأ يغمغم فى مقال  
بكلمات غير واضحة ولكنها تبدو وكأنها أيضا « نعم » فيزداد غمك ،  
ولكنك تقول لنفسك انى واثق ، مع كل هذا ، أن اصدقائى ومعارفى  
قد أخبرونى بأنهم قد توصلوا بتفكيرهم الى نفس النتيجة ، وأنهم لن  
يقولوا لا « نعم » ولا « لا » وهم لا يمكن أن يخدعونى •

ثم تأتى الطامة الكبرى عندما تعلن نتيجة الاستفتاء ، حيث يعلن  
ليس فقط أن ٩٧٪ من الذين ذهبوا للاستفتاء قد قالوا نعم ، بل أن  
أكثر من ٨٨٪ ممن لهم حق التصويت قد ذهبوا بالفعل الى صناديق  
الاستفتاء • فيشتد قلقك ، اذ أنه ليس لديك أية وسيلة للتحقق على

سبيل اليقين من صحة ذلك أو كذبه • أنا أعرف فقط أنى لم أذهب ، كما أعرف أنه ليس هناك واحد من أصدقائى أو معارفى ذهب للاستفتاء ، ولا أعرف من بينهم أحدا يعرف أحدا ذهب للاستفتاء • ومع ذلك فقد يكون ما يزعمونه صحيحا ، فقد أكون أنا وأصدقائى ومعارفى وأصدقاؤهم ومعارفهم هم المعنيين بنسبة الـ ١٢٪ التى تزعم الحكومة أنها لم تذهب ، ولكن ذهب كل الآخرين • ثم يزداد قلقك عندما تظهر الصحف فى اليوم التالى وفيها صورة شيخ تجاوز التسعين يحمله بعض الأشخاص الى صندوق الاستفتاء وقد أصر على أن يذهب ليقول نعم ، وصورة أخرى لفلاحة مصرية تفعل نفس الشيء ، ثم لعامل صناعى ، ثم لشاب جامعى • اذن الأمر جد خطير : لقد ذهب الشيوخ والنساء والشباب وربما الأطفال أيضا ، وذهب الفلاحون والعمال والمتقنون ، وأنا فقط مع أصدقائى المحدودين ، نحن فقط الذين لم نذهب • نحن وحدنا السبب فى أن الاجماع الشعبى لم يتحقق ، ونحن الذين تسببنا فى وجود تلك النسبة التافهة التى امتنعت بسبب أنانيتها ونرجسيتها عن أن تفعل مثل بقية الناس • هذه النسبة التافهة لاتستحق الا التجاهل التام ، ويمكن اعتبارها غير موجودة أصلا • فالمبايعة اذن اجماعية • وأنا فى الواقع ، أنا وأصدقائى ، لا وجود لنا فى الحقيقة وانما نتوهم فقط أننا موجودون •

قبل أن يجرى الاستفتاء ، أعلن فى الصحف أن الرئيس سوف يكلف رئيس الوزراء بعد الاستفتاء باعادة تشكيل الوزارة ، دون أن يكلفوا أنفسهم اضافة عبارة صغيرة لا يمكن أن تسمى الى أحد مثل « اذا حاز على أغلبية الأصوات » • الأمر اذن منته من قبل أن يبدأ ، وهو بالطبع أمر معروف مسبقا ، ولكن اعتبارات اللياقة والأدب فقط كانت تقتضى مراعاة شعور الذين كانوا يعترمون الذهاب الى الصناديق ، فلا تعلن النتيجة الا بعد ذهابهم • وبدأ العيث من جديد بعقول الناس بالكلام عن التشكيل الوزارى الجديد ، على أمل أن يظن بعض السذج أن الأمر له أهميته ، وأنه قد يسفر عن خروج بعض الوزراء الذين علقت بهم الشبهات أو أخطأوا خطأ جسيما ، ودخول آخرين ممن لم تعلق بهم شبهة • ثم أعلن التشكيل فاذا بالوجوه هى هى ، فيما عدا وزيرا أو وزيرين خرجا ، ولم يكونا ممن علقت بهم شبهة أو أخطأوا



أخطاء أكبر من أخطاء غيرهم ، ووزير أو وزيرين دخلا وليسوا ممن يعرف لهم تاريخ سياسى أو ثقافى يذكر . ولا يتنازل أحد فيخبرنا لماذا خرج هذا ولماذا دخل ذلك ، بل فقط تنتشر علينا خطابات الشكر الموجهة لمن خرج وإعلانات التهئة لمن دخل . فنحن كما ذكرت من قبل لا وجود لنا فى الحقيقة وإنما نتوهم فقط أننا موجودون . والوزارة ، كميدان باب الحديد ، هى من ممتلكات الدائرة السنوية التى يفعل بها صاحبها ما يحلو له .

وتنتهى الهوجة كلها بذهاب الرئيس المنتخب لالقاء خطابه الأول فى مجلس الشعب ، واذ يسير موكبه فى ميدان التحرير تغلق سلطات الأمن جميع منافذ الطرق المؤدية الى الميدان ، وتمنع السيارات المتجهة اليه فجأة من السير ، ويجد أصحابها أنفسهم جالسين فى أماكنهم لمدة تتراوح بين ساعتين وثلاثة لا يستطيعون التقدم أو الرجوع الى الخلف ، اذ لم يكلف أحد خاطره بأن يعلن عن اغلاق الميدان . ويدخل الرئيس المجلس ليلقى كلمته ، وقد علت الفرحة الوجوه بأن الله وفقه فى الاستفتاء فلم يفز بالرئاسة غيره ، وتلتهب الالكف بالتصفيق عندما يقول فى خطابه :

« لقد أراد الشعب ، وكلنا خدام هذه الارادة . لقد قرر الشعب وجميعنا ممثل للقرار . لقد أمر الشعب ، وهو صاحب الأمر المطاع » .

عندما أسمع بعد ذلك كلمة «ديمقراطية» ، بل عندما أسمع بعض الناس يتناقشون فيما اذا كان فى مصر ديمقراطية أو ليس فيها ، أجد أن المسألة تتطوى على خطأ جوهرى . أن الديمقراطية تتعلق بحقوق سياسية وانتخابات وأحزاب وتوزيع مقاعد البرلمان . الخ . فحينما ينتقد بعض الانجليز مسز ثاتشر مثلا بقولهم أنها تترأس حكومة لم يصوت لها الا أقل من نصف الناخبين ، هذا بالفعل أمر يتعلق بالديمقراطية . ولكن الأمر هنا لا يتعلق بهذا . فتسمية محطة مترو الانفاق باسم باب الحديد أو اسم حسنى مبارك أو السادات أمر لا يتعلق بحق سياسى ، كما أن دعوتك للتصويت فى استفتاء لكى تختار بين شخصين هما فى الحقيقة نفس الشخص لانتعلق بالاعتداء على

حقوقك السياسية • انهمنا يتعلقان بالاعتداء على أخص خصوصيات حياتك وأدميتك ، وينطويان على الاستهزاء بك والاستخفاف بذكرياتك ومشاعرك ويشسكانك في حقيقة وجودك ذاته • لا عجب اذن اننى تذكرت قصة جورج أورويل فرحت أقرأ فيها من جديد ، فوجدته يقول عن بطل القصة ( ونستون سميث ) :

« انهم لا يريدون اعترافاته بل يريدون عقله •• لم يكن يهمهم أن يحصلوا منه على هتاف بحياة الرئيس ( الأخ الأكبر ) ، بل أن يعتقد بالفعل بأن الرئيس لا يمكن أن يخطئ •• كان ونستون يشعر بأن الشئ الوحيد أصبح يملكه حقا ويسيطر عليه ويتحكم فيه هو وحده ، هو عدة سنتيمترات مربعة هي مركز التفكير في رأسه • وكان يشعر على نحو ما ، أنه اذا استطاع أن يحتفظ بهذه السنتيمترات المربعة حية في رأسه ، وأن يردد ما يدور بها من أفكار ، ولو لنفسه وحدها ، فانه يستطيع على الأقل أن يضمن أن يستمر في الوجود • وكان يقول لنفسه :

« انى أحافظ على التراث الانسانى وأحميه ، ليس بالضرورة عن طريق اسماع صوتى ، بل فقط بأن أحتفظ بقواى العقلية » •• وكان يكتب في مذكراته من حين لآخر : « أن الحرية هي حقك في أن تعتقد بأن  $2 + 2 = 4$  »<sup>(١)</sup> •

---

(١) نشر هذا المقال بجريدة الأهالى المصرية عدد ٢٨ أكتوبر ١٩٨٧ •

### خواطر عن أزمة الديمقراطية في العالم العربي

أن ما يسمى بأزمة الديمقراطية في العالم العربي اليوم ، هو مشكلة ذات شقين : يتعلق أولهما بقدرة المواطن العربي على المساهمة في اتخاذ القرارات الأساسية المتعلقة بوطنه ، وثانيهما بمدى استعداده لهذه المساهمة . وإذا كان الشق الأول يثير قضايا تتعلق بوسائل والقمع والقهر التي تمارسها أجهزة الحكم ونوع التنظيم السياسي والنظام الحزبي ونظام الانتخابات والقيود المفروضة على الحريات بوجه عام ، فإن الشق الثاني يثير قضايا تتعلق بالمعوقات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية التي تقلل من استعداد المواطن العربي للاستفادة من القنوات المتاحة للتعبير عن الرأي ، أو للقيام بجهد لتوسيع هذه القنوات .

ومنذ نحو ثلاثين عاما كتب الأستاذ شارل عيسوي مقالا عن مشكلة الديمقراطية في العالم العربي أرجع فيها جذور المشكلة الى السمات المعروفة للتخلف الاقتصادي . فغياب الديمقراطية كان في نظره ، في ذلك الوقت على الأقل ، يرجع الى انخفاض متوسط الدخل وانخفاض الأمية وسوء توزيع الدخل وانخفاض مستوى التصنيع والتحضر . . الى آخر قائمة السمات المعروفة التي تقترن عادة بالتخلف . ولازلنا نجد ، بالطبع ، من الكتاب من يرد أزمة الديمقراطية في العالم العربي في وقتنا الحاضر الى مثل هذه الأسباب .

ثم جاء زمن ردت فيه أزمة الديمقراطية في العالم العربي الى قيام الحكم العسكري في بلد تلو الآخر ، فمنذ أواخر الأربعينات ، خضعت سوريا ثم مصر فالعراق فالسودان لحكومات عسكرية أطاحت بالنظام النيابي . ولازالت هذه الدول العربية الأربع باستثناء السودان ، مضافا اليها الجزائر وليبيا ، يحكمها عسكريون ، وتمارس بشكل أو آخر نظام الحزب الواحد ، وتقوم المجالس النيابية فيها بمهمة صورية أساسا لا تريد في معظم الأحوال على محاولة اكساب شرعية شكلية لقرارات الحزب الحاكم ، وتتعرض فيها أحزاب المعارضة ، في الأحوال القليلة التي يسمح لها بممارسة بعض النشاط ، لصور مختلفة من القهر تخفض فاعليتها الى الحد الأدنى .



على أنه بصرف النظر عن احتكار السلطة الذي تمارسه الحكومات العسكرية ، تعرض العالم العربى خلال الستينات لأزمات سياسية وقومية متتالية خففت بشكل ملحوظ من استعداد عامة الناس ، بما فيهم المثقفين ، للمشاركة فى الحياة السياسية والأداء بالرأى فى الأمور العامة . فهزيمة ١٩٦٧ ساهمت فى خلق مناخ سياسى عام يتسم بدرجة عالية من القنوط والاحباط . وفى نفس الوقت الذى أدت فيه هذه الهزيمة الى تقوية النزعة ، لدى أعداد كبيرة من المثقفين والمهنيين الى الهجرة ، قوت الهزيمة أيضا الاستعداد النفسى لما يمكن أن يسمى « بالهجرة الداخلية » ، بمعنى الانصراف عن الاهتمام بما يجرى فى الساحة السياسية ، وتفضيل الانشغال بحياة الفرد الخاصة ومشاغل الحياة اليومية . ثم ضاعف من هذا الشعور توالى النكسات على المستوى القومى ، من التخلّى التدريجى عن مناصرة شعب فلسطين ، الى التخلّى عن مبدأ عدم الانحياز والاتجاه الى الارتباط الحميم بأحد المعسكرين ، الى التخلّى عن دعوة القومية العربية والوحدة ، مما أدى فى مجمله الى شعور عام مؤداه أن الحركة القومية تمر بحالة انحسار محقق ، وأن مصير الأمة العربية قد خرج ، أو كاد يخرج ، من يدها ، وأصبح فى نهاية الأمر جزءا من اللعبة الدولية التى لا تمارس فيها الإرادة الوطنية دورا يذكر . فضعف الحافز الى الاهتمام بالشئون العامة استنادا الى أن النتيجة دائما معروفة سلفا ، أو انها على أى حال محكومة باعتبارات تخرج الى حد كبير عن دائرة الفعالية لإرادة الشعوب العربية .

وقد اقترنت هذه الفترة ، التى تعرضت فيها القضية القومية العربية للانتكاس ، بظهور الثروة النفطية الجديدة ، وما قدمته من فرص جديدة ومفاجئة لفئات عريضة من سكان الدول العربية غير النفطية لزيادة دخولها عن طريق الهجرة الى دول النفط ، وما أثاره ذلك من تطلعات استهلاكية لم تكن قائمة ، قدمت للشباب العربى ، فى نفس الوقت الذى سلب فيه آماله القومية ، مطامع ذاتية تتعلق بتحسين مستوى معيشته ، والانتقال من طبقة اجتماعية لأخرى . وكأن الثروة النفطية اذن قد قدمت لشرائح كبيرة من الشباب العربى بديلا عن الاهتمام بالشئون السياسية .

اقتترنت حقبة السبعينات أيضا ، بسبب تدفق الثروة النفطية من ناحية ، وبسبب انفتاح الاقتصاد العربى بدرجة أكبر من أى وقت مضى ، على الاقتصاد العالمى ، بالارتفاع المفاجئ فى معدل التضخم الأمر الذى ساعد على مزيد من الانصراف عن الشئون العامة . فالتضخم يشركك رغم أنك فى سباق ما كنت لتشارك فيه فى ظروف اقتصادية أكثر استقرارا ، هو السباق بين مستوى دخلك النقدى ومستوى الأسعار ، ويعرضك لتهديد مستمر أن تفقد قدرتك على الاحتفاظ بمستوى معيشتك على ما كان عليه ، وأن تفقد مركزك النسبى فى السلم الاجتماعى . والتضخم يخلق أمامك أيضا فرضا ، لم تكن متاحة أمامك من قبل ، للانتقال الى طبقة أعلى ، بشرط أن تقوم بأعمال ما كنت لتقبل القيام بها ، واقتناص فرص الربح المتاحة الآن من أعمال وصفقات لم يكن وجودها متصورا من قبل . هذه الفرص الجديدة المتاحة لزيادة الدخل تظهر أساسا فى القطاعات « الأجنبية » من الاقتصاد ومن ثم كثيرا ما يتطلب اقتناصها بعض التضحية بالانتماء الى الوطن . وقد تتولد فى قطاع تسيطر عليه الدولة ، وهنا يتطلب اقتناصها التنازل عن معارضتك للسلطة . وهى فى جميع الأحوال تضعف الالتزام بالمواقف المبدئية وتلهى الناس عن الاشتغال بالسياسة وتحولهم الى الانهماك فى تدبير أحوالهم الخاصة .

من السهل اذن أن نعثر على أسباب عربية صرفة لأزمة الديمقراطية فى العالم العربى . فالعرب يتعرضون اليوم لما يشكّل فى رأى غزوة استعمارية جديدة لا تقل ضراوة عن بداية الغزوة الاستعمارية فى القرن الماضى التى اقتترنت بالاحتلال العسكرى . وهم لذلك يمرون بحالة نفسية شبيهة بما كانوا يمرون به فى أعقاب الاحتلال ، من شيوخ اليأس وفقدان الثقة بالنفس وتوقع فترة طويلة من الانكسار ورد ما حل بهم الى غضب الله عليهم لابتعادهم عن دينهم . وانما تلعب الظروف الاقتصادية اليوم دورا يفوق بكثير دورها فى الغزوة الاستعمارية الأولى فى اضعاف قدرة العرب على المقاومة .

ولكنى من ناحية أخرى أجد من الصعب عزل ما يحدث للعربى اليوم عما يحدث فى العالم بأسره . فانصراف فئات واسعة من الشباب

عن السياسة ليس فقط ظاهرة عربية ، وانتشار الشعور باللامبالاة وعدم الاكتراث بالقضايا العامة ، وضعف الاهتمام بالتصويت في الانتخابات والانكباب على تحصيل منافع مادية خاصة ، ظاهرة نشاهدها على مستوى العالم كله .

لقد أصبح العربي بانفتاحه الجديد على العالم منذ السبعينات ضحية لنفس الظاهرة التي يسميها ماركوزه Marcuse « العبودية الاختيارية » « voluntary servitude » التي يحل فيها القهر النفسى الذي تمارسه وسائل الاعلام التأثير الحديثة فى رأى العام ، ووسائل ترويج السلع والشعارات السياسية على حد سواء ، محل وسائل القمع التقليدية ورصاص البنادق .

حينما كتب جورج أورويل Orwell روايته الشهيرة « ١٩٨٤ » وصور فيها هذا النوع من العبودية الاختيارية الناتج عن التقدم الرهيب فى وسائل التأثير فى رأى العام ، كان الظن أن المجتمع الذى يصوره لابد أن يكون بالضرورة مجتمعا شموليا أو مجتمعا فائق التقدم تكنولوجيا ، وما كان يدور بخلد أحد أنه يمكن أن يصيب مجتمعاتنا العربية « المتخلفة » فإذا نحن فى ١٩٨٤ نشاهد سمات شديدة الشبه بما تخيله أورويل منذ ٣٥ عاما ، من اضعاف ما يشبه القدسية على الحاكم ، الى اعادة كتابة التاريخ بما يناسب اللحظة الراهنة ، الى شيوع « لغة جديدة » فى الكتابة السياسية وظيفتها اضعاف القدرة على التفكير والمقارنة ، الى اجراء انتخابات معروفة نتائجها مقدما ، الى الهاء الناس بالجنس مرة ومباريات كرة القدم مرة ، أو بشغلهم بتفسيرات ضحلة للدين .

لقد كان أحمد بن حنبل يقول ، معبرا عن عدم اكتراثه بوسائل القمع فى أيامه أنه يرى فى السجن خلوة ، وفى النفى سباحة ، وفى القتل شهادة ، فما عساه أن يقول اليوم وقد تغيرت صورة القهر فلم تعد هى مجرد السجن أو النفى أو القتل ، بل التعرض اليومى لغسيل المخ على نجو لا تنتهى معه فقط « القدرة » على الفرار ، بل وحتى « الرغبة » فيه ؟



أن محنة الديمقراطية في العالم العربي اليوم ، أو في الدولة التكنولوجية الحديثة بصفة عامة ، تحتاج معالجتها لفكر جديد تماما ، لا يصب في القوالب التقليدية التي تعطي أهمية مبالغ فيها لحقوق الترشيح والانتخاب ، أو للتمييز بين النظام الرئاسي والنظام البرلماني ، أو التي تقوم على التمييز بين الحرية السياسية والحرية الاقتصادية وتعطي أهمية مبالغ فيها للحرية الاقتصادية في تحرير الإنسان بوجه عام ، بل يقوم على مواجهة هذه « العبودية الاختيارية » ، ويركز على أثر التقدم التكنولوجي ، ليس فقط في فقدان القدرة على التعبير الحر عن الرأي ، بل وفقدان الرغبة في الحرية (١) .

---

(١) نشر هذا المقال في « ملف المستقبلات العربية البعيدة » الصادر من جامعة الأمم المتحدة ومنتدى العالم الثالث ( مكتب الشرق الأوسط ) ، عدد أبريل ١٩٨٤ .



**عن الحجاب والنقاب والحياة الاجتماعية في مصر**





## قصة الحجاب والنقاب في مصر

القاهرة في ٢٤/١١/٢٠٣٧ :

كان الأمر قد بدأ بدايات بريئة جدا ومتواضعة للغاية ، فلم يلفت نظر أحد ، ولم يتصور أحد أن الأمر يمكن أن يتطور على هذا النحو الخطير . ففي حوالى سنة ١٩٧٠ ، أى منذ ما يقرب من سبعين عاما ، شوهد في بعض شوارع القاهرة ما لايزيد على أربعة أو خمسة نساء يرتدين زيا لا يختلف كثيرا عما اعتادت نساء الحضر في مصر ارتدائه ، اللهم الا في أنه يشمل غطاء كاملا للشعر والأذنين ، صنع من نسيج أبيض أو رمادى ، وأن الاكمام كانت تغطي الذراع بأكمله ، وأن كانت تظهر منها اليدين ، كما أن الرداء كان طويلا حتى ليكاد يلامس الأرض .

بمرور بضع سنوات تزايد عدد النساء اللاتي يرتدين هذا النوع من الرداء الى بضع مئات ثم الى بضعة آلاف . فتجد مثلا أنه في إحدى المصالح الحكومية كانت هناك سيدة واحدة ترتدى ما سمي وقتها بالحجاب ، ثم انضمت اليها سيدة أخرى ، ثم سيدة ثالثة ، حتى شعرت الباقيات بالحرص ففعلن نفس الشيء .

عندما بلغ عدد السيدات المحجبات عشرات الألوف ، بدأ بعض علماء الاجتماع في مصر يهتمون بالظاهرة ، وقدموا لها تفسيرات شتى . فمنهم من قال ان السبب هو الارتفاع المفاجيء في معدل الحراك الاجتماعي ، وكانوا يقصدون بذلك أن بعض الطبقات الاجتماعية التي كانت نساءؤها محرومة من فرص التعليم أو التوظيف أو العمل خارج البيت ، حصلت فجأة على هذه الفرص ، فزاد اختلاطهن الاضطرارى بالرجال ، على نحو لم يعتدن عليه من قبل ، فلجأن الى الحجاب كنوع من الحماية لانفسهن من نمط الحياة الجديد ، ورحب رجالهن بالحجاب أو أصروا عليه لنفس السبب . ومنهم من ذهب الى أن الظاهرة هي جزء من الصحوة الجديدة للحركات الاسلامية ، التي حدثت كرد فعل لهزيمة ١٩٦٧ ولفشل كل من الاشتراكية والرأسمالية في تقديم حل اشاكل المجتمع . ومنهم من أشار الى الهجرة الى البلاد العربية

النفطية كسبب محتمل لانتشار الحجاب في مصر ، حيث تلتزم النساء بتلك البلاد برداء أكثر احتشاما .. وهكذا .

ولكن كل هذه المحاولات لتفسير الظاهرة تفسيراً اجتماعياً أو سياسياً لم تتمتع بقبول واسع ، ورفضت رفضاً باتاً من جانب الحركات الإسلامية الجديدة ومن النساء المحجبات أنفسهن لسبب بسيط ، وهو أنه ليس هناك أحد يحب أن يفسر سلوكه أو آرائه تفسيراً اجتماعياً أو سياسياً ، إذ قد يفهم من هذا أنه لم يصل إلى هذا الرأي أو ذلك نتيجة تفكيره المستقل واختياره الحر . مع أنه ليس هناك أي تعارض في الحقيقة بين أن يكون للظاهرة تفسيرها الاجتماعي وتكون في نفس الوقت نتيجة اختيار حر وتفكير مستقل . كما أن القول بأن لظاهرة ما أسبابها الاجتماعية لا علاقة له بالحكم بصوابها أو خطئها . على أي حال أصرت هذه الجماعات والنساء المحجبات على أن السبب الوحيد في انتشار الحجاب هو اعتقادهم المخلص بتعاليم الدين وأنها تفرض على النساء إخفاء كل مظاهر الزينة ، إلا على أزواجهن ، وأن يتجنبوا كل احتمال لاثارة شهوة الرجل ، بأية صورة من الصور .

استمر الحال على هذا فترة ، حتى لفت البعض النظر إلى أن الكشف عن الوجه واليدين يمكن أن يكون بدوره مصدراً لاثارة شهوة الرجل مثل أي جزء آخر من جسم المرأة ، ومن ثم فإنه إذا أراد المجتمع حقيقة أن يتجنب تجنباً تاماً أية شبهة للرذيلة فإن على المرأة أن ترتدى النقاب ، وهو يغطي وجهها بأكمله وكل جزء من جسمها ، ولا يترك إلا ثقبين صغيرين أمام العينين تطل منهما المرأة على العالم ، وأن تتمتع امتناعاً تاماً عن مصافحة الغرباء من الرجال ، أو أن تغطي يديها بقفاز . وبحث هؤلاء عن سند لهم في الدين فوجدوا في آراء بعض الفقهاء ما يؤيد رأيهم . ومن ثم بدأ يظهر في شوارع القاهرة وفي وسائل المواصلات وفي الجامعات عدد غير قليل من النساء اللاتي يرتدين النقاب ويحجبن أنفسهن تماماً عن العالم .

وقد أثار النقاب عند ظهوره كثيراً من الانتقادات والاعتراضات ، فقد رفض أحد عمداء الكليات أن تدخل إحدى الطالبات



المنقبات الامتحان ، دون أن تسمح لأحد بالتحقق من شخصيتها ، واصدرت ادارة الجامعة قرارا بمنع دخول المنقبات الى الجامعة استنادا الى اعتبارات الامن . وقال بعض رجال الدين أن التفسير الصحيح للدين يسمح للنساء بأن تكشف عن الوجه واليدين ، وأن ثلاثة من المذاهب الفقهية الأربعة قالت بذلك . وروى البعض واقعة مؤداها أن طفلاً صغيراً أخذته أمه الى طبيببة منقبة ، فما أن رآها ملثمة الوجه حتى صرخ الطفل فزعا ، ولم ينقطع بكأؤه حتى كشفت له الطبيبة عن وجهها . بل لقد ذهب البعض الى حد القول بأن المرأة المنقبة انما تطرح موضوع الجنس عندما لم يكن مطروحا من قبل ، وأن هناك شبها بين تصرفها وتصرف المرأة المتبرجة من حيث أن كليهما يفتحان موضوع الجنس عندما لا يكون هناك مبرر لذلك . فالمرأة المنقبة اذ تمتنع عن مد يدها مثلا لرجل غريب مد يده لمصافحتها ، دون أن يكون موضوع الجنس قد دار على الاطلاق بخلده ، تشير في الواقع هذا الموضوع حيث لم يكن واردا أصلا . فضلا عن أن سيرها بالنقاب في الحياة العامة هو بمثابة اتهام علني ومستمر لكل من عداها من النساء اللاتي لا يرتدينه بأنهن ناقصات الدين والفضيلة ، وهو اتهام ظالم في ٩٩٪ من الحالات . فضلا عما يتضمنه من تحويل قضية غاية في الخصوصية ، هي قضية الشرف والعقيدة ، الى قضية خارجية وسلوك سطحي يتعلق بما يرتديه الشخص في الشوارع .

ولكن كل هذه الاعتراضات لم تتجح في وضع حد للنقاب ومنع انتشاره . فقد ردت المنقبات بأن منعهن من ارتداء النقاب هو بمثابة تدخل في الحرية الشخصية . وأن الاحتجاج باعتبارات الأمن والامتحانات ، يسهل الرد عليه اذ من الممكن تعيين امرأة منقبة تتولى هي التحقق من شخصية المنقبات الداخلات الى الجامعة أو الى الامتحان ، فاذا ثار شك في شخصية المنقبة التي تتولى التحقق من شخصية المنقبات فانه من الممكن تعيين امرأة واحدة غير منقبة يختارها رجال الحرس لاختيار المنقبات اللاتي يتحققن من شخصية سائر المنقبات . الخ . كذلك ردت النساء المنقبات والرجال المؤيدون للنقاب ، على حادثة الطفل الصغير الذي صرخ فزعا عند رؤيته امرأة منقبة ، بالقول بأن كل شيء في أوله صعب ، والمرأة المنقبة تحاول ارساء قواعد

جديدة للسلوك ، ولو كانت النساء جميعا مثلها منقبات ، لاعتاد الجميع ذلك ، بما في ذلك الأطفال ، ولأصبح منظر النقاب مألوفاً للجميع لايثير الذعر أو الفزع ، ولأصبح الامتناع عن التسليم باليد بين النساء والرجال أمراً عادياً لايثير موضوع الجنس ولا غيره . أما الاحتجاج ببعض التفسيرات للنصوص الدينية التي تسمح بالكشف عن الوجه واليدين ، فقد ردوا عليه بتفسيرات أخرى تمنعه واعتبروها أكثر تمسكاً بالفضيلة وأشد ردة لاحتلال الفتنة .

كانت نتيجة انتصار المنقبات في هذه المعركة الأولى أن انتشر ارتداء النقاب انتشاراً واسعاً ، حتى أصبحت المنقبات ، مع بداية القرن الحادى والعشرين ، يمثلن أغلبية النساء . وما أن انتهت عشر سنوات أخرى حتى أصبحت المحجبات غير المنقبات قلة ضئيلة جداً من النساء ، وأصبح ينظر اليهن على أنهن من النساء الفاجرات اللاتى لا يختلف الحكم عليهن عن الحكم الذى كنا نصدره قبل ذلك بنصف قرن ، أى فى حوالى ١٩٦٠ ، على المرأة التى تسير فى شوارع المدينة كاشفة عن ساقها وصدرها وهى تدخن سيجارة وتضحك ضحكات مستهترة مع الرجال . وقد أصاب هذا بقية النساء بالفزع ، فلجأت واحدة بعد أخرى منهن الى التتقب . وهكذا عندما أتى مراسل أجنبى لصحيفة أوربية لزيارة مصر فى سنة سنة ٢٠١٠ ، كتب أنه طوال شهر كامل قضاه لم ير وجه أو يدى امرأة واحدة .

حاول بعض الرجال محاولة يائسة للعودة بالأمر الى ما كانت عليه منذ نصف قرن ، اذ كتب بعض الكتاب الذين تجاوز عمرهم السبعين عاماً ، وكانوا لازالوا يتذكرون أمهاتهم بل واخواتهم حينما كن يكشفن ليس فقط عن الوجه واليدين بل وعن الرأس كله ، وكن مع ذلك ، مثالا للفضيلة وحسن السلوك ولم ييدر منهن أى مسلك مشين ، بل ولم يكن يدور بأذهانهن أى خاطر قذر ، وكن يتمتعن بالاحترام الكامل من رجالهن ومن الغرباء على السواء ، كتبوا يحذرون من الآثار المدمرة التى يمكن أن تقترب على انتشار النقاب . فالأطباء منهم ذكروا خطر حرمان الجسم من التعرض للشمس والهواء ، وكتب غيرهم يذكرون بأن الوجه الانسانى ليس مجرد مظهر للجنس ، بل هو واجهة

الشخصية الانسانية بأكملها ، وأن العينين ليسا في الأساس مصدرا  
لاثارة الشهوة الجنسية ، وانما هما نافذة الشخص على العالم والوسيلة  
الأساسية للاتصال بين البشر . والطفل الصغير الذى صرخ مفزوعا  
عندما وجد نفسه أمام طبيعة منقبة لم يكن يعبر الا عن رغبة طبيعية  
تماما فى الاتصال الانسانى المباشر ، وكان يصر على أن يرى عيني  
الشخص الذى يقوم بلمسه والفم الذى يصدر عنه الصوت ، لكى  
يطمئن عما اذا كان فى يدى عدو أو صديق . كذلك قالوا أن رؤية وجه  
الشخص الذى أمامك لا تؤدى فقط الى التمييز بين الرجل والمرأة بل  
وأیضا بين الشاب والكهل والعجوز وبين الذكى والغبى ، خفيف الظل  
وثقيله ، وملامح الشخص الذى تحدثه هى التى تبين لك ما اذا كان  
يستسيخ ما تقول أو لا يستسيغه ، يفهم عنك أو لا يفهم ، فأنت أمام  
المنقبة كما لو كنت أمام « الرجل الخفى » الذى يراك ولا تراه ، يراقبك  
وتستحيل عليك مراقبته ، يصدر الاحكام عليك ولا تستطيع أن تصدر  
أى حكم عليه .

على أن كل هذه الاحتجاجات ذهبت سدى . فكثير من الرجال  
والنساء الذين كانوا يعارضون النقاب فى دخيلة أنفسهم ، أحجموا عن  
الخوض فى الموضوع ، اذ أن الموضوع كان قد كاد يصبح أمرا محسوما  
لا يقبل النقاش ، وكانت نسبة الرجال النساء الذين مازالوا يتذكرون  
التعريف القديم للمرأة الفاضلة قد أصبحت نسبة ضئيلة للغاية ، وهو  
ذلك التعريف الذى يقوم على ما يدور بذهن المرأة وليس على طول  
ثوبها . وكانت نسبة الشباب والشابات الذين شبوا فى ظل النقاب ولم  
يروا زيا آخر للمرأة ، قد أصبحت هى السبة الساحقة . فآثر هؤلاء  
المعارضون الصمت ، خاصة وأنهم خشوا وقد اقتربوا من نهاية عمرهم،  
أن يتهموا باتهامات هم فى غنى عنها تتعلق بالشرف والحياء والتمسك  
بالدين ، وتعللوا بالامل فى أن يكون انتشار النقاب مجرد موضحة من  
الموضات التى سرعان ما تزول ويعود الامر الى سابق عهده ، وتعود  
المرأة المصرية من جديذ الى النظر الى نفسها على أنها انسان فى المقام  
الأول وامرأة فى المقام الثانى .

على أنه سرعان ما تبين أن التعلل بهذا الأمل كان وهما كبيرا .



ففى حوالى سنة ٢٠٢٥ ثار فجأة نقاش حاد حول السنن المثلى التى يجب أن يبدأ عندها تنقيب المرأة • فبينما تمسك البعض بسن الخامسة عشرة طالب البعض بالبده فى سن مبكرة على أساس أن النمو الجنسى يبدأ فى أعمار متفاوتة وأن الرغبة الجنسية قد تصادف مصدرا لاثارتها فى أعمار مختلفة ، وأن من الحكمة على أية حال الاحتياط فى الامر ، وتعويد الصغار على الفضيلة منذ نعومة أظفارهم ، وأنه ليس هناك أى ضرر ، بل هناك نفع محقق فى تجنب أية شبهة اغراء أو مقاومة أو ردة ، ومن ثم فالأفضل البده فى سن السادسة أو السابعة •

اقتترنت هذه الدعوة بدعوة أخرى ازدادت قوة مع الزمن تلفت النظر الى أنه اذا كان من المتفق عليه أن وجه المرأة يثير شهوة الرجل والى هذا الحد من الخطورة ، فكذلك وجه الرجل وجسمه ، وأنه اذا كان صحيحاً أن الرجل أكثر استجابة لغرائزه من المرأة ، فان هذا لا يمنع من أن هناك خوفاً من أن يثير منظر الرجل غرائز المرأة أيضاً ، بدرجة أو بأخرى — ومن ثم فلا بد من العثور على حل مع الرجال أيضاً فنحجبهم أو ننقبهم ، أو على الأقل أن نعزلهم تماماً عن مجتمعات النساء • صادفت هاتين الدعوات نجاخاً كبيراً وانتشرت بسرعة أكبر بكثير من سرعة انتشار نقاب السيدات عندنا فى مصر فى السبعينات من القرن الماضى • فصدر قانون يفرض على الفتيات الصغيرات ارتداء النقاب متى أتممن سبعة أعوام ، وزاد بشدة عدد الرجال الذين يرتدون الجلباب الواسع الذى يصل الى أخمص القدمين ، ويغطون رءوسهم والجزء الأسفل من وجوههم حتى لا يرى منهم غير العينين والأنف والأذنين •

كان هذا هو الوضع حوالى سنة ٢٠٣٠ ومن ثم أصبح منظر المدينة لاي زائر غريب منظرًا يثير الدهشة الشديدة • فقد تحول المجتمع المصرى فى الواقع الى مجتمع من الاشباح التى تملأ الطرقات ووسائل المواصلات والنواذى والجامعات ، يتحركون فى تودة وثاقل ، أيا كان الجنس الذى ينسبون اليه ، فقد أصبح من المتعذر على الزائر الأجنبى ، بل وعلى معظم المصريين تمييز جنس شخص عن الآخر بمجرد النظر •

وكتب بعض المعلقين المهتمين بشئون الثقافة المصرية أنه قد تم منع البرامج والتمثيلات التليفزيونية والمسرحية والأفلام السينمائية التي تتعرض لموضوعات تمس من قريب أو بعيد علاقة المرأة بالرجل حتى ولو كانا زوجين . اذ أن كلا من المرأة والرجل في هذه التمثيلات والبرامج ، حتى وان كانا زوجين ، لاتربطهما علاقة الزوجية بالمشاهد أو المتفرج ، ومن ثم فان شبهة اشتهاؤ أحدهما من رجل غريب أو امرأة غريبة عنهما لا بد قائمة .

وكذلك منع طبع وتداول القصص والروايات وكتب التاريخ اذا كانت موضوعاتها تتطرق الى أمور غير السياسة والحرب ووصف الطبيعة وعلاقة الأب والأم بأولادهما . فكل قصة أو رواية وكل كتاب تاريخ يتطرق الى الحديث عن علاقة جنسية من أى نوع كانت ، هي مصدر محتمل لاثارة الشهوة يتعين تجنب المجتمع خطره .

استمر الوضع على النحو بضع سنوات أخرى ، ولكن منذ سنة واحدة فقط ، أى في سنة ٢٠٣٦ ، ظهر بعض الكتاب الذين لاحظوا بحق أن خطرا جديدا ، لم يكن موجودا من قبل ، قد بدأ ينتشر ويهدد الانتصارات التي حققها المجتمع في القضاء على الرغبة الجنسية تهديدا خطيرا . لم يكن مصدر هذا الخطر الا الصوت الانساني . ذلك أن كل هذه الملابس والأغطية التي القيت على أجسام الجميع ، نساء ورجال وأطفالا ، لم تضع حدا نهائيا للاتصال بين الرجال والنساء عن طريق الحديث . فقد تبين في الواقع أنه مالم تنقسم الدولة الى دولتين مستقلتين ، أحدهما للرجال والأخرى للنساء ، لايمكن أن تؤدي الأعمال ويستمر التعليم ويذهب الموظفون والموظفات الى أعمالهم الا اذا نشأ بدرجة أو أخرى بعض الحديث المتبادل بين بعض الرجال وبعض النساء ، كأن تلفت سيدة مثلا نظر أحد الرجال في الأتوبيس أو التاكسي الى أنه قد وضع قدمه على طرف ثوبها أو كأن تطلب فتاة منقبة في الثانية عشرة من عمرها من أستاذ في المدرسة عن طريق ميكرفون يصل بين حجرة الفتيات وحجرة المدرس أن يعيد عليها شرح أمر لم تفهمه . . وهكذا . ولاحظ بعض المصلحين الاجتماعيين أنه مع انعدام النظر كوسيلة من وسائل الاتصال الانساني ، لا بد أن يكتسب الصوت أهمية

أكبر ، كما يحدث لدى العميان الذين تزداد حساسيتهم للصوت قوة نتيجة فقدهم للبصر ، ومن ثم يصبح سماع الرجل لصوت المرأة أو سماع المرأة لصوت الرجل أشد خطرا في احتمال اثاره الرغبة الجنسية من ذي قبل وأشد اثاره للخيال مما كان .

أصيب هؤلاء المصلحون بحيرة فائقة ، اذ وجدوا أنهم ما أن يغلقوا بابا من أبواب الشهوة حتى ينفتح أمامهم باب جديد ومن ثم وجدوا أنفسهم أمام أحد حلين لا ثالث لهما : أما أن يقضوا على أحد الجنسين قضاء تاما ، أو أن يحاولوا البحث عن طريقة لمحو الغريزة الجنسية من الوجود . واكتشفوا أخيرا أن كل المحاولات السابقة لتحجيب المرأة أو تنقيتها ، أو لتحجيب الرجل وتنقيته ، لم تكن في الحقيقة علاجا ناجحا للمشكلة على الاطلاق ، اذ أن مصدر المشكلة الحقيقي هو تلك الغريزة الشنيعة التي ولدت في الانسان ابتداء ، وأنه ما لم ينجح الانسان في استئصالها فستظل مصدر قلق دائم لاعلاج له (١) .

---

(١) نشرت في جريدة « الأهالي » المصرية ، عدد ٢ ديسمبر ١٩٨٧ .



### الفضيلة الملائمة اجتماعيا

للاقتصاد الأمريكي الشهير ، جالبريث ، فكرة شيقة تتعلق بتغير نظرة المجتمع الأمريكي الى المرأة ، أذكرها هنا لاعتقادي أنها لاتخلو من مغزى لما طرأ من تغير على مركز المرأة في المجتمع المصري خلال العقدين الماضيين .

يقول جالبريث ، متحدثا عن المجتمع الأمريكي ، أن عملية الاستهلاك ، اذا وصل الاستهلاك الى مستويات عالية ، هي بعكس ما يفترضه الاقتصاديون عادة ، عملية بالغة التعقيد ، كثيرة الأعباء . فمع زيادة ما تحوزه العائلة من سلع من مختلف الأشكال والألوان ، ومع تضاعف عدد الخدمات التي ينفق عليها الأمريكي دخله ، تواجه الأسرة الأمريكية عددا لانهاثيا من الأعباء التي لايمكن للرجل أن يقوم بها لانشغاله بجمع المال اللازم لتحقيق هذا المستوى العالي من الاستهلاك . فمن اصلاح السيارة ( أو السيارتين ) وتنظيفهما ، الى تجميل وري الحديقة ، الى مناقشة مندوب شركة التأمين ، الى مراجعة فواتير التليفون والكهرباء ، الى محاولة اختيار أرخص أو أجود الاصناف من بين العدد اللامتناهي من السلع المعروضة ، والمقارنة المستمرة بين أسعارها المتغيرة ، الى متابعة الاعلانات التي لا تنتهي عن فرص مغرية لا يجب أن تضيع ، الى ملء استثمارات بضرية الدخل والمطالبة بالاعفاءات ، الى توصيل الأولاد الى المدارس والملاعب ومواجهة طلباتهم اللانهائية على السلع الجديدة . الخ . يقول جالبريث أن جزءا كبيرا من هذه الأعباء كان يقوم به الخدم في القرن الماضي ، ولكن مع تضاعف عدد السلع والخدمات نتيجة زيادة الدخل ، ومع ارتفاع أجور الخدم ، لم يعد مفر من القاء هذه الأعباء على الزوجة ، حتى ولو كان لها بدورها وظيفة محدرة للدخل . ولكن هذا يتطلب بالضرورة اقناع المرأة بالقيام بهذه الأعباء عن طيب خاطر وتزوين الأمر لها ، بحيث يجسم الأمر نهائيا ولا يصبح مصدرا للشقاق والنزاع الدائم حول المسئول عن القيام بهذه المهام . هكذا ابتدع الرجل الأمريكي ما يسميه جالبريث « الفضيلة الملائمة اجتماعيا » والمقصود بذلك

انتشار الاعتقاد ( الذى يلائم الأمريكى ملامعة تامة ) بأن الزوجة المثلى ليست هى بالضرورة المرأة المحتشمة أو الذكية ، ولا هى قوية الشخصية أو المثقفة ، ولا هى المرأة التى تجيد الحديث ولا حتى تلك التى تكسب كثيرا من عملها خارج المنزل ، بل هى المرأة البارة فى النهوض باغواء الاستهلاك ، أى التى تقبل أن تقوم بطيب خاطر بأعمال الخادم والطباخ والسائق والخياط والبستاني ، فى نفس الوقت الذى قد تمارس فيه عملا أو وظيفة خارج المنزل . هذه هى فى نظر الأمريكى الآن « الزوجة الفاضلة » اذ أن هذه هى الفضيلة الملائمة اجتماعيا أى الصفات المرغوب فيها فى ظل نمط معين من المعيشة والاستهلاك .

وقد سألت نفسى عما اذا كان قد حدث فى مصر خلال ربع القرن الماضى من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية ما يمكن أن يفسر ذلك التغير الذى طرأ على نظرة المجتمع المصرى الى المرأة ، الى الحد الذى يسمح لنا بالقول بحدوث «اعادة تعريف للمرأة الفاضلة » بحيث أصبح الزى الذى ترتديه جزءا أساسيا من هذا التعريف بعد أن كان يعتبر منذ ما لا يزيد على ربع قرن على الأكثر ، أمرا ثانويا .

الملفت للنظر أن هذا التغير الواضح فى درجة الاهمية التى أصبحت تعلق على ما ترتديه المرأة من ثياب وفى اتجاه فرض مزيد من القيود والشروط ، قد حدث فى فترة سادت فيها ظروف اقتصادية واجتماعية بالغة القوة كان المتوقع أن تعمل فى الاتجاه المضاد ، أى نحو اعطاء المرأة المصرية درجة أكبر من الحرية والاستقلال .

أنظر مثلا ذلك الاتجاه الرائع نحو انتشار التعليم بين الاناث حيث تضاعفت نسبة الاناث اللاتى يحملن مؤهلا تعليميا ( ايا كان نوعه ) الى مجموع الاناث اللاتى يزيد عمرهن على عشر سنوات أكثر من خمس مرات فيما بين ١٩٦٠ و ١٩٨٦ . طبقا للارقام الأولية لتعداد السكان الأخير . بعبارة أخرى ، فى ١٩٦٠ كان هناك من بين كل مائة من الاناث اللاتى يزيد عمرهن على عشر سنوات أقل من أربعة يحملن أى مؤهل تعليمى علمى الإطلاق ، فصار عددهن أكثر من عشرين فى ١٩٨٦ كذلك نجد أن نسبة الاناث اللاتى يحملن مؤهلا جامعيًا أو أعلى قد

تضاعفت ١٤ مرة خلال نفس الفترة ومن ثم نجد أنه في ١٩٦٠ ، بينما كان هناك من بين كل عشرة أشخاص حاصلين على مؤهل جامعي أو أعلى ، تسعة من الذكور مقابل انثى واحدة ، أصبحت النسبة سبعة الى ثلاثة في ١٩٨٦ •

لا يقل عن التعليم شأننا كعامل من عوامل تحرير المرأة وربما يفوقه ، درجة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي خارج المنزل وهنا أيضا نجد تقدما ملحوظا خلال ربع القرن الماضي • ففي ١٩٦٠ كان هناك من بين كل مائة شخص يشتغل بأعمال اقتصادية خارج المنزل ثمانى اناث فقط مقابل ٩٢ من الذكور ، فأصبح عدد الاناث في ١٩٨٦ من بين كل مائة مشتغل ١٩ مقابل ٨١ من الذكور •

من العوامل التي كان من المتوقع أن تعمل في اتجاه المزيد من تحرير المرأة ، وزادت أهميتها في السبعينات بوجه خاص ، الهجرة الخارجية • فهناك أولا ما أتاحتته الهجرة للمرأة المصرية المتعلمة من فرصة السفر بمفردها الى دولة من الدول العربية لكسب الرزق، أو بالإضافة لدخل الاسرة • فاذا سافر الزوج بمفرده تحملت الزوجة الباقية في مصر مسؤوليات ما كانت تحملها من قبل ، مما عرضها للدخول في علاقات اجتماعية جديدة والاستقلال في اتخاذ قرارات كان يقوم بها الزوج ، والقيام بدور الأب والأم في آن واحد • الخ • ثم هناك ما يترتب على هجرة الزوجة أو الزوج أو كليهما من ارتفاع في الدخل يسمح للأسرة كلها بارتياح آفاق استهلاكية واجتماعية جديدة والاتصال بانماط جديدة للعلاقات الأسرية في داخل مصر وخارجها •

ولكن الهجرة الخارجية جلبت معها واقتترنت بعامل آخر من عوامل تحرير المرأة قد لا يقل في قوته عن العوامل المتقدمة جميعا وهو التضخم • فقد أدى الارتفاع المذهل في نفقات المعيشة منذ منتصف السبعينات الى اهتزاز كثير من القيم الاجتماعية التي تتصل بدور المرأة في النشاط الاقتصادي • فمن ناحية أجبر ارتفاع معدل التضخم اعدادا متزايدة من النساء على الخروج للعمل واجبر الأب والزوج على قبول ما كانا ليقبلاه من قبل ، وأضفى قيمة جديدة على الزوجة العاملة



أو البنت العاملة التي أصبح عملها خارج المنزل ضروريا لمواجهة نفقات المعيشة . ومن ناحية أخرى أدى التضخم الى ارتفاع نسبة غير المتزوجين من الذكور والاناث بسبب ما يفرضه التضخم من عراقيل أمام توفير مسكن جديد والمعيشة المستقلة خارج بيت الأب والأم . فتدل احصاءات التعداد الاخير على أن نسبة من لم يتزوج ابدا من الذكور الذين في سن الزواج ارتفعت من ٢٤٪ في ١٩٦٠ الى ٣٣٪ في ١٩٨٦ وبين الاناث من ١٨ ٪ الى ٢٦٪ وارتفاع نسبة غير المتزوجات، فضلا عما يتجه من فرصة أكبر للعمل أمام المرأة ، يرفع من قيمة جهود البنت الذاتية في العثور على زوج بنفسها ، الأمر الذي من شأنه أن يسمح لها بجرية أكبر ويعمل على اضعاف السلطة الأبوية عليها .

ولكن التضخم يعمل على تحرير المرأة من زاوية أخرى أيضا ، ذلك أن بعض الشرائح الاجتماعية في مصر كالحرفيين ، استفادت من ارتفاع معدل التضخم الناجم عن الهجرة حيث زادت دخولها بمعدل أعلى من معدل الارتفاع في الاسعار بسبب الندرة التي أحدثتها الهجرة في أنواع متعددة من الحرف . هذا الارتفاع المفاجيء في الدخل الحقيقي سمنح بدوره لنساء هذه الشرائح الاجتماعية بممارسة انماط جديدة من الاستهلاك والاتصال بأنماط جديدة للحياة كانت تمارسها الطبقات الاعلى دخلا وتفرض بطبيعتها درجة أكبر من الاختلاط والاشتراك في الحياة العامة .

كيف لنا اذن تفسير هذا اللغز ؟ عوامل اقتصادية واجتماعية بالغة القوة تدفع في اتجاه حصول المرأة على حريات أكبر ومساواة أكثر ، وتدفعها الى عزلة أقل واختلاط أكبر ، هذه العوامل تقترب بظاهرة مضادة تماما تتمثل في العودة الى النظر الى المرأة على أنها في الاساس مصدر للفتنة واثارة الرجل ومن ثم فرض قيود لم تكن قائمة تتعلق بزي المرأة وبالاختلاط بين الجنسين ؟

انى أميل الى الاعتقاد الى أن هذا الذي اسميته باللغز ، يحمل هو نفسه في طياته الحل . بمعنى أن هذه العوامل الجديدة الدافعة الى



مزيد من تحرير المرأة قد تكون هي نفسها التي ولدت الدعوة المناقضة لها والداعية الى زيادة القيود المفروضة عليها .

قد يرجح هذا الرأي الملاحظة الآتية : وهي أن هذا الاتجاه الى فرض قيود جديدة على المرأة قد صادف أكبر قدر من النجاح والانتشار لدى شرائح اجتماعية معينة ، يمكن وصفها بالشرائح الدنيا من الطبقة المتوسطة ، أو بالطبقة المتوسطة الصغيرة ، وهي نفس الشرائح التي تعرضت أكثر من غيرها خلال ربع القرن الماضي للعوامل الدافعة الى مزيد من حرية المرأة ، كازدياد اشتراكها في فرص التعليم والعمل خارج المنزل والهجرة الخارجية ، وربما كان أيضا تأثرها بالتضخم سلبي أو ايجابيا أكثر من تأثر غيرها . بينما نلاحظ بالمقابل أن الدعوة الى فرض المزيد من القيود على المرأة صادفت انتشارا أقل في صفوف الطبقات العليا والطبقات الواقعة في قاع السلم الاجتماعي في نفس الوقت ، وكلاهما من الشرائح الاجتماعية الأقل تأثرا بالعوامل الاقتصادية الجديدة التي تكلمنا عنها . فالشرائح الاجتماعية العليا لم تحصل نساءؤها في الواقع على حريات وحقوق جديدة لم تكن تتمتع بها من قبل ، وكذلك فيما يتعلق بفئات الدخل الواقعة في أسفل السلم الاجتماعي من المعدمين وأشباه المعدمين في الريف المصري أو المشتغلين بالخدمة المنزلية ومختلف الأعمال الرثة في المدن أو الذين يحتلون أدنى مراكز الوظيفة الحكومية من كتبة وفراشين .. الخ .

دعنا نركز النظر اذن على تلك الشرائح التي وصفناها « بالشرائح الدنيا من الطبقة المتوسطة » ، التي تعرضت أكثر من غيرها لفرص جديدة في التعليم والتوظيف والهجرة وربما كان تأثرها بالتضخم أكثر من تأثر غيرها ، وأتيحت لنسائها حريات أكبر لنفس هذه الأسباب . هذه الشرائح الاجتماعية التي تعرضت اذن أكثر من غيرها للتغير في نمط حياتها وفي مركزها النسبي في السلم الاجتماعي ، انتابها فيما أزعم خويف مفاجيء من هذه الحريات الجديدة التي تتعرض لها نساءؤها . ان بناتها تدخل الجامعة لأول مرة ونساءها تحتل الوظيفة الحكومية الى جانب الغرباء من الذكور فتشاركهم حجراتهم ومكاتبهم وتضطر الى التعامل اليومي معهم . وهي مضطرة الى أن تراحم الرجل في وسائل

المواصلات العامة لأول مرة ، بعد أن كانت تتمتع بالحماية التي توفرها لها عزلتها في البيت . بل هي تضطر أحيانا إلى الهجرة وحدها إلى خارج مصر كلها لتعمل في التدريس في الكويت أو قطر ، أو تضطر وقد هاجر زوجها إلى تحمل مسئوليات داخل مضر تجبرها على الدخول في علاقات اجتماعية لأعهد لها بها . ثم يأتيها زوجها بمدخراته من السعودية أو العراق ، وقد يجلب معه سيارة ، فاذا بالأسرة كلها قد قفزت عدة درجات على السلم الاجتماعي ، ولديهم الآن ما يجدر التباهي به أمام الجميع ، اذ ما جدوى هذه الثروة الجديدة أن لم يرها أحد ؟

وهذه الثروة الجديدة تسمح لهم بارتياح أماكن كانت مغلقة دونهم من قبل . فهم الآن يرتادون الشواطئ والمسارح ويدخلون النوادي التي كانوا يسمعون عنها دون أن يروها . والمرأة تتردد على كل هذه الأماكن فرحة بجريتها الجديدة ولكنها فرحة مشوبة بالخوف . فهي تأتي من بيئة لم تتعود فيها الدخول في علاقات مباشرة مع الغرباء من الرجال . والرجال أنفسهم ينتابهم خوف أكبر على زوجاتهم وبناتهم من هذه الحرية الجديدة ، وهم الآن مضطرون للسماح لهن بالخروج إلى الجامعة أو الوظيفة أو للقيام بأعباء كانوا هم الذين يقومون بها من قبل ثم اضطروا للتخلي عنها عندما اضطروا لضاعفة الجهد للاحتفاظ بمستوى المعيشة الجديدة الذي وصلوا إليه .

أي شيء أنسب في مثل هذه الظروف، من إعادة تعريف المرأة الفاضلة؟ بحيث تصبح هي ، ليست بالضبط المرأة التي تلزم بيتها ولا تغادره ، ولا هي التي تنسحب من المجتمع أو تترك وظيفتها للتفرغ لأعمال المنزل ولا هي التي تمتع تماما عن محادثة الغرباء من الرجال ، فكل هذا لم يعد ممكنا في الظروف الاقتصادية الجديدة . بل المرأة الفاضلة هي فقط التي تلتزم بالاحتشام اللازم . هذه مرة أخرى هي الفضيلة « الملائمة اجتماعيا » حيث يحدد المسموح وغير المسموح به أخلاقيا طبقا لما تتطلبه ظروف المجتمع في فترة تاريخية معينة ، أو طبقا لما يحققه بأكبر درجة ممكنة ، الحاجة النفسية لأكثر طبقات المجتمع ديناميكية وتأثيرا .

فهذه الشرائع الاجتماعية الصاعدة التي تتبنى أكثر من غيرها

هذا التعريف الجديد للمرأة الفاضلة ، هي بالفعل أكثر الطبقات المصرية الآن ديناميكية وتأثيرا ، ومن ثم فإن أفكارها وقيمها تجد انتشارا واسعا حتى خارج حدود الشرائح الاجتماعية التي نشأت فيها ابتداء . ذلك أن هذه الشرائح الاجتماعية المساعدة بسرعة على درجات السلم الاجتماعي تتسم بدرجة عالية من الحيوية والثقة بالنفس اكتسبتها من حقيقة هذا الصعود نفسه ، وهي تعبر عن أفكارها الجديدة بقوة مشفوعة ومؤيدة بقوتها الشرائعية الجديدة ، وهي كالعادة تقدم تفسيرها الخاص لمعنى الفضيلة وكأنه هو المعنى الوحيد ، وقد لا يكون في الحقيقة إلا التفسير « الملائم اجتماعيا » في لحظة تاريخية معينة (١) .

---

(١) نشرت بجريدة الأهالي المصرية ، عدد ١٣ يناير ١٩٨٨ .

## مصر .. والنموذج اللبناني للحياة

حينما أفكر فيما أصاب مصر خلال عشر سنوات من الانفتاح ، كثيرا ما ينصرف ذهني الى لبنان . ويروعنني أن أرى كيف أصبح نمط الحياة في مصر شبيها بنمط الحياة في لبنان قبل الحرب الأهلية ، بعد أن كان البلدان يكادان أن يكونا طرفي نقيض .

لقد عرفت لبنان أولا كسائح ، فأذهلني جمالها ، ثم عشت فيها سبعة أو ثمانية أشهر متصلة قبل الحرب الأهلية ببضع سنوات ، فكرهت الحياة فيها كما لم أكرهها في بلد آخر ، عربي أو غير عربي . واستقرت في ذهني صورة لما يمكن أن نسميه « النموذج اللبناني للحياة » ، يتسق فيه فساد الاقتصاد مع فساد السياسة مع فساد المجتمع مع فساد الثقافة ، اتساقا مدهشا . ولم يكن من الممكن لخيالي ، مهما بلغ به الجموح ، أن يصور لي أن تصبح مصر قريبة الى هذا الحد من هذا النموذج اللبناني للحياة . ولكن ها أنذا أرى أن هذا قد وقع بالفعل ، وفاقت الحقيقة الخيال .

كنت أسمع عن مدى شغف الكثيرين بلبنان ، خاصة الأجانب . ولكنني استطعت تفسير ذلك بسهولة دون أن أتخلى عن رأيي . وكان لبنان قبل ١٩٧٥ المكان المحبب للمنظمات الدولية وفروع الشركات والبنوك الأجنبية ، فكنت أقول لنفسي : « بالطبع ، وماذا تنتظر غير ذلك ؟ أليس الاتصال التليفوني وإرسال التليكسات الى أوروبا وأمريكا من لبنان أسهل منه في أي مكان آخر في العالم العربي ؟ » وكان يرجح شعوري بأنني على صواب ما كنت أجده لدى بعض أصدقائي اللبنانيين ، من المسلمين والمسيحيين على السواء ، من حكم لا يقل قسوة عن حكمي ، ونزوع بعضهم الى الهجرة لهذا السبب ، وأن هجرتهم قد تطوكت الى الأبد .

كان أول ما لفت نظري في لبنان سطوة المال على الحياة وعلى تفكير الناس وطموحاتهم لدرجة منفرة للغاية . كل شيء حتى المعنويات ، له تسعيرته . والذي لا مال له لا صديق له ولا شفقة به . كان السياح



من أثرياء النفط يذهبون ويجيئون كالمسوك ، تفتح لهم كل الأبواب وينحنى لهم سائقو التاكسيات وتغنى لهم المطربات وترقص الراقصات . ثم يأتى بعدهم فى الترتيب ، الخواجات وموظفو السفارات والهيئات الدولية بسياراتهم الفارهة أو دولاراتهم الجاهزة . ويأتى فى أسفل السلم المصريون قليلو الدولارات بحكم قيود النقد الأجنبى فى مصر فى ذلك الوقت . ومعظم المصريين على أى حال كانوا حينئذ من الأساتذة أو المدرسين الذين لا يمكن أن تتعدى دخولهم حدا معينا يعرفه اللبناني جيدا .

كنت تسير فى شوارع لبنان فيروعك كثرة بنوكها وصيارفها وبوتيكاتها ومطاعمها ، حتى قيل أن أكثر من ٦٠٪ من مساحة أرض بيروت تشغلها المحلات التجارية ، كما يروعك ازدحامها بالسيارات من مختلف الأصناف والأحجام ، ولكنك تحار أشد الحيرة فى العثور على رصيف تمشى عليه ، فقد صعدت السيارات على الأرصفة أو اعتدت عليها الدكاكين . وليس هناك سعر معروف للسلعة فأنت قد تدفع لتاجر ضعف ما كان يمكن أن تدفعه للتاجر الذى يليه ، فالمسألة تتوقف ، ككل شىء فى لبنان ، على « الشطارة » .

ولم أجد الطب والأطباء أقل خضوعا لسطوة المال من غيرهم . فما أكثر الأطباء فى لبنان وما أسرعهم الى بيتك ، ولكن ما أقل ما يعطونك من اهتمام وما أكثر ما يأخذونه من مالك . ولا يكاد أن يكون هناك مستشفى عام تستطيع أن تلجأ اليه . فالطب كله قطاع خاص والمستشفيات تصر قبل أن تقدم لك سريرا تنام عليه ، أن تتلقى أولا وديعة من ليراتك ، وقد تسألك عما اذا كنت تريد أن يعالجك هذا الطبيب أو ذاك ، فلكل طبيب سعره ، وكأنها تبيعك قمصانا أو أحذية . وقل مثل ذلك أيضا على التعليم حيث أصبحت المدارس تجارة رابحة تستغل التلاميذ والمدرسين على حد سواء .

كان من اللبنانيين من يتشقق بحرية الصحافة فى لبنان وجرية دخول الكتب والمجلات وخروجها . ولكن كان باستطاعة أى شخص يعرف لبنان جيدا أن يدلك على مصدر التمويل الخارجى لكل صحيفة ،

فكل جريدة ( الا القليل النادر ) مشتراه ، وكل صاحب رأى الا القليلين جدا يتلقى المكافأة على رأيه من أمير غربي أو سفارة أجنبية أو زعيم لاحدى الطوائف المتنافسة في لبنان ، وعلى استعداد فوري لتغيير اتجاهه اذا تغير مصدر تمويله .

على أن أشد ما لفت انتباهي ، أنا القادم من مصر ، بلد البيروقراطية العريقة والدولة القوية ، اختفاء الدولة اللبنانية اختفاء يكاد يكون تاما . فالناس تبدو وكأنها تصنع ما تشاء دون أن تخشى رادعا من القانون أو الشرطة . والعبرة في النهاية بدرجة ثرائك أو علاقتك بذوي الثراء . فصاحب العمارة يمتد بعمارته الى الرصيف فيلغيه الغناء تاما ، أو يرتفع بطوابقه الى ما لا نهاية ، أو يلقي بقمامته على الأرض المجاورة له دون أن يخشى أن يحاسبه أحد . وصاحب السيارة الفارهة يسير بسرعة جنونية ويكسر الاشارات ويثير الرعب في السائرين على أقدامهم دون أدنى احتمال أن يقف شرطي في طريقه . وأكوام القمامة لا يدري أحد ما اذا كانت ستجمع أو لا تجمع ، والبريد قد يصل اليك أو لا يصل ، والتهرب من الضريبة أكثر شيوعا من دفعها . فاذا أردت أن تقضى أمرا يستلزم ترخيصا أو تأشيرة من الحكومة ، سواء كان استلام طرد من جمرك أو تصديقا على شهادة ميلاد أو وفاة ، فأنت لا تتعامل مع موظف حكومي بل مع « بائع تراخيص » ، لكل توقيع ثمنه ولكل تصريح سعره . ورجال الشرطة يشتركون في اللعبة بنفس القواعد ، فيزداد صاحب المال جبروتا ويتضاغل الفقير حتى ليكاد يتمنى أن لم تلده أمه . حتى الشواطئ الجميلة التي أعطاها الله للبنان انقسمت الى قسمين : اما مستودعا للقمامة لا يستطيع أن يطرقها أحد ، أو شواطئ بالغة النظافة ولكنها مسورة بأسوار شائكة يديرها شخص لحسابه الخاص ، ويبيع فيها السندوتشات والمشروبات الأمريكية بأسعار تشمل سعر البحر نفسه .

كان كل شيء في لبنان قد تحول اذن الى قطاع خاص ، حتى الحكومة نفسها أصبحت قطاعا خاصا ينهب من أموالها من استطاع دون أن يخشى رقبيا أو حسييا . بل لقد تحول منصب الوزارة نفسه الى مصدر للرزق ونظر اليه الوزراء هذه النظرة ، وكأننا عدنا أدراجنا الى

أيام الوالى التركى الذى كان يدفع ثمنا لمنصبه لحاشية الاستانة ويتوقع أن تعوضه الولاية عما دفعه وزياده خلال سنوات حكمه القصير . ومن ثم لم يكن يهم احدا فى لبنان ان يعرف اسم الوزير ، اذ فضلا عن انه سريع التغير ، فان اسمه لم يعد يدل على سياسة سوف تنفذ أو مبدأ يتبع ، فقد أصبح كغيره تاجرا من التجار ، بل من التجار الذين لا يتوقعون أن يعود اليهم زبائنهم ، أغناهم الله عن الحاجة الى حسن السمعة وطهارة الذيل ، فهم اذا تركوا الوزارة تلقىتهم البنوك والشركات الأجنبية بالقرحاب ، بصرف النظر عن سيرتهم الأخلاقية ، طالما استمروا أصدقاء للوزراء اللاحقين .

لم يكن أحد فى لبنان يتذكر أن البرلمان اللبناني قد اسقط وزارة مرة واحدة فى حياته ، اذ كانت آخر مرة حدث فيها مثل ذلك ، فى سنة ١٩٣٠ ، ثم توقف الأمر الى الأبد ، وانشغل النواب بدورهم بتجارتههم وبتوثيق علاقتهم بالوزراء ، فاتحدت مصالح هؤلاء وهؤلاء ، ونسى الجميع المهمة التى جاءوا لتأديتها .

الحكومة فى لبنان اذن ، كانت وقت رأيتها ، نكتة كبيرة ، وكذلك كان التخطيط : نكتة أكبر . كانت وزارة التخطيط تضم عددا يعد على الأصابع من الاقتصاديين الذين لا يجدون ما يصنعونه ، ويكملون مرتباتهم الحكومية التى يتقاضونها على تواجدهم فى مكاتبهم فى الصباح ، بأعمالهم التجارية الخاصة بغد الظهر . ولم يكن أحد يعتبر أن هناك أية غشاضة فى أن يكون مسئولا عن الاقتصاد القومى فى الصباح وتاجر عملة فى المساء . فمفهوم « المصلحة العامة » لم يعد واضحا تماما الوضوح ، اذ لم يعد من الواضح ، اذا كنت من « المسئولين » ، من هو بالضبط هذا الذى أنت مسئول أمامه . فالواقع أنه لا أحد يسألك : مجلس الوزراء متضامن معك فى أعمالك العامة وتجاربتك الخاصة على السواء ، والبرلمان مستعد فى أية لحظة لاسعافك مادمت تقوم بواجبك نحو أعمال الأعضاء الخاصة ودواجنهم ومواشيهم ومقاولاتهم . والأجانب راضون عنك طالما تسهل لهم أمورهم . والصحافة يمكنك بنفوذك وأموالك إسكاتهما اذا تكلمت . فمن الذى يستطيع إسقاطك ؟ اللهم الا خلاف ، حول مصالح خاصة أيضا ، بينك وبين



منافس لك في الغنيمة • لم يبق من المسؤولية اذن الا مسئوليتك أمام الله والضمير ، ولكن هذا أمر يحتمل التأجيل •

كان الاقتصاد اللبناني ، غداة الحرب الأهلية ، يحمل سمات شديدة الشبه بسمات الاقتصاد المصري اليوم ، وان كان بعيدا كل البعد عما كان عليه اقتصاد مصر منذ عشرة أعوام • فعماذ الاقتصاد اللبناني السياحة وخدمات البنوك والوساطة بسائر أنواعها من تصدير واستيراد وسمرة وتجارة ثرانزيت • أما الزراعة الصناعة فلا تمثلان الا نصيبا ضئيلا في الاقتصاد ، سواء في الدخل القومي أو العمالة • وكان ارتفاع معدل النمو في لبنان ، قبل الحرب الأهلية ، كما هو الآن في مصر ، راجعا في الأساس الى نمو مختلف أنواع الخدمات • بهذا يمكن تفسير أهمية « الشطارة » في لبنان ، وأهميتها المتزايدة الآن في مصر • ففي مجتمع غير منتج ، وانما يعتمد على أعمال الوساطة ، لا يمكن أن اغتنى أنا وأنت في نفس الوقت ، اذ لم ينتج شيء جديد يمكننا اقتسامه ، بل يكون ثرائى على حسابك أو ثراؤك على حسابى ، لاننا نتبادل السلع ولا نصنعها • والأمر يتوقف في النهاية على أينما أسطر من الآخر • لا عجب أيضا أن يزول بالتدريج أى يقين بما سيكون عليه سعر السلعة أو الخدمة • فأنت لا تعرف ماذا سيكون عليه سعر اللحم غدا وما اذا كان سائق التاكسى سيطلب منك جنيتها أو ربع جنيه ، فكل شيء موضوع للمفاوضة والمساومة ، والأمر يتوقف في النهاية على الشطارة •

ولكن الخدمات مهما تضخمت لا يمكن أن تستوعب الناس جميعا • اذ أن حجمها لا يند أن يعتمد في النهاية على انتاج الزراعة والصناعة في الداخل أو على تدفق الأموال من الخارج ، والأول ضعيف النمو والثانى لا سيطرة لنا عليه • فآلاف الخريجين في لبنان وعشرات الألوف في مصر يطلبون كل عام فرجا جديدة للعمل ، والبنوك والشركات الأجنبية والبوتيكات لا تنمو بهذه السرعة • ليس هناك اذن من حل الا الهجرة • وهكذا أصبحت الهجرة من لبنان ومن مصر حيلة من لا خيلة له •

كانت لبنان تشتهر بالحياذ • فهي وان كانت خميمة الصلة بالغرب

فإن حكوماتها تمسك لسانها عن التهجم على الاتحاد السوفيتي • ولكن الحقيقة هي أن لبنان كانت امتدادا جغرافيا للاقتصاد الغربي والثقافة الغربية • والذي يعيش فيها ويرى سلعا ويقرأ صحافتها ويسمع اذاعتها وتليفزيونها يكاد يتصور أن الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية لا وجود لها ، وأن الاشتراكية مذهب نادى به بعض الأشخاص في القرن الماضي ثم انقرض • وكانت لبنان محايدة أيضا بين الحكومات والنظم العربية ، فهي تتكلم عن الجميع بالاحترام الواجب ، سواء كان رئيسا عراقيا ثوريا أو ملكا مغربيا محافظا ، ومع ذلك لم يكن أحد يجهل أين يكمن هوى لبنان الحقيقي • فهي محايدة بالاسم فقط منعا للأذى وتجنبنا للعراك • وهي وإن كانت على استعداد للجلوس للاستماع الى من يدافع عن حقوق الفلسطينيين بل والتصفيق له ، فإنها كانت أكثر الدول العربية مهادنة لإسرائيل في الواقع وأقلها تشددا في مواجهة السلع الاسرائيلية المهربة ، وأكثرها استعدادا « للتطبيع » ، لو غادت بقية البلاد العربية الى طريق العقل والواقعية • لا عجب أن لبنان كانت نادرا ما يأتي اسمها في الأخبار والصحف العالمية ، قبل قيام الثورة الأهلية في ١٩٧٥ ، فهي بلد لا تضر عدوا ولا تتفخ صديقا ، وتصويتها في الأمم المتحدة معروف مقدما ، وهي لا تطلب من أحد إلا أن يتركها وشأنها حتى يتفرغ تجارها ووزراؤها لشئونهم الخاصة •

وهي كما انها لا تريد أن ترى ما حولها لا تريد أيضا أن ترى فقراءها • فهي أيضا محايدة بين الغنى والفقر ، عليهما أن يحسما الخلاف الدائر بينهما دون تدخل من الحكومة • والفقر ، في الفلسفة اللبنانية ، هو على أي حال الشخص الخائب الذي لم يستطع أن يفعل ما فعله زميله السباك أو المبيض الذي أصبح مليونيرا في غمضة عين • وإذا كانت الملايين ملقاه في عرض الطريق ، وتمتلئ بهما الحقائق المتروكة في السيارات فلماذا لم يمد يده ليأخذ منها مليونا أو مليونين ؟ ان أحدا ، كما ترى ، لم يمنعه • وخريج كلية التجارة أو الأداب مقصر في حق نفسه اذا لم يستطيع أن يشارك في الوليمة • فهو أن لم يجد مليونا في عرض الطريق امامه طريق الهجرة • فان لم يعثر على عقد عمل في دولة نفطية فما أسهل عليه أن يشتغل سمسارا أو يفتح بوتيكاً يستقبل السياح في الفنادق ، لولا تلك العقلية الجامدة القديمة التي

تجعله يظن أن الاقتصادى لابد أن يشتغل بالاقتصاد والمهندس لابد أن يعمل مهندسا • وعلى أى حال فإذا كان المجتمع عاجزا عن أن يحول الجميع الى أغنياء فإن الفقير يجب أن يختفى عن الأعين ، فتبنى الحكومة حوائط تختفى وراءها عشش الصفيح التى تكتظ بالناس والفقران •

في ظل هذا كله كانت الاذاعة اللبنانية والتليفزيون اللبنانى (وهو أول تليفزيون عربى عرف استخدام الجنس فى الإعلانات ) يحتفلان من حين لآخر بالأعياد القومية اللبنانية فلا يجدان ما يتغنيان به الا جمال جبل لبنان • فحينما لا يجد المذيع أو المذيعة ولا حتى الرئيس اللبنانى ما يقوله عن أمجاد لبنان الحاضرة وحورها فى العالم المعاصر يلجأ الجميع الى الاشادة بما اعطاه الله للبنان ابتداء أو بما بناه الأجداد • فحينما تضيق القضية لا يبقى الا المكان ، وحينما يفتقد الولاء للوطن يصبح الولاء للتاريخ •

انى لا أقصد بالطبع أن أقول أن الحياة فى مصر قد أصبحت نسخة طبق الأصل من الحياة فى لبنان قبل الحرب ، أو ان النموذج اللبنانى قد أصبح ينطبق على مصر بحذافيره • فأى منصف لابد أن يعترف بأن أمامنا شوطا كبيرا مازال علينا أن نقطعه ، وأن النموذج اللبنانى قد لا ينطبق بحذافيره على مصر الا بعد مرور عشر سنوات أخرى من الانفتاح (١) •

---

(١) نشرت بجريدة « الشعب » المصرية فى خريف ١٩٨٤ •



## منكرات مثقف مصرى .. عن وقائع تجديد رخصة سيارته

الثلاثاء ١١ سبتمبر :

هذا الأسبوع يجب أن أتفرغ لتجديد رخصة السيارة • زبما لا يستغرق الأمر أكثر من يوم ، اذا حالفنى الحظ ، ولكن المسألة تتطلب استعدادا نفسيا ملائما وهمة وألعية وقدرًا كبيرًا من ضبط النفس • لقد أصبحت خبيرًا فى الأمر فلا داعى للتهيب • أعرف الخطوات بمنتهى الوضوح :

- ١ — تجديد التأمين •
- ٢ — استخراج شهادة المخالفات •
- ٣ — الحصول على تأشيرة مأمور القسم •
- ٤ — التقدم بطلب الرخصة •
- ٥ — الحصول على نموذج ٥١ من الخزينة •
- ٦ — العودة الى التقدم بطلب الرخصة •
- ٧ — الانتظار لاستلام الرخصة •
- ٨ — ختم الرخصة بخاتم القسم •

المسألة لا يجب أن تستغرق يومين على الأكثر • أعرف أن على اعداد برنامج محاضراتى فى التنمية الاقتصادية • وهناك تقرير البنك الدولى عن النمو الاقتصادى فى العالم خلال ١٩٨٣م أقرأه بغد ، ولا بد من قراءته ، ولكن تجديد الرخصة لا يحتمل التأجيل • حتى النمو الاقتصادى يمكن تأجيله ، ولكن ليس تجديد الرخصة •

أعرف أن كل خطوة مشحونة بالاحتمالات ، ودائمًا تحدث مفاجأة غير سارة • الموظف يخلق شباكه فى غضب ويمضى • المأمور شرب قهوته وانصرف ولن يأتى الا بعد ساعة • ورقة تمغة ناقصة • الملف غير موجود أصلا • ولكن لا تنس أيضا أنه أحيانا تحدث مفاجآت سارة • نظام جديد يلغى نصف هذه الخطوات ولا يطلب أى تمغة • مأمور القسم

يياشر بنفسه استعجال الموظفين • الملفات رتبت بحيث يعثر على ملفي في أقل من دقيقة • موظف الخزينة رائق البال ويعامل الناس بلطف • سأرى على كل حال • والتجربة مثيرة بل هي أقرب الى المغامرة • الا تزعم لنفسك انك تحب مخالطة الجمهور لتعرف كيف يعيش ؟ هاهي اذن فرصتك السنوية • الا يمكن أن تكتشف فجأة ، وأنت واقف على الشباك ، سر تخلفنا الاقتصادي الذي أعياى مفكرى الشرق والغرب فتشرح الأمر لتلاميذك ويكون هذا تعويضا ملائما لهم عن عدم قراءتك لتقرير البنك الدولى ؟

اذن فلتأهب للأمر ولتبدأ غدا على بركة الله •

الأربعاء ١٢ سبتمبر :

أنا أسكن فى المعادى ولكن البداية فى عين الصيرة • وصلت وقمت بتجديد بوليصة التأمين • لا مشكلة على الاطلاق • لقد أعددت لكل شيء عدته • فأصبحت أحمل دائما الفكة اللازمة ، فلا يمكن الآن لموظف أن يتعلل بعدم وجود فكة • واستبشرت خيرا وقصدت على الفور شبك المخابرات • نظر الموظف فى رخصتى ثم قال : «أنت تتبع مرور المعادى» • قلت لنفسى : « ولم لا ؟ لقد غيروا النظام وهذا عين الحكمة • سكان المعادى يجددون رخصتهم فى المعادى ، وسكان عين الصيرة يجددونها فى عين الصيرة » •

قصدت مرور المعادى ، وهو فى شارع ٧٧ • ترى هل أجد المجارى طافحة حوله كالعام الماضى ؟ نعم المجارى طافحة كما هى وان كان قد اسود لونها • لا بأس • هناك دائما ممر كاف أو قطع كافية من الحجارة العالية يخطو عليها الناس • شهادة المخابرات فى الدور الثانى • لم أجد طابورا على الشباك والآنسة المسئولة جاهزة لأخذ أوراقى • ذهبت وعادت تقول : « انزل الارشيف لتحضر النمرة السابقة لسيارتك » • تذكرت : لقد غيروا رقم السيارة فى العام الماضى ليصبح لها رقم من أرقام المعادى ، ولكن ما الحاجة الان للرجوع الى الماضى ؟ اصابتنى أول ضدمة • فالأرشيف ، خاصة أرشيف مرور المعادى ، لا أحمل له ذكريات طيبة على الاطلاق • غليه جراسة مشددة ، ويكاد يكون مظلما

اظلاما تاما ، والموظف المسئول عنه ليس بالغ اللطف » ولكن يا آنسة ... ؟ « لا فائدة .. لا بد من الأرشييف . نزلت الى الأرشييف فلم أجد حراسة مشددة هذه المرة . وطلبت من الموظف رقم السيارة القديم . قال : « احضر تأشيرة من المأمور » . مأمور ؟ ما أتذكره عن مكتب المأمور ليس سارا على الاطلاق ، ومن الممكن الوقوف على بابه بالساعات حتى يحضر ، والفراش الواقف على بابه بالغ الغلظة في معاملة الجمهور ، مستمدا الجراءة من مركز الشخص الذي يحرسه . استجمعت عزيمة وقررت بيني وبين نفسي أن أتجنب مكتب المأمور بأي ثمن في هذه الخطوة . قلت للرجل : « يا راجل انت عارف مكتب المأمور حاله ايه ... وعلى العموم احنا مالناش بركة الا أنت » . ( كانت هذه العبارة التي نصحت بها منذ سنين قد اعجبتني واكتشفت فاعليتها ودأبت على استخدامها ) . وبالفعل كانت دهشتي شديدة اذ أمر الرجل مساعده باخراج الرقم القديم ، وفي لحظات كنت واقفا من جديد أمام شبك المخالفات . ولكن سبحان الذي استطاع أن يجمع خلال هذه اللحظات نحو عشرة أشخاص أمام الشباك الذي كان خاليا . كان بجوار الأنسة الآن أمين شرطة ، يبدو طيب القلب ومستعدا بالفعل لمعاملة الناس بعطف . ولكن من الواضح أيضا أنه كان هناك ما يغضبه . ضغط العمل عليه أكثر مما يطيق ، أو لعله لا يجد المرتب مجزيا ، أو لعل واحدا من الجمهور قد طال لسانه عليه . المهم ، عندما وصل ورقى اليه لم ينبس بحرف واستخرج ورقة وأخذ يكتب :

« السيد ..... عين الصيرة

بعد التحية ..... » .

ما علاقة هذا بموضوعي ؟ أنا أنتظر معرفة مبلغ المخالفات المطلوب مني ، وهذا يكتب خطابا الى عين الصيرة .

عندما استوضحته صاح بي وهو يكتم غضبه : « يا أخى ما أنا باكتب لك الجواب أهـ ؟ » جواب ؟ نعم . أن على الآن أن أعود الى عين الصيرة ليخبروني بمبلغ المخالفات التي ارتكبتها رقم السيارة القديم ، قبل أن أعرف مخالفات الرقم الجديد . واستعصى على فهم الأمر .



فالرقم الجديد مركب في السيارة منذ عام بالضبط ، أى منذ اليوم الذى دفعت فيه آخر مخالفاتى • فكيف تكون هناك مخالفات لم تدفع ؟

ولكن الأمر لا يحتمل المناقشة ، فقد بدأ أمين الشرطة في غاية الكفاءة ، وهو يعرف ما يصنع ، ولطيف منه على أى حال أن يقوم بكتابة خطاب مطول من أجلى الى عين الصيرة •

ولكن الساعة كانت قد بلغت الثانية عشرة ، ولا أمل بعد هذا الوقت لا في عين الصيرة ولا في أى عين أخرى • لماذا لا أنسى الموضوع حتى الغد ، وأبدأ غدا من الفجر وأنا في قمة نشاطى ؟

### الخميس ١٣ سبتمبر :

لا فائدة من الوصول الى عين الصيرة قبل التاسعة والنصف • ففي العام الماضى ، عندما سألت عن موعد فتح الشباك ، استسخفوا سؤالى ثم قالوا لى « تسعة ، تسعة ونصف » ، فلما ذهبت في التاسعة لم أجد الرجل قد وصل بعد • اليوم وصلت في التاسعة والنصف فوجدت نحو عشرة أشخاص أمام الشباك الذى لا يزيد اتساعه عن ٤٠ X ٤٠ سم وهو مصدر التهوية الوحيد لكل الموظفين في الداخل ، وقد سده أصحاب السيارات والموتوسيكلات برءوسهم طمعا في لفت نظر الموظف المتصبب عرقا • بعد نصف ساعة كان العدد قد وصل الى ما لا يقل عن الخمسين ، ولا شيء يحدث ، لا اسم ينادى ولا مخالفات تدفع • لا أعرف السبب بالضبط فانا من موقفى لا أستطيع الآن أن أرى الموظف ولا ما يحدث داخل الحجرة ، كل ما استطعت فعله هو أن أمد يدي بالرخصة فتختفى وراء الشباك والله أعلم أين هي الآن • من المؤكد أن الموظف المسكين يدخل عليه كل بضع دقائق عسكري المأمور بأوراق شخص من معارفه عليه أن ينهى أمرها قبل أن يتعامل مع النكرات الواقفين أمام الشباك • لم يكن أمامي شيء أفعله الا أن أقلب النظر بين الواقفين • فتقرير البنك الدولي الذى احضرته للتسلي بقراءته اثناء الانتظار لم يكن تلائمه هذه الوقفة على الاطلاق • ولم استطع أن امنع أذنى وحواسي من التعلق بالأصوات الصادرة من الشباك على أمل أن اسمع اسمي

فبينتهى الأمر • كان الواقفون عينة طيبة للغاية من المجتمع المصرى • معظمهم من أصحاب الموتوسيكلات أو سيارات النقل ، ولكن بعضهم « بيه » كما يبدو من ملبسه ، وبعضهم طلاب • استدعى انتباهى على الأخص التعبيرات المرسومة على وجوههم • قرأت على وجوه هؤلاء الطلاب نفس ما كان يدور فى ذهنى : « انضباط ؟ • قدوة ؟ • رفع المعاناة عن الجماهير ؟ • الهجرة ؟ • الانتماء ؟ • كيف يسمحون بدخول هذا العدد المتناهى من السيارات ؟ لماذا لا تفتح الخمسة شبابيك المغلقة ويجلس وراءها موظفون ؟ أين وزير الداخلية الجديد وانضباطه ؟ ما الأمل فى أن يحدث تقدم ؟ من المسئول : الجمهور أم الموظف ؟ » • واستوقفنى بالذات وجه طالب حسن الهدام بالغ السكينة ، قد أطلق لحيته ووقف ينتظر شهادة المخالفات • كان أكثر سكينة وهدوءا منى ، وكأن لا شئ يستطيع أن يفقده صبره ، ولكن بدا وكأنه يفهم الموضوع تماما • تمنيت لو حدثنى عن رأيه فى الأمر ، ولكنى لم أعرف كيف أبادله الحديث • لفت نظرى أيضا الطريقة التى يعامل بها كل من الواقفين المنتظرين أى قادم جديد جاء ليستفهم • « هل تريد أن تنضم إلينا فى هذه المصيبة ؟ إذا كنا نحن الواقفين هنا منذ ساعة لم نحرز أى تقدم فما الأمل الذى ترجوه وأنت قادم لتوك ؟ نحن على الأقل قد سلمنا رخصنا ، وأنت بينك وبين ذلك خمسون من الرعوس • حاول أن استطعت اجتيازها • الموظف على كل حال لم يعد يتسلم رخصا جديدة • فلتحاول غدا ولكن احضر مبكرا » •

على أن أكثر ما يسترعى الانتباه هو هذا الشعور بانعدام الحيلة المرسوم على وجوه الجميع • أنت هنا فى مأزق لا يبدو أى أمل فى الخروج منه • لاتستطيع أن تثور وترفع صوتك على الموظف « والا دشت ورقك أو قال لك روح الدراسة » ، ولا تستطيع استعجاله فحاله ليس أحسن من حالك • ولا تستطيع أن تذهب للمأمور ، فالمأمور ليس لديه وقت لأمثالك • بل ولا تستطيع أن تأخذ رخصتك من جديد وتتصرف ، فالغد ليس أفضل من اليوم • ولا تستطيع أن ترسل شكوى بالبريد ، والا كنت مغفلا •

قلبت كل هذه الاحتمالات فى ذهنى ولم أستطع للأسف أن ألقى

بالمسئولية على أحد ، كما لم أهتم الى حل لوقوفى أنا شخصيا ، وقد طاللت وقفتى الى الساعتين • قلت لنفسى : « كيف تعرض لنفسك لمثل هذا وأنت أستاذ فى الجامعة ؟ وقت معظم هؤلاء الناس رخيص ووقتك ثمين » • ولكنى لم ارتح لهذه الفكرة • فالمسألة ليست ما اذا كان الوقت ثمينا أو غير ثمين وانما هى المهانة التى نتعرض لها نحن الواقفين جميعا • ومن قال على أى حال أن وقتى أثمن من وقت تلك السيدة التى تقف هنالك وربما تكون قد تركت طفلها مع جدته وتريد الاسراع لأخذه ولطهو الطعام لزوجها • قلت أيضا لنفسى : « لو كنت الآن وزيرا أو حتى وزيرا سابقا ما حدث لك هذا » • فضحكت من نفسى قائلا : « هل تريد أن تصبح وزيرا لمجرد تجديد الرخصة ؟ »

وفجأة سمعنا صوتا عاليا ينادى : فتجى محمد عبد المقصود ..

من هذا الرجل سعيد الحظ ؟ فى أى نهار مبارك ولدته أمه ؟

ثم فوجئنا بثلاثة أسماء أخرى تتوالى دعوا الى الشباك • قلنا هذا بداية الغيث وقد بدأت تفرج • كان أحد الأسماء سامى عبد الله • وتعالى الأصوات بالنداء عليه لرف البشرى اليه • ولكن لم يكن موجودا • كيف يمكن أن يتخلف شخص عن الاستجابة الى مثل هذا النداء الذى تنتظره عشرات الأفئدة ؟ تقدم شخص آخر تماما وليس بين اسمه وبين اسم المنادى عليه شىء مشترك الا « محمد » ، تقدم على أمل أن يكون الاسم قد قرئ خطأ ، وحاول المتجمعون أمام الشباك اقناعه دون جدوى بأن المطلوب هو سامى محمد وليس صالح محمد وأصر على اختراق الجموع حتى يصل الى الشباك للتحقق بنفسه • ثم حدث شىء فظيع • نودى على شخص اسمه على على محمود ، وهو شخص قصير القامة يوحى وجهه بالوداعة المفرطة • سمع الموظف من وراء الشباك ، يقول له وهو يناوله الأوراق : أن رخصته قد أعطيت خطأ لشخص آخر سبقه ، اسمه هشام حسنين ، وأن عليه الآن أن يجرى وراء هشام ليستبدل معه الرخص • كيف يمكن أن يحدث هذا ؟ لقد انصرف هشام حسنين منذ نحو ساعة ، ولا شك فى أنه لم يفحص الرخصة المسلمة اليه للتأكد من أنها رخصته • أين يمكن لعلى على محمود أن يعثر عليه ؟ ثم كيف يتم اعلان هذا الخبر بهذه البساطة وكأنه قضاء وقدر ودون أدنى محاولة



للاعتذار من جانب الموظف ؟ ثم كيف يمكن أن يتلقى الشخص المظلوم الخبر بهذا الهدوء وكأنه من طبيعة الأشياء ؟ لقد بدت عليه قطعاً علامات الحيرة التامة واليأس ولكنه لم ينبس بأى عبارة للاحتجاج بل ظل فطط يردد وهو يضرب كفا بكف : « هشام ؟ أخذ رخصتى ؟ طب وأنا الاقيه فين دلوقت ؟ » واختفى على على محمود مشيعاً بالصمت من الواقفين . لقد أخذوا الحادثة بدورهم وكأنها من طبيعة الأشياء . الحمد لله أن هذا لم يحدث لى . يكفينى ما أنا فيه . وما الذى بيدى على أى حال أن أصنعه لعل على أو هشام حسنين أو غيرهما ؟ المهم أن نخرج من هذا المكان فى أسرع وقت وبأدنى خسائر .

ومرت ساعة أخرى ، ولا يكاد ينادى على اسم واحد . وبدأ يصيب الناس احباط شديد . خاصة هؤلاء القرييون من الشباك الذين يرون كل رخصة جديدة توضع فوق الرخص القديمة ولا يرون أى دليل على أن الذى وصل مبكراً ذهب قبل غيره . ثم يرون الرخص والأوراق يتداخل بعضها ببعض وتتهال فوقها الملفات وبعض السندوتشات . لم يعد الأمر اذن يتعلق بطول الوقت المطلوب منك انتظاره ، بل بانعدام اليقين فى أن مأموريتك ستنتهى على الاطلاق . ان هذا هو الشيء الرهيب حقاً . فالانتظار مقدور عليه . ولكنك لا تعرف ما اذا كان وجودك نفسه فى هذا المكان شيئاً معترفاً به .

ما الذى جعلنى أعود الى مصر ؟ تقول انك أردت لأولادك الا تطول بهم الغيبة ، وأن تمتد جذورهم فى أرض مصر . لماذا بالضبط ؟ لا يمكن الاجابة على هذا السؤال . فبلدك هى بلدك والتفكر لها خطيئة ، مهما كانت حال شوارعها وفجاريها ومواصلاتها وموظفيها . ولازال من الأفضل أن تترسخ جذور أولادك فى تربة تغطيها المجارى من أن ينموا فى تربة غريبة فيصحبوا عديمى الطعم والرائحة . لابد أن يتشربوا « التراث » . ولكن بالله عليك أى « تراث » هذا الذى أعانيه فى هذه اللحظة ، وسيعاني منه أولادى خلال العشرين سنة المقبلة ؟ لاتستطيع انكار الطيبة الرائعة التى يتسم بها هؤلاء الناس جميعاً بما فيهم الموظف الجالس ( أو الذى افترض أنه جالس ) وراء الشباك . نعم . لا أنكر هذا ، ولكن ما العلاقة بين طيبة المصرى وهذا الموقف المأساوى ؟ نعم

هناك علاقة • النظام والانضباط هو الوجه الآخر لقسوة المجتمع الصناعي وماديته بل الأرجح أن توالى مثل هذا الموقف الذى نحن فيه عبر مئات السنين هو الذى خلق فى المصريين ما نسميه بالطيبة والتسامح المفرط • لا حل للمشكلة • أنا واثق على أى حال انى لم أخطئ بالعودة الى مصر فلا يمكن أن أكون سعيدا فى مكان آخر • وأولادى بدأوا يتعودون ولا بد أنهم ، اذا حدث وتركوا مصر فى يوم من الأيام ، أن يفتقدوا كل هذا ، وهذا مكسب محقق • لماذا ؟ لا أدري بالضبط •

تسلّيت بالكلام مع محام واقف بجوارى • كان يقول لى : « أين وزير الداخلية ؟ أليس الاجدر به أن يأتى الى مثل هذا المكان بدلا من ..... » قلت « وما الذى تظن أن باستطاعة وزير الداخلية أن يفعله ؟ » ثم فجأة حدث شيء منقطع النظير • انشبق الموقف بأكمله عن صوت ينادى « الدكتور جلال الدين أحمد ... » هذا أنا بدون أدنى شك • بل ها هو الاسم يتكرر النداء به • هو أنا وليس أحدا غيرى • صحت على الفور مؤكدا وجودى • وشعرت وأنا استلم الرخصة بأنى أخون أصدقاء أعزاء مع انى لم أفنتت على حق أحد منهم • وواصلت الحديث مع المحامى بضع لحظات حتى لا يشعر بأنى استعجل الفرار من السفينة الغارقة • كانت الساعة قد بلغت الثانية عشرة والنصف وقد مضى على وقوفى ثلاث ساعات • وقلت لنفسى هذا يكفى اليوم • ولتبتهج على الاقل بأنه ليس عليك مخالفات • ويوم السبت سوف يكون نشاطى أكبر وستكون همتى كاملة غير منقوصة •

#### السبت ١٥ سبتمبر :

ذهبت فى الصباح الباكر فى غاية التأهب وكأنى مقدم على معركة • لم يكن لهذا الشعور ما يبرره على الاطلاق • ولكن الأمر طال ولا بد أن ينتهى • ذهبت بانتصار الى شبك مخالفات المعادى أعلن لهم انى قد حصلت على رد خطابهم وهو يقول انه ليس على مخالفات • « طيب • ما هذا الاستعجال ؟ ستحصل على شهادة المخالصة فى دقائق » • وقد حدث • الآن عليك بالحصول على نموذج ٥١ • وأين ذلك ؟ من الشباك الذى ليس أمامه طابور • ذهبت الى الشباك • الأنسة تنكر أن لديها نموذج ٥١ أو أى نموذج آخر • بل هو من الشباك ذى الطابور •

« لماذا يا آنسة ؟ لقد قيل لى ... » • هذا هو الواقع • انضمت الى الطابور متسلحا بالصبر وذكرى انتصارى بالامس • بل تطوعت لآخرين ممن جاءوا بعدى بأن أحصل لهم على نفس النموذج لأوفر عليهم الوقوف دون أن أكلف نفسى عناء اضافيا • تحرك الطابور ببطء شديد ، ففى الطابور هناك من حضر ليس فقط لشراء نموذج بل لدفع قيمة الرخصة ، وهذا يحتاج الى استخراج ايصالا وتمغات وطوابع تحسين الصحة والرسم المستحق لتحسين حال رجال الشرطة • الخ • المفاجأة الآن أن ضابطا غيورا على النظام وقف بجوار موظف الخزينة ليراقب سير العمل • ويبدو أن هذا قد ضايق الموظف لسبب ما • وحيث أنه موظف قديم متمرس لا يمكن الاستغناء عنه بسهولة فقد صب غضبه ، لا على الضابط بالطبع ، ولكن على الواقفين بالطابور • وأقسم بأغلظ الايمان أنه لن يأخذ من أحد نقودا اذا لم يكن معه فكة لآخر مليم • وقد أحدث هذا هرجا ومرجا منقطعى النظر • فطوابع تحسين الصحة وتحسين حال رجال الشرطة تجعل دفع المبلغ المطلوب بالضبط مستحيلا بدون فكة صغيرة • حاول البعض أن يتنازل عن الباقي ، ورفض الموظف فى عناد قاطع • حاول آخرون أن يشتروا بالباقي طوابع تمغة لا حاجة بهم اليها • وترك آخرون الصف للحصول على فكة فلما عادوا الى مركزهم القديم أثار هذا ثورة من لم يشهدوا القصة من أولها فاتهموهم بالتسلل والاستخفاف بالنظام وتبديل السباب وكاد يتحول الى ضرب لولا تدخل الضابط •

أثناء العزك لاحظت فجأة صوتا عاليا يأتى من وراء الشباك يحمل أغنية عبد الوهاب الجميلة « جفنه علم الغزل » وبدا لى ذلك قمة الدراما • متى أتيج لعبد الوهاب الوقت وصفاء البال ليلحن هذه الأغنية الجميلة ؟ ألم يكن عليه أبدا أن يجدد رخصة سيارته ؟ وأى أثر يمكن أن تحدثه هذه الموسيقى وهذا الكلام الجميل فى مثل هذه الحجرة التى يغطى ملفاتها التراب وأمامها هؤلاء المقهورون المساكين الذين يبحثون عن فكة ؟ .

ما أن بلغت بذاية الطابور حتى أخطرنى الموظف بأن نموذج ٥١ يمكن الان الحصول عليه من الشباك الذى لا طابور أمامه • بدرت منى



بادرة احتجاج سريعة بأنى وقفت نصف ساعة في هذا الطابور على أساس ... وكانت اجابة مفاجئة : « احنا عايزين نريحكم » • قصدت الأنسة التي رفضتني منذ نصف ساعة فابتسمت ابتسامة الفاهم وأعطتني النموذج •

الآن تأشيرة المأمور • ومكتب المأمور مكتب فاخر ولكن عليه حراسة مشددة لا يدخله عدا المأمور الا شخص يبدو عليه من مجرد النظر الى ملبسته أنه من طبقة « عالية » • لأدرى بالضبط كيف يبدو ذلك على بعض الناس • فأنا لست رث الهيئة ، ولكنى لا أستطيع اجتياز هذه الحراسة مثل هؤلاء • هل هو البنطلون الأبيض أو البيج المكوى بعناية ، والذي يفصح لونه عن أن صاحبه لا يتحرك كثيرا على قدميه ولا يتوغل في الاحياء الطافحة بالمجاري ؟ ربما • هل هو نوع النظارة أو كريم الشعر ؟ ربما • هل هو نعومة البشرة التي تفصح عن مستوى التغذية في الطفولة ؟ ربما هذا أيضا • ولكن من المؤكد أن تمييز هؤلاء ليس صعبا • وهم يدخلون الى حجرة المأمور دون حتى النظر الى الحارس الواقف ، وهذا الحارس لا يخطر بباله أن يحاول ايقافهم • يتفتق الأمر في العادة على أن المأمور ، بمجرد أن يرى مثل هؤلاء ، يهب واقفا ، ويدعوهم للجلوس وقد يطلب لهم قهوة ، ثم يكلف الحارس بمصاحبتهم لانتهاء مأمورياتهم • في غيبة الحارس يزحف الواقفون خطوة بخطوة الى ما يقرب من مكتب المأمور حتى يلتفت الرجل الى ما حدث فيصبح صيحة مخيفة يعود بعدها الناس الى ما وراء الخط الفاصل ، منتظرين في أدب •

حصلت على تأشيرة المأمور بعد أن تأكد من اننى أنا صاحب الرخصة ولا أقوم بالتجديد نيابة عن شخص آخر ، وأحالنى الى شباك ٨ • وفي شباك ٨ تسلمت الأنسة أوراقى ثم أخطرتنى انى الآن مؤهل لسداد قيمة الرخصة • وهكذا عدت للوقوف في طابور الخزينة •

بعد هذا سارت الأمور في هدوء • صحيح أن الواقف أمامى كان ساخطا على اجباره على دفع تبرع لتحسين الصحة ولجمعية رجال الشرطة ، وقال ساخرا : « وبغدين يدوك غلاوة خمسة جنيه • دى الخمسة جنيه دى بتروح في مأمورية واحدة من النوع ده • • وكله

واحد عايز جنيه والا ما يشتغلش ••حتى بصمة الموتور عايزة جنيه ••»  
دفعت قيمة الرخصة والتبرعات المطلوبة • وتذكرت استاذًا قديما في  
كلية الحقوق كان يدرس لنا القانون الدستوري • حكى لنا كيف أنه ذهب  
مرة الى السينما فطالبوه بدفع « تعريفية » زيادة على ثمن التذكرة  
كتبرع اجبارى لمعونة الشتاء • فدفع التعريفية مجبرا ثم رفع قضية  
أمام مجلس الدولة لاسترداد نصف القرش لان هذا فى عداد فرض  
رسم ، والرسم كالضريبة لا يصح الا بقانون ، والقانون لم يصدر من  
البرلمان • وحكم له مجلس الدولة باسترداد نصف القرش زائدا أتعاب  
المحاماة والمصروفات • كان المدرج يضج له بالتصفيق • قلت لى نفسى :  
« ما الذى حدث خلال هذه الثلاثين عاما ليجعل مثل هذا التصرف غير  
ممكن بل وغير متصور اليوم • ما الذى جعل الناس تقبل بهذه السهولة  
ما لم يكن يتصور قبوله منذ ثلاثين عاما ؟ »

عدت بعد ذلك الى الشباك رقم ٨ لاثبت للكنيسة انى دفعت  
المطلوب منى فاذا بها تقول تلك الكلمة الرائعة : « الان ما عليك الا أن  
تنتظر حتى ينادى عليك الحاج محمود بالرخصة والبطاقة » •

اذن فقد انهيت كل شئ ولم يبق الا نداء الحاج محمود • وقد  
حدثت وخرجت من ادارة مرور المعادى لابحث عن سيارتى • كانت واقفة  
وسط بركة المجارى الطافحة • انها ليست أكثر من سيارة نصر ١٢٨ ،  
عمرها يزيد على الخمس سنوات ، ولكنها بدت لى الآن ، وهى  
المرخصة ، رائعة كالعروس التى تم زفافها لتوها(١) •

---

(١) نشرت فى جريدة « الأهالى » المصرية ، فى عدد ٣ أكتوبر ١٩٨٤ •





**الانفلاق والانفتاح وازمة الاقتصاد المصرى**



## الاقتصاد المصرى بين الانفلاق والانفتاح

### أولا : النمو والاختلال الاقتصادى فى مصر :

جاء الانخفاض الحاد فى أسعار البترول فى أوائل ١٩٨٦ ل يظهر بجلاء جوانب الضعف المزمع فى ميزان المدفوعات المصرى وفى بنيان مصر الاقتصادى . لقد كان العجز المزمع فى العمليات الجارية من ميزان المدفوعات قد أخذ فى التزايد بسرعة خلال السنوات الثلاث الأخيرة ، ولكن مع الهبوط الشديد فى أسعار البترول فى ١٩٨٦ أصبح من المتوقع أن تتخفّض إيرادات مصر البترولية ( التى تشكل مع تحويلات العاملين بالخارج المصدرين الرئيسيين للنقد الأجنبى ) ، بما لا يقل عن ٥٠٪ خلال ١٩٨٧/٨٦ . كذلك بدأ الانخفاض فى أسعار البترول يخفّض أيضا من تحويلات المصريين العاملين بالخارج ، نتيجة انخفاض إيرادات الدول النفطية المضيفة ، وبدأ يحدث اتجاه معاكس لاتجاه الهجرة بزيادة عدد المصريين العائدين الى مصر ، الامر الذى يهدد سوق العملة فى مصر وقد كان هذا السوق ، حتى قبل ذلك ، عاجزا عن توفير فرص العملة بالمعدل المطلوب . أما المصدران الهامان الآخريان للنقد الأجنبى ، وهما قناة السويس والسياحة ، فقد أصابهما الضعف بدورهما . فعلى الرغم من أن عائدات مصر من قناة السويس تتوقف على حمولات السفن العابرة أكثر مما تتوقف على سعر البترول ، فقد أصابها هى الأخرى الانخفاض منذ ١٩٨٤/٨٣ ، بينما أدت الاحداث السياسية فى المنطقة الى انخفاض ملحوظ فى إيرادات السياحة . صاحب كل ذلك تزايد أعباء مصر فى خدمة ديونها الخارجية ، وزيادة المتراكم من المتأخرات فى دفع الاقساط والفوائد ، وهو ما قدر بأكثر من بليون دولار فى ١٩٨٦/٨٥ .

هذا التدهور فى أحوال مصر الاقتصادية جاء فى أعقاب عقد من النمو البالغ السرعة فى الدخل القومى . ففيما بين ١٩٧٣ و ١٩٨٤ كان المتوسط السنوى لمعدل النمو فى الناتج المحلى الاجمالى ٨.٥٪ ، وهو



معدل لم يتجاوزه في نفس الفترة الا عدد محدود جدا من البلاد<sup>(١)</sup> ،  
ومن ثم زاد مستوى الدخل الحقيقي للفرد الواحد بنحو الضعف •  
كذلك تزايد معدل الاستثمار الاجمالي بسرعة ( ٣.١٠٪ سنويا ) حتى  
بلغت نسبة الاستثمار الى الناتج المحلي الاجمالي ٢٥٪ في سنة ١٩٨٤ •

على أن هذا النمو السريع صاحبه اختلالات هيكلية خطيرة •  
فبينما كانت الزراعة تنمو بمعدل يقل بشكل ملحوظ عن معدل نمو  
السكان ، كان معدل النمو في الصناعة التحويلية أقل بكثير من معدل  
النمو في الخدمات وفي انتاج البترول الخام • وهكذا انخفض نصيب  
الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي في هذه الفترة من ٢٥٪ الى ١٧٪ ،  
ونصيب الصناعة التحويلية من ٢٣٪ الى ١٧٪ ، بينما ارتفع نصيب  
الخدمات من ٤٥٪ الى ٤٨٪ ونصيب البترول الخام من أقل من ١٪  
في ١٩٧٣ الى ١٥٪ في ١٩٨٤ • كذلك اتسم هيكل العمالة باختلال مماثل  
لصالح قطاع الخدمات الذي يضم أكبر نسبة من البطالة المقنعة • اذ  
بينما ظل نصيب الصناعة التحويلية في اجمالي القوة العاملة ثابتا تقريبا  
عند ١٢٪ فيما بين ١٩٧٢ و ١٩٨٢ ، كان الانخفاض في نصيب الزراعة  
في القوة العاملة مساويا تقريبا للزيادة في نصيب الخدمات ، حيث زاد  
هذا الاخير بنحو ٥٠٪ ( من ٣٠٪ من اجمالي القوة العاملة الى ٤٥٪ ) •

كذلك زاد خلال العشر سنوات الماضية حجم العجز في موازنة  
الدولة • فبينما زادت الايرادات العامة بمقدار ١٢ ضعفا فيما بين ١٩٧٣  
و ١٩٨٦/٨٥ ( من ١٨١ الى ١٤٣٣ بليون جنيه مصري ) زاد حجم  
النفقات العامة بنسبة مقاربة ( من ٢ بليون في ١٩٧٤ الى ٢٠ بليون في  
١٩٨٦/٨٥ ) • وهكذا نجد أنه بينما مالت نسبة العجز الاجمالي في  
الموازنة العامة الى الناتج المحلي الاجمالي نحو الانخفاض ، استمر  
الحجم المطلق لهذا العجز في الزيادة ولم تكن نسبته الى الناتج المحلي  
الاجمالي أقل من ٢٠٪ في ١٩٨٦/٨٥ • ومع ازدياد اللجوء الى الاقتراض  
من الجهاز المصرفي لتغطية هذا العجز ، ارتفع معدل التضخم بشكل

---

(١) لم تتفوق على مصر في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في هذه  
الفترة الا ثلاث دول ، هي الاردن وهونج كونج وبستوانا : World Bank  
World Development Report الصادر في ١٩٨٦ •

ملحوظ خلال السبعينات بحيث أصبح الان يتراوح حول ٣٠٪ سنويا .  
أن تفاقم الاختلالات الخارجية للاقتصاد المصرى جاء انعكاسا  
لنمو البطيء جدا فى الصادرات السلعية بالمقارنة بنمو بالغ السرعة فى  
الواردات السلعية ( اذ بلغ معدل النمو فى الاولى ٦٣٪ سنويا وفى  
الثانية ١٥٪ خلال الفترة ٧٣ — ١٩٨٤ ) وانعكاسا لتزايد نصيب المواد  
الاولية ( ولا سيما البترول ) فى اجمالى الصادرات ( ٩٢٪ فى ١٩٨٣ ) ،  
ولعجز الصادرات غير المنظورة عن تعويض العجز المتزايد فى الميزان  
التجارى . وهكذا نرى أنه بالرغم من الزيادة الهائلة فى تحويلات  
المصريين العاملين بالخارج ( من مبلغ ضئيل للغاية فى ١٩٧٠ هو ٢٩  
مليون دولار الى ٣٩٩ مليون دولار فى ١٩٨٤ ) والنمو السريع فى الدخل  
من السياحة وقناة السويس ، فان العجز فى الحساب الجارى تضاعف  
١٣ مرة بين ١٩٧٠ و ١٩٨٤ ( من ١٤٨ الى ١٩٧٨ مليون دولار ) . كما  
اتسم النمو فى الواردات بتزايد الاعتماد على السلع الغذائية المستوردة  
التي أصبحت تشكل الان نحو ثلث اجمالى الواردات السلعية ونحو  
٦٠٪ من اجمالى الاستهلاك الغذائى .

وقد تحقق التوازن الخارجى على حساب زيادة مروعة فى المديونية  
الخارجية . ففي خلال السنوات العشر الماضية تضاعفت تقريبا الديون  
الخارجية المدنية العامة ، الطويلة والمتوسطة الاجل ( حيث ارتفعت من  
٩٨٨ مليون دولار فى ١٩٧٥ الى ١٨ بليون فى ١٩٨٦/٨٥ ) . فاذا أضيف  
الى ذلك الديون قصيرة الاجل ( التي يتراوح حجمها بين ٥ و ٦ بليون  
دولار ) ، والديون الخارجية الخاصة غير المضمونة من جانب الحكومة  
( زهاء ٦ بليون دولار ) . والديون العسكرية ( المقدرة بحوالى ٨ — ٩  
بليون دولار دون حساب الديون العسكرية المستحقة للاتحاد السوفيتى )  
فان اجمالى الديون الخارجية لمصر يبلغ نحو ٣٧ بليون دولار فى نهاية  
١٩٨٦/٨٥ ، وهو ما يساوى تقريبا قيمة الناتج القومى الاجمالى لمصر  
فى تلك السنة . وقد بلغت خدمة الدين فى ١٩٨٦/٨٥ ، بما فى ذلك خدمة  
الديون العسكرية والديون قصيرة الاجل ، نحو ٤ بليون دولار ، أى  
ما يزيد على ٣٥٪ من اجمالى الايرادات الجارية من النقد الاجنبى .  
منذ أن بدأ تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى فى ١٩٧٤ دأب

الاقتصاديون المصريون على التحذير من هذه الاختلالات المتفاقمة في هيكل الاقتصاد المصري ، كما كان الهدف المعلن للخطة الخمسية المصرية ( ٨٣/٨٢ — ١٩٨٧/٨٦ ) هو تصحيح هذه الاختلالات . ولكن ، وعلى الرغم من أن هذه الخطة قد بلغت الآن منتصف عامها الأخير ( ١٩٨٧/٨٦ ) ، فليس هناك ما يدل على احراز أى تقدم هام نحو تقليل الاعتماد على صادرات البترول وغيرها من مصادر النقد الاجنبى التى تتوقف أساسا على ظروف خارجية ليس لمصر سيطرة كبيرة عليها . فنجد أن نصيب الصادرات النفطية وتحويلات العاملين بالخارج وقناة السويس والسياحة ، من اجمالى إيرادات النقد الاجنبى ، الذى بلغ ٧١٪ فى السنة السابقة على الخطة ( ٨٣/٨١ ) لم تقل نسبته ٦٧٪ فى نهاية السنة الثالثة للخطة ( ٨٥/٨٤ ) . كذلك نجد أن قطاعات الخدمات قد استوعبت الجزء الأكبر من الزيادة فى العمالة ، ممن لم يتمكنوا من الهجرة الى الخارج . فمن اجمالى الزيادة فى العمالة خلال السنوات الثلاث للخطة ، والتى بلغت ١٨ مليون شخصا ، لم تستوعب القطاعات السلعية سوى الثلث ، بينما استوعبت قطاعات الخدمات الثلثين ، ومن هذين الثلثين استوعب القطاع الحكومى ما يزيد على ربع مليون شخص . كذلك استمر نمو العجز فى الموازنة العامة خلال سنوات الخطة ، بل ان من المخطط أن يزيد العجز الاجمالى فى موازنة ١٩٨٧/٨٦ بنسبة ١٠٪ عما كان عليه قبل ثلاث سنوات . أما الدين الخارجى فلم يكن مخططا له أن ينخفض خلال سنوات الخطة ، بل أن يرتفع من ١٣ بليون جنيه فى ١٩٨٢/٨١ ، الى ١٦٢ بليون جنيه فى ١٩٨٧/٨٦ ، وأن ترتفع خدمة الديون من ١٦ بليون الى ٢ بليون . وكما رأينا ، فإن الزيادة الفعلية فى الدين الخارجى وخدمته فاقت فى الواقع ما كان مخططا لهما .

**ثانيا : مدرستان فى تفسير الاختلال :**

يمكن التمييز ، فيما يتعلق بتفسير المشكلات الاقتصادية المصرية ، التى طرأت خلال السنوات العشر الاخيرة ، بين مدرستين أساسيتين . فثمة مدرسة تنظر الى ترايد الاختلال فى ميزان المدفوعات ، وفى الهيكل الاقتصادى الداخلى ، وفى موازنة الدولة ، على أنه يرجع فى الأساس الى الاختلال العام فى نظام الاسعار ، والى التدخل المفرط من جانب الحكومة فى التفاعل الحرج بين قوى السوق . فأصحاب هذا الزأى يرون



أن المسؤولية يجب أن تلقى في الأساس على تحديد سعر الصرف بأكثر من التهمة الحقيقية للعملة الوطنية ، وعلى مختلف الضوابط والقيود الادارية المفروضة على أسعار السلع الزراعية وأسعار شركات القطاع العام الصناعية ، وعلى ضخامة حجم الدعم المقدم للمستهلكين ولشركات القطاع العام ، الامر الذي أدى كله في النهاية الى سوء توزيع خطر للموارد ، فضلا عما أدى اليه استمرار التزام الحكومة بسياسة تعيين الخريجين ، الى جانب ما تقدمه من دعم ، من تفاقم العجز في الموازنة العامة .

أما عن السياسة الاقتصادية الواجبة الاتباع في نظر أصحاب هذا الرأي ، فهي تقترب تلقائيا على تشخيصها للمشكلة ، وتتمثل أساسا في « تصحيح الأسعار » وتخفيض دور الحكومة في الاقتصاد ، فهذان هما الشرطان الأساسيان ، في نظر هذه المدرسة ، لتحقيق التصحيح الاقتصادي في المدى القصير والتنمية السليمة في المدى الطويل .

وتستند هذه المدرسة في تشخيصها للمشكلة وفي التوصيات التي تقدمها على السواء ، الى اعتقاد راسخ ، يكاد يصل الى درجة الايمان ، مؤداه أنه كلما زادت درجة التكامل بين اقتصاد ما وبين السوق العالمية كلما كان أداؤه أفضل . ذلك أن ما تعتبره هذه المدرسة « اختلالات في الأسعار » و « قيودا » أو « ضوابط ادارية مفرطة » ليس في الواقع الا الانحراف عن القيم الدولية ونتيجة لاقامة حواجز مصطنعة في وجه تدفق السلع ورعوس الاموال الاجنبية ، بهدف حماية المنتج أو المستهلك المحلي من تأثير المنافسة الخارجية . فهذه المدرسة ترى أن تلك المنافسة هي التي تشجع التنمية ، بينما لا تؤدي الحماية الا الى انتاج سلع لا تتمتع البلاد فيها بميزة نسبية ، كما أنها تثبط روح المبادرة وتكافئ غير المنتج .

أما المدرسة الفكرية الاخرى ، فتقدم تفسيراً يكاد يكون هو النقيض التام لتفسير المدرسة الاولى ، فهي تنسب الاختلالات الخارجية والداخلية معا الى ما حدث من اندماج سريع للاقتصاد المصري في السوق العالمية والى تضاؤل التدخل الحكومي في الاقتصاد بدلا من



تعاظمه . فقد كان في الامكان كبح جماح الزيادة السريعة في الواردات عن طريق زيادة القيود الادارية عليها ، وتخفيض العبء على ميزان المدفوعات من خلال اجراء تعبئة أكبر للموارد المحلية وتوجيه المزيد من الاستثمارات نحو الصناعات المنتجة لبدائل الواردات . وبدلاً من محاولة تغيير هيكل الانتاج الزراعي عن طريق الغاء التسعير الاداري والاعتماد على الاستجابة الطبيعية للمنتجين لمؤشرات السوق ، كان من الواجب زيادة التدخل الحكومي في القطاع الزراعي عن طريق فرض دورة زراعية تستهدف تحقيق درجة أكبر من الاكتفاء الذاتي في السلع الغذائية الاساسية ، وتكثيف المحاصيل ، وتوجيه قدر أكبر من الاستثمارات العامة نحو استصلاح الاراضي ، مما كان سيقلل كثيراً من اعتماد مصر على الواردات الغذائية . كذلك كان من الممكن رفع مستوى الربح في الصناعة ، ليس عن طريق التخلي عن سياسة الاحلال محل الواردات ، أو بالسماح للصناعات الخاسرة ببيع منتجاتها بأسعار السوق ، بل عن طريق توفير قدر أكبر من الحماية ضد الواردات الاجنبية . وكان من الممكن تجنب العجز المتزايد في موازنة الدولة ، ليس من خلال الغاء أو تخفيض الدعم المقدم للمستهلكين والمنتجين ، ولا بالتخلي عن سياسة توظيف الخريجين ، بل عن طريق زيادة حصيلة الضرائب على الدخل والضرائب غير المباشرة المفروضة على السلع الكمالية ، ومكافحة التهرب المستشري من دفع الضرائب .

والذي يبدو لي هو أن الانحياز الى مدرسة أو أخرى من هاتين المدرستين هو موقف لا يتعلق بتقدير الفعالية الاقتصادية لأي منهما بقدر ما يتعلق بتأييد أو رفض ما ينطوي عليه كل منهما من فلسفة سياسية واجتماعية . فأصحاب الرأي الاول يعلقون على اعتبارات توزيع الدخل والاكتفاء الذاتي أهمية أقل بكثير مما يعلقها أصحاب الرأي الآخر ، فضلاً عن أنهم ينطلقون ابتداءً من شك عميق في كفاءة الادارة الحكومية للاقتصاد ، أيا كان شكل هذه الادارة . ويستند هؤلاء الى ايمان راسخ بقدرة الافراد من المنتجين والمستثمرين على الاستجابة لمؤشرات الاسعار ، فضلاً عن استعدادهم لقبول تحميل الطبقات الفقيرة بالاعباء لفترة تطول أو تقصر ، ولقبول درجة عالية نسبية من البطالة التي لابد أن تترتب على تخفيض درجة تدخل الدولة في الاقتصاد

وسوق العمل • فتوزيع الدخل ، في نظر أصحاب هذا الرأي ، من شأنه أن يعالج تلقائيا في المدى الطويل ، أما الاكتفاء الذاتي فهو في نظر أصحاب هذا الرأي لا بالهدف الممكن التحقيق ولا بالهدف المرغوب فيه • فهو ليس ممكن التحقيق بسبب ضيق قاعدة الموارد ، وهو غير مرغوب فيه لأن التضحية بمزايا التخصيص تنطوي على تبديد للموارد •

أما المدرسة الأخرى ، فليس لديها ذلك الايمان القوى باستجابة المنتجين والمستثمرين لمؤشرات الاسعار ، ولا نفس الدرجة من التفاؤل بأن ثمرات النمو سوف تصل في النهاية الى غثاء الدخل المنخفض • وهي ترى ، فضلا عن ذلك ، أن تحقيق درجة أكبر من الاكتفاء الذاتي يعد أمرا مرغوبا فيه من الناحية السياسية بدرجة تبرر بعض التضحية باعتبار الكفاءة •

انى لا أعتقد مع ذلك أننا مضطرون للتعامل مع هذه القضية على أنها مجرد قضية اختلاف في التفاصيل السياسية أو مجرد انعكاس لاحكام قيمية مختلفة • اذ يبدو لى أنه حتى حينما نكون بصدد قضية تختلف بصددتها الاحكام القيمية بشدة ، فإن التحليل السليم للوقائع قد يذهب بنا شوطا بعيدا نحو تقريب الهوة التى تفصل بين الموقفين المتنازعين • وهنا يجدر فى رأينا التأكيد على نقطتين :

الأولى هي أن السياسة الاقتصادية لبلد ما انما تتخذ وتطبق فى مناخ اقتصادى دولى معين وفى اطار سياسى واجتماعى محلى محدد، وأن كلا منهما يتعرض للتغير المستمر • ففي ظروف اقتصادية دولية معينة ، وفى مناخ محلى معين ، يمكن أن تحظى سياسة اقتصادية ليبرالية بدرجة من النجاح لا تحظى بها فى ظروف دولية ومحلية مغايرة • فمن الظروف المساعدة على نجاح سياسة ليبرالية مثلا ، وجود مناخ دولى يتسم بارتفاع معدل تدفق الاستثمارات الأجنبية ، وارتفاع معدل النمو فى الاقتصاد العالمى والتجارة الدولية ، ومناخ سياسى داخلى يتسم بدرجة عالية من الاستقرار مما يشجع على اجتذاب رأس المال الأجنبى والاستثمار المحلى على السواء ، فضلا عن وجود نمط لتوزيع الدخل يكون آخذا فى التحسن أو على الاقل محتملا • ومن ناحية

أخرى ، يبدو الأخذ بدرجة عالية من الحماية أكثر ملاءمة عندما تواجه الدولة ظروفًا تتسم بانخفاض معدل تدفق الاستثمارات الأجنبية ، وبركود الاقتصاد العالمى والتجارة الدولية ، وعندما يتسم المناخ السياسى بدرجة عالية من التوتر ونمط توزيع الدخل بدرجة عالية من التركيز •

النقطة الثانية هى أنه من غير المحتمل أن تصادف السياسة الاقتصادية نجاحًا إلا إذا توفر لها حد أدنى من الاتساق والانسجام بين عناصرها الأساسية • فليس هناك أسوأ ، فيما يبدو ، من سياسة اقتصادية تحاول أن تحقق أهدافًا اقتصادية متعارضة فى آن واحد ، كالتي تحاول أن تحقق توزيعًا أفضل للدخل مع اجتذاب حجم أكبر من الاستثمارات الخاصة أو التي تحاول أن تحمى القطاع العام فى نفس الوقت الذى تحاول فيه تشجيع الاستثمارات الأجنبية ، أو التي تأهل فى تحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتى فى الزراعة وتشجيع الصادرات الزراعية فى آن واحد •

وفى اعتقادى أن التجربة الاقتصادية المصرية عبر الثلاثين سنة الماضية تقدم دليلًا قويا على صحة ما نقول ، وهو أن الشرطين الأساسيين لنجاح أية سياسة اقتصادية يتمثلان فى وجود أدنى من الاتساق ، وفى الاستجابة الصحيحة للمتطلبات المتغيرة للظروف الدولية والمحلية •

### ثالثا : سياسة الانفتاح الاقتصادى بين التعجل والتردد :

خلال فترة السنوات العشر التى شهد فيها الاقتصاد المصرى تدخلًا حكوميا بعيد المدى ( ٥٦ — ١٩٦٥ ) ، حققت مصر معدل عاليا للنمو وتغيرا كبيرا فى الهيكل الاقتصادى ، كما يدل على ذلك ارتفاع نصيب الصناعة التحويلية فى الناتج القومى والصادرات بدرجة ملحوظة ، فى نفس الوقت الذى احتفظت فيه مصر بمستوى معقول من الاكتفاء الذاتى فى الغذاء ودون أن تتحمل البلاد عبئا ثقيلا من المديونية الخارجية • ولكن تلك الفترة تميزت أيضا بدرجة عالية من الاتساق والانسجام بين مختلف أدوات السياسة الاقتصادية ، حيث تدخلت



الحكومة في أدق تفاصيل النشاط الاقتصادي ، وطبق نظام التخطيط بدرجة من الجدية لم تعرف مصر مثلها قبل أوبعد تلك الفترة، وخضعت الاسعار للسيطرة الادارية وخفض دور الاستثمار الأجنبي الخاص الى الحد الأدنى وكاد يقتصر الاستثمار المحلي بأكمله على القطاع العام . من الممكن أيضا القول بأن المناخ الدولي كان ، في بعض الجوانب الهامة ، مواتيا لتطبيق استراتيجيات للتنمية ذات توجه داخلي . فعلى الرغم من أن التجارة الدولية كانت تنمو بمعدل غير مسبوق ، فإن هذه الفترة كانت هي أيضا الفترة التي كانت تستطيع فيها دولة من دول العالم الثالث أن تسعى الى تحقيق أهدافها الوطنية في الوقت الذي تستمر فيه في تلقي كميات كبيرة من المعونات الخارجية من العسكريين الغربي والشرقي معا ، المرتبطة بالحد الأدنى من الشروط السياسية والاقتصادية .

في العشر سنوات التالية ، وعلى الأخص في السنوات التالية لحرب ١٩٦٧ ، أصبحت الظروف الخارجية غير مواتية بتاتا لاية محاولة لفتح أبواب الاقتصاد على العالم الخارجى ، كما أصبح من المحتم أن يعانى الاقتصاد المصرى ومعدل نموه معاناة شديدة أيا كانت درجة التدخل الحكومى في الاقتصاد وأيا كان مستوى كفاءة هذا التدخل . فقد تلا الانخفاض الشديد في معدل تدفق المعونات الخارجية من الكتلة الغربية بعد ١٩٦٥ ، الذى لم تعوضه زيادة مماثلة في المعونات الآتية من الكتلة الشرقية ، تلا هذا الانخفاض ما ترتب على حرب ١٩٦٧ من فقدان مصر لبتترول سيناء ولايرادات قناة السويس وانخفاض شديد في إيرادات السياحة . في هذه الظروف كان على الاقتصاد أن يتحمل أيضا العبء الإضافى الناشئ عن الاستعداد لخوض حرب جديدة في ظل مناخ سياسى خلقتة الهزيمة ولا تستطيع فيه أية حكومة أن تغامر بتخفيض مستوى الاستهلاك من السلع والخدمات الأساسية . لم يكن هناك على ما يبدو مفر من اجراء تخفيض كبير في معدل الاستثمار وفرض رقابة صارمة على الواردات ، وقد كانت هذه هي سياسة الحكومة بالفعل في السنوات القليلة التالية لحرب ١٩٦٧ ، حيث خفض معدل الاستثمار تخفيضا شديدا حتى يتمشى مع معدل المدخرات المحلية ،

وخفضت الواردات الى مستوى أقل من مستواها قبل الحرب (١) . كان من المحتم أن يعاني النمو الاقتصادي نتيجة لذلك ، فانخفض معدله طوال عقد باكملة ( ٦٥ — ١٩٧٥ ) الى ما لا يكاد يزيد عن معدل النمو في السكان ، وتركت البنية الاساسية تعاني من التدهور المستمر ، وضاعت تقريبا كل المكاسب التي تحققت خلال العشر سنوات السابقة في تغيير الهيكل الاقتصادي لصالح الصناعة التحويلية ، كما توقف التحسن في نمط توزيع الدخل . على أن النقطة الرئيسية التي أود التأكيد عليها هنا هي أنه ، بغض النظر عن أي حكم قيمي أو موقف ايديولوجي مسبق قد يتخذه المرء ، فيما يتعلق بتوزيع الدخل والدرجة المرغوب فيها من الاكتفاء الذاتي ، فإن الانتقال المفاجيء الى سياسة الانفتاح الاقتصادي في ١٩٧٤ يبدو لنا أنه كان غير مبرر بقتا ، في ظل الظروف الاقتصادية السائدة في ذلك الوقت ، حتى من وجهة النظر الاقتصادية البحتة . ففي الوقت الذي بدأ فيه تطبيق هذه السياسة الجديدة لم تكن مصر مازالت محرومة فحسب من نفط سيناء وايرادات قناة السويس ، بل كانت البنية الاساسية في حالة يرثى لها كما كانت مصر تواجه أيضا معدلا للتجارة الدولية غير موات على الاطلاق ، نتيجة للارتفاع المفاجيء في أسعار وارداتها من القمح بالمقارنة بأسعار صادراتها من القطن . ولكن الذي حدث هو أنه نتيجة لتطبيق سياسة الانفتاح ، سمح للواردات بالزيادة بمعدل يفوق بشدة قدرة الصادرات على الوفاء بقيمتها ، ففضلا عن الزيادة في قيمة الواردات من القمح والدقيق ، زادت الواردات من السلع الوسيطة بما لا يقل عن ٣٣٩٪ خلال السنوات الثلاث ٧٣ — ١٩٧٦ ، وزادت الواردات من السلع الرأسمالية بنسبة ٥٠٠٪ ، والواردات من السلع الاستهلاكية المعمرة بنسبة ٧٣٥٪ ، بالمقارنة بزيادة في اجمالي صادرات السلع

---

(١) انخفض معدل الاستثمارات الاجمالية من ١٧٢٪ في ١٩٦٥/٦٤ الى ١١٨٪ في ١٩٧٠/٦٩ ، وكانت قيمة الواردات من السلع والخدمات في ١٩٧٠/٦٩ أقل بنسبة ١٥٪ من قيمتها في ١٩٦٥/٦٤ أنظر :

Mabro, R. : *The Egyptian Economy : 1852 - 72*, Clarendon Press, Oxford, 1971, p. 177.

والخدمات تبلغ ٢٤٩٪ في نفس السنوات الثلاث (١) . كانت هذه السنوات الثلاث نفسها هي التي شهدت التجاء الحكومة المتزايد الى عقد قروض قصيرة الاجل بأسعار فائدة تجارية . فبينما كان صافي القروض قصيرة الاجل في ١٩٧٢ لا يزيد على ٢٨ مليون دولار ، قفزت القيمة الصافية لهذه القروض الى ٣٥٥ مليون في ١٩٧٣ والى ٥٨٢ مليون في ١٩٧٤ . كانت هذه اذن هي السنوات ( ٧٣ - ١٩٧٦ ) التي بذرت فيها بذور عبء الديون الثقيل ، وهو ما يصعب تفسيره الا بالتحول غير المبرر نحو تحرير الاقتصاد في وقت لم يكن يسمح فيه بذلك لا حجم موارد مصر الخارجية ولا الظروف الاقتصادية الداخلية (٢) . اذ بينما ظلت موارد مصر من العملات الأجنبية عند مستوى منخفض للغاية ، كانت البنية الأساسية التي تحتاج الى موارد كبيرة لاصلاحها وطول الكبت الذي كان قد تعرض له الطلب الاستهلاكي والطلب على السلع الوسيطة من شأنهما أن يخلقا عبئا ثقيلا على ميزان المدفوعات بمجرد أن يطلق لكليهما العنان . في مثل هذه الظروف كان استمرار سياسة التدخل الاداري في الاستيراد يبدو أكثر رشادة وأقرب الى الحكمة .

ثم أتاحت فرصة أفضل بكثير للمؤمنين بمزايا الحرية الاقتصادية في السنوات الأربع أو الخمس التالية ، ومع ذلك فان هذه السياسة لم تطبق الا بدرجة كبيرة من التردد . ففي هذه السنوات ( ٧٧ - ١٩٨١ ) شهدت مصر زيادة لم تعرف لها مثيلا من قبل في موارد العملات الأجنبية ، فضلا عن تحسن ملحوظ في معدل تجارتها الخارجية ، بل واتجاهها ملموسا لنمط توزيع الدخل نحو التحسن . فقد زادت إيرادات مصر من صادرات البترول ، التي لم تتجاوز ١٦٢ مليون جنيه في ١٩٧٧ ، الى ما يقرب من عشرة أمثالها ( فبلغت ١٥٠ مليون جنيه في ١٩٨١ ) ، بفضل الزيادة السريعة في كل من انتاج وأسعار البترول ، بينما زادت إيرادات مصر من الصادرات غير المنظورة من ٩٩٨ مليون جنيه الى

---

(١) البنك الاهلي المصري : النشرة الاقتصادية ، ١٩٨٥ ، العدد

(١) ص ١٠٢ - ١٠٤ .

(٢) انظر تفصيلا لذلك في :

جلال أمين : قصة ديون مصر الخارجية من عصر محمد علي الى

اليوم ، دار علي مختار للنشر ، القاهرة ، ١٩٨٧ .



٤ بليون جنيه في نفس الفترة ، وهي زيادة ترجع في الاساس الى الزيادة السريعة في تحويلات المصريين العاملين بالخارج . كذلك شهد معدل التجارة الدولية تحولا لصالح مصر بنسبة ٨١٪ فيما بين ١٩٧٧ و ١٩٨١ ، حيث فاق الارتفاع في أسعار النفط ، بدرجة ملحوظة ، الارتفاع في أسعار الواردات من السلع الاستهلاكية والرأسمالية . وهكذا. تضاعفت إيرادات مصر من العملات الأجنبية نحو أربع مرات في أربع سنوات .

هناك أيضا أسباب قوية للاعتقاد بأن نمط توزيع الدخل ، الذي يبدو أنه لم يلحقه تغير ملحوظ أو ربما مال الى التدهور خلال العشر سنوات ٦٥ — ١٩٧٥ ، قد مال الى التحسن خلال النصف الثاني من السبعينات ، على الرغم من كثرة الزعم بعكس ذلك . كان السبب الاساسي لهذا الميل الى التحسن في توزيع الدخل ، وهو لا يمت بصلة مباشرة الى السياسة الاقتصادية المتبعة ، هو التدفق المتزايد للهجرة من بين صفوف ذوى الدخل المنخفض<sup>(١)</sup> . فضلا عما اقترنت به هذه

---

(١) كانت غالبية المهاجرين من مصر ، حتى قبل منتصف السبعينات ، تتكون من فئات العاملين بأجور ومرتبات ، ولكنهم كانوا في الاساس من المدرسين والمهنيين والموظفين الاداريين . وعلى الرغم من أن جزءا من دخول هؤلاء كان يتضمن عنصر الربح ، كما في حالة الاطباء والمحامين الذين يشتغلون لحسابهم فان الغالبية العظمى منهم كانوا يعملون في خدمة الدولة المضيئة في بلاد النفط ويتلقون دخلا يمثل دخلا أجريا محضا . أصبح ذلك اشد وضوحا وحدة بعد ١٩٧٥ ، وعلى الاخص بعد ١٩٧٧ ، حينما أخذ معدل الهجرة بين صفوف العمال اليدويين يتزايد بسرعة كبيرة للغاية . لابد أن يتوقع المرء اذن أن يكون التوزيع الوظيفي للدخل قد تغير لصالح الدخل من العمل ، ليس فقط بسبب زيادة الدخل المكتسب في الخارج ولكن أيضا بسبب ارتفاع مستوى الاجور لغير المهاجرين . أن الأرقام الدالة على التغير الذي طرأ على نصيب الاجور في الدخل المحلى الاجمالى وفي مجموع الدخل الفردى تؤيد هذا الاستنتاج . وحيث أن معظم كاسبى الاجور ينتمون الى فئات الدخل الدنيا والمتوسطة ، فإن لنا أن نرجح ميل التوزيع الشخصى للدخل ، مقاسا بمعامل جينى ، الى درجة اعلى من المساواة بتأثير الهجرة . هناك بالطبع عوامل أخرى ، غير الهجرة ، قد تكون قد أحدثت أثرا معاكسا على توزيع الدخل ، ولكن يكاد من المتيقن أنه ، خلال النصف الثاني من السبعينات ، قد حدث انخفاض في نسبة الاسر الواقعة تحت خط « الفقر المطلق » . ويشير المسح الذى أجرته منظمة العمل الدولية بطريقة العينة في ١٩٧٧ الى حدوث تحسن ملحوظ في هذا الصدد

الهجرة من زيادة دخول المهاجرين ، أدت الهجرة من القطاع الزراعي وقطاع التشييد الى تغير ملحوظ في سوق العمل في هذين القطاعين من وضع يتسم بوجود فائض كبير من القوة العاملة الى وضع يتسم بندرة واضحة في بعض أنواع العمل شبه الماهر أو غير الماهر ، الأمر الذي أدى الى زيادة كبيرة في مستوى الأجر الحقيقي في كلا القطاعين والى انخفاض نسبة البطالة المكشوفة والمقنعة .

يتبين من ذلك أنه خلال هذه السنوات ( ٧٧ — ١٩٨١ ) ، كان من الممكن لأصحاب مدرسة الحرية الاقتصادية تطبيق جرعات أكبر من هذه السياسة بتكلفة اجتماعية منخفضة نسبياً . ففي ظل توفر العملات الأجنبية ، كان من الممكن تطبيق سعر موحد للصرف وتخفيضه مع إلغاء نظام الاستيراد بدون تحويل عملة دون التعرض لضغوط ثقيلة على موارد البلاد من العملات الأجنبية . كذلك فإن ترشيد الاسعار المحلية عن طريق خفض الاعانات المقدمة لصناعات القطاع العام ، مع السماح لها بتقريب أسعارها من تكاليف الانتاج الحقيقية ، وتحرير الاسعار الزراعية من القيود الادارية ، كان أمراً ممكناً من الناحية السياسية في وقت كانت الدخول تميل فيه نحو الارتفاع في مختلف القطاعات وبمعدلات غير معهودة . وينصرف نفس القول على خفض مبالغ الدعم المقدمة للسلع الاستهلاكية وما ينفق في تعيين الخريجين في وقت كان توزيع الدخل يميل فيه الى التحسن ومعدل البطالة الى الانخفاض مع ازدياد فرص العمالة في الخارج . بل لقد كان هذا الوقت بحق الذي كان يتعين ، ومن الممكن ، فيه التوجه نحو احداث تخفيض كبير في المديونية الخارجية أو على الاقل وضع حد لنموها . ففي الفترة ٧٥ — ١٩٨٠ ، كانت قيمة الزيادة في أجمالي صادرات مصر من السلع

---

فيما بين ١٩٧٥ و ١٩٧٧ ، كما يؤيد ذلك ايضاً اتجاهات مستوى الاجور الحقيقية في القطاع الزراعي وقطاع البناء والتشييد في السنوات الاخيرة من السبعينات . ( انظر منظمة العمل الدولية : **فرص العمالة وتوزيع الدخل في مصر** ، جنيف ، ٩٦ — ١٢٧ ، وكذلك جلال أمين واليزابيث تايلور عونى : **الهجرة الدولية للعمالة المصرية** ، مركز بحوث التنمية الدولية ، أوتوا ، ١٩٨٤ ، ص ١٣٠ — ١٤٥ ) .

والخدمات ٥٣٠٠ مليون جنيه ( ٧٥٧٠ مليون دولار ) وهو مبلغ يتجاوز اجمالى قيمة الديون المصرية المدنية ، الطويلة والمتوسطة الاجل ، فى ١٩٧٥ ( وقدرها ٤٧٧ بليون دولار ) بنحو ٥٨٪ .

غير أن محاولات تطبيق سياسة الحرية الاقتصادية خلال تلك الفترة كانت تنقسم بدرجة عالية من عدم الاتساق والتردد . حقا ، لقد أجريت سلسلة من التخفيضات فى قيمة العملة المصرية عن طريق انشاء « السوق الموازية » للعملات الأجنبية ، والتي سمحت بإضافة علاوة « تشجيعية » الى سعر الصرف الرسمى فى بعض عمليات الصرف الأجنبى ، ثم زادت هذه العلاوة من ٦٥٪ فى فبراير ١٩٧٥ الى ٧٠٪ فى مايو ١٩٧٦ و ٧٩٪ فى نفس العام . وفى ١٩٧٩ حل سعر صرف « موحد » هو ٧٠ قرشا للدولار محل السوق الموازية ولكن دون الغاء نظام الاستيراد بدون تحويل عملة . ثم سرعان ما اتسعت الفجوة من جديد بين سعر الصرف الرسمى وبين سعر الصرف فى السوق الحرة للنقد الأجنبى نتيجة للفرق الشاسع بين أسعار الفائدة على ودائع النقد الأجنبى والودائع بالجنيه المصرى ، فضلا عن عدد من الاجراءات الحكومية الاخرى التى أدت الى ارتفاع الطلب على العملات الأجنبية . كذلك نجد أنه بينما لم يكف خفض الجزئى لقيمة العملة المصرية لوقف النمو فى الواردات ، لم تبذل أية محاولة جادة سواء لترشيد الاسعار الزراعية وأسعار الطاقة أو خفض الدعم أو لتخفيف عبء الالتزام بتعيين الخريجين ، وفى نفس الوقت لم تستخدم وسائل التدخل الادارى على نحو أكبر من ذى قبل لكبح جماح الاستيراد أو لترشيد الاستثمار . وهكذا نجد أن الاستيراد لم يكبح جماحه لا قوى السوق الحرة — ولا التدخل الحكومى المباشر ، كما أن العجز فى موازنة الدولة لم يجبر تخفيضه لا عن طريق تخفيض الدعم ولا عن طريق زيادة الإيرادات الضريبية ومكافحة التهرب الضريبى . وهكذا يمكن وصف السياسة الاقتصادية فى هذه الفترة بأنها كانت ، كما يقول التعبير الشعبى ، « كمن رقص على منقصف السلم » ، أو كمن سقط بين مقعدين ، فلا هى طبقت سياسة الحرية الاقتصادية بحذافيرها ولا هى تبنت سياسة التدخل الحكومى الصارم بمختلف متطلباتها ، ومن ثم لم تحرز مزايا هذه ولا تلك بل عانت من نقائص كليهما . وكانت النتيجة



الحتمية أن زادت الواردات بمعدل لم يسبق له مثيل ، وكذلك العجز في الموازنة العامة . ففي الفترة ما بين ١٩٧٧ و ١٩٨٢/٨١ ، تضاعف اجمالي الواردات من السلع والخدمات ٣٨ مرات ، بحيث أنه على الرغم من أن اجمالي الصادرات قد زاد بمعدل مقارب ، زاد العجز في ميزان العمليات الجارية ( مع استبعاد التحويلات ) حتى أصبح في ١٩٨٢/٨١ أربعة أمثال ما كان عليه في ١٩٧٧ وبدلاً من تحقيق فائض في ميزان المعاملات الجارية يسمح بتخفيض حجم الديون الخارجية ، فإن صافي التدفقات المالية الى مصر تضاعف ٧ مرات خلال تلك السنوات الأربع ، ومن ثم زادت الديون الخارجية العامة ، الطويلة الأجل والمتوسطة الأجل ( باستبعاد الديون العسكرية ) بنسبة ٥٠٪ ، بينما استقر العجز في الموازنة العامة في النمو خلال هذه الفترة حتى أصبح يمثل في ١٩٨٢/٨١ نسبة ٢٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي . وفي اثناء ذلك لم يطرأ أى تحسن على الهيكل الاقتصادي وجرى استيعاب الجزء الأكبر من الزيادة في العمالة ( ٦٦٪ ) في قطاعات الخدمات . ان من الممكن النظر الى هذه الحقيقة الاخيرة على أنها كانت أيضاً نتيجة الفشل في تبني أى من السياستين بحذافيرها : سياسة الحرية الاقتصادية أو سياسة التدخل الحكومي ، اذ بينما كان القطاع الخاص ضعيف الاستجابة بسبب تعارض المؤشرات السعريّة وتناقضها واختلال نظام الاسعار بصفة عامة ، أصاب الاحباط أيضاً مشروعات القطاع العام اما بسبب التسعير الجامد لمنتجاتها أو بسبب النقص في درجة الحماية الممنوحة لها ، في نفس الوقت الذي كان الاستثمار العام في الزراعة والصناعة يجرى بمعدل منخفض لا يكفي لتعويض المستوى المنخفض للاستثمار الخاص في كلا القطاعين .

#### رابعاً : ظروف غير مواتية لسياسة الحرية الاقتصادية :

مع تغير القيادة السياسية في ١٩٨١ ظهرت فرصة أخرى لانتهاء حالة الارتباك والفوضى في السياسة الاقتصادية ، ولكن ظهرت في نفس الوقت ظروف جديدة من شأنها أن تجعل السير في سياسة الحرية الاقتصادية أقل ملائمة من ذي قبل . فقد ووجهت مصر فجأة بظروف بدا فيها أن فترة الرخاء القائم على تدفق إيرادات البترول وتحويلات العاملين بالخارج وقناة السويس والسياحة قد ولت . ففيما بين

١٩٨٢/٨١ و ١٩٨٦/٨٥ انخفضت إيرادات البترول بنسبة ٣٦٪ وأصاب الركود مصادر الدخل الثلاثة الأخرى ، بينما ظل معدل تدفق الاستثمارات الأجنبية الخاصة ثابتا تقريبا عند زهاء بليون دولار سنويا ، ولم يسمح استمرار الركود في أسواق التصدير الرئيسية بحدوث زيادة ملموسة في الصادرات المصرية من السلع التقليدية . ومن ثم لم تزد قيمة الصادرات من السلع الأولية بأكثر من ١٣٪ في سنوات ثلاث ( ٨١ - ١٩٨٤ ) ولم تزد صادرات غزل القطن والمنسوجات ، التي تمثل أهم بند في صادرات مصر من السلع المصنعة وان كانت لا تشكل الا نسبة ضئيلة للغاية من الصادرات الكلية ، لم تزد بأكثر من ٢٥٪ خلال نفس الفترة . وهكذا انخفضت القيمة الكلية لصادرات السلع والخدمات في ١٩٨٦/٨٥ بنسبة ١١٪ بالمقارنة بقيمتها في ١٩٨٢/٨١ .

هناك أيضا أسباب قوية للاعتقاد بأن التحسن الذي كان قد طرأ على دخول الفئات الدنيا خلال السنوات الخمس السابقة ربما يكون قد توقف أو تضاعف جدا خلال السنوات الخمس الأولى من عقد الثمانينات . فمع الانخفاض في تدفق المهاجرين الى دول النفط وركود التحويلات ، بل وبدء تدفق عكسي للمهاجرين العائدين الى مصر واستمرار التضخم ، لابد أن نتوقع ميل الأجور الحقيقية في قطاعي الزراعة والبناء الى الثبات أو الانخفاض وميل معدل البطالة الى الارتفاع .

في مثل هذه الظروف التي تنخفض فيها الإيرادات الحكومية والتحويلات ، لابد أن يكون العبء الذي ينشأ عن تخفيض الدعم المقدم للسلع الاستهلاكية الأساسية أكثر ثقلًا وأشد وطأة ، وكذلك العبء الذي يولده تخلي الحكومة عن التزامها بتعيين الخريجين في ظروف تقسم بانكماش فرص العمالة في الداخل والخارج . كذلك فإن تحرير الاسعار الزراعية من التدخل الإداري من شأنه أن يؤدي الى تغير هيكل الانتاج الزراعي لصالح المنتجات الكمالية نسبيا أو المحاصيل التصديرية ، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من أعباء مستهلكي المحاصيل الغذائية الرئيسية في وقت تتجه فيه الأجور الحقيقية الى الثبات أو الانخفاض . وأخيرا فإن رفع أسعار الفائدة بهدف جعلها أقرب الى

التكلفة الحقيقية لرأس المال قد يؤدي الى تفاقم حالة العمالة عن طريق تخفيض معدلات الاستثمار ، في وقت تتراجع فيه فرص التوظيف بوجه عام .

كذلك فان تخفيض سعر الصرف قد لا يكون كافيا لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات . ذلك أن صادرات مصر السلعية الرئيسية لا تتوقف على مستوى سعر الصرف بقدر ما تتوقف على ظروف العرض والطلب الدوليين ( كما في حالة البترول ) وعلى مرونة العرض والقدرة على زيادة الانتاج المحلي ( كما في حالة السلع الأولية الاخرى والصادرات الصناعية ) . أضف الى ذلك أن ارتفاع عنصر الواردات في صادرات مصر الصناعية من شأنه أن يجعل لتخفيض سعر الصرف أثرا سلبيا على هذه الصادرات ، لا يؤدي اليه هذا التخفيض من ارتفاع تكاليف الواردات . أن الاثر الناتج عن تخفيض سعر الصرف في تخفيض الواردات ، وعلى الاخص واردات السلع الرأسمالية والوسيلة والسلع الاستهلاكية المعمرة ، قد يكون أكبر من أثره في تشجيع لصادرات ، ولكن ربما كان النفع الاساسي من تخفيض سعر الصرف هو أثره على تحويلات العاملين بالخارج ولكننا نجد أنه حتى في هذه الحالة قد يكون حجم هذه التحويلات أكثر تأثرا بمدى توفر فرص الاستثمار داخل مصر وبالظروف الاقتصادية في الدول المضيفة أكثر من تأثره بمستوى سعر الصرف الذي تجرى هذه التحويلات بمقتضاه . وأيا كان الامر فان ميزان العمليات الجارية سوف سيظل مثقلا بالعبء المتزايد الناتج عن خدمة الديون الخارجية . فمع بلوغ خدمة هذه الديون أكثر من ثلث حصيلة مصر من العملات الأجنبية ، يصبح من الصعب أن نرى كيف يمكن أن تتحقق زيادة كافية في الصادرات ، ونقص كاف في الواردات لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات ، بالاعتماد فقط على تصحيح الاختلالات القائمة في نظام الاسعار وفي سعر الصرف .

أن من بين الحجج التي تقدم لتأييد الدعوة الى مزيد من الحرية الاقتصادية الاشارة الى ما سوف يترتب عليها من تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة ، والامل في أن يؤدي « تصحيح الاسعار » ، بما في ذلك تخفيض سعر الصرف ، الى جذب حجم أكبر من رأس المال الأجنبي ، حيث يفيد المستثمر الأجنبي من انخفاض قيمة العملة



المصرية لدى دخوله الى مصر ، ومن انخفاض معدل التضخم نتيجة لانخفاض العجز في الموازنة العامة ، ومن انخفاض مستوى الأجر الحقيقي ، ومن التخلي عن سياسة الحماية المفروضة على مشروعات القطاع العام . على أن الخبرة المستفادة من الفشل ، خلال السنوات العشر الماضية ، في اجتذاب رأس المال الأجنبي بدرجة كافية ، من شأنها أن تمنعنا من الإفراط في التفاؤل في هذا الصدد . ان من الممكن القول بالطبع أن ضآلة تدفق الاستثمارات الأجنبية الخاصة انما تعود الى بطء السير في اتجاه سياسة الحرية الاقتصادية وأنه من الممكن أن يتغير الحال بمزيد من تحرير الاقتصاد من سيطرة الدولة . ولكن من الممكن القول أيضا ، من ناحية أخرى ، بأن معدل تدفق هذه الاستثمارات قد يصيبه المزيد من التباطؤ ، حتى في ظل سياسة اقتصادية أكثر ليبرالية ، بسبب تدهور حصيلة مصر من صادراتها ، وبسبب احتمالات مزيد من التدهور في سوق البترول وفي تحويلات العاملين بالخارج خلال السنوات القليلة القادمة على الأقل . أن جزءا كبيرا من الاستثمارات الأجنبية الخاصة التي جاءت الى مصر خلال النصف الثاني من السبعينات انما أتت كاستجابة لارتفاع أسعار النفط ، اذ نجد أن مالا يقل عن ٨٧٪ من إجمالي الاستثمارات الأمريكية الخاصة في مصر عبر السنوات العشر الماضية اتجه الى قطاع البترول<sup>(١)</sup> ، أو كاستجابة لزيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج ، التي كانت أهم العوامل الحافزة للبنوك الأجنبية لفتح فروع لها في مصر منذ منتصف السبعينات . وهكذا فان من الممكن أن نتوقع ، مع انخفاض هذين المصدرين الأساسيين من مصادر النقد الأجنبي ، أن يستثمر الركود الحالي في معدل تدفق الاستثمارات الأجنبية في مصر .

ومن ناحية أخرى فان استمرار حالة الكساد في الاقتصاد العالمي ، والاتجاه المتزايد نحو الاجراءات الحمائية في الاسواق الأساسية للصادرات المصرية لا يساعدان بدورهما على التفاؤل بقدرة مصر في المستقبل القريب على زيادة صادراتها الزراعية والصناعية بدرجة كبيرة . أما الاستشهاد بتجربة بعض الدول النامية الاخرى التي نجحت في اقتطاع نصيب متزايد من أسواق الدول المتقدمة لتسويق صادراتها

(١) السفارة الأمريكية بالقاهرة : تقرير عن الاتجاهات الاقتصادية

في مصر ، يونيو ١٩٨٦ ، ص ٢٨٠ .

الصناعية فقد لا يكون كبير الجدوى في الدلالة على ما يمكن لمصر تحقيقه . فالامر هنا قد ينطوي على ذلك الخطأ المشهور وهو أن نظن أن ما قد ينجح البعض في تحقيقه قد ينجح الجميع في تحقيقه أيضا ، لا سيما في وقت تعاني فيه الدول المستوردة الرئيسية من تباطؤ معدل النمو . لقد قدر أحد الكتاب أن تعميم نموذج دول جنوب شرقي آسيا التي نجحت في النمو السريع اعتمادا على التصدير ، على جميع الدول النامية من شأنه أن يؤدي الى درجة من التوغل في أسواق الدول الصناعية بدرجة لا يمكن لهذه الدول-الآخيرة السماح بها . فيقول الكاتب أن ذلك التعميم « يتطلب أن تريد صادرات الدول النامية من السلع الصناعية بمقدار سبعة أضعاف ، الامر الذي يعني أن يقفز نصيبها في واردات السلع المصنعة الى الدول الصناعية من حوالى السدس الى نحو ثلاثة أخماس . وباستخدام نسبة لدرجة توغل صادرات الدول النامية في أسواق الدول الصناعية مقدارها ١٥٪ باعتبارها النسبة التي تبدأ بعدها الدول الآخيرة في اتخاذ اجراءات حمائية ، نجد أن نسبة لا تقل عن الاربعة أخماس من أسواق الدول الصناعية تصبح معرضة لتطبيق الاجراءات الحمائية في مواجهة ذلك الفيض في صادرات الدول النامية الناتج عن تطبيق نموذج دول شرقي آسيا في الاعتماد على التصدير . . . أن الدول النامية الآخري تخطيء خطأ كبيرا اذا توقعت أن تؤدي سياسة الحرية الاقتصادية والاعتماد على قوى السوق الحرة الى نفس النتائج التي حققتها اقتصاديات دول شرقي آسيا ، تلك الدول التي استفادت من تطبيق استراتيجية الاقتصاد المفتوح قبل أن يزدحم ميدان الصادرات بالمنافسة من دول نامية أخرى ، وفي وقت كان الاقتصاد العالمى يمر فيه بمرحلة طويلة من الرخاء(١) » .

وقد أبدى آرثر لويس رأيا مماثلا في محاضرة القاها في مدينة ستكهولم في ديسمبر ١٩٧٩ بمناسبة تسلمه جائزة نوبل للاقتصاد ، حيث قال : « اننا ، نحن الاقتصاديين ، كنا في الاربعينات والخمسينات، ندافع عن مجموعة من النظريات التي كانت تتناسب عالما يتسم بالركود

---

(١) كين ، و . ر : « هل يمكن تعميم نموذج التنمية الذى طبقته دول شرقي آسيا ؟ » ، مجلة World Development ، فبراير ١٩٨٢ ، ص

الاقتصادي ، مثل نظريات النمو المتوازن ، والتكامل الاقتصادي  
الاقليمي ، ونموذج الفجوتين ، والتضخم الهيكلي ، ولكنها لم تكن  
تناسب الظروف التي كنا نكتب في ظلها حيث كانت التجارة الدولية  
تتمو بمعدل ٨٪ سنويا . كذلك نجد أن كثيرا من الدول وضعت  
سياساتها الاقتصادية على أساس نفس الافتراض ووجهت أنظارها الى  
الداخل واعتمدت أساسا على سياسة الاحلال محل الواردات . أما تلك  
الحقيقة الواقعة وهي أن التجارة الدولية كانت تنمو بالفعل بسرعة  
فانها لم تحظ باعتراف الجميع حتى النصف الثاني من الستينات . ومنذ  
ذلك الوقت بدت الدول كلها وكأنها قد اكتشفت فضائل التصدير .  
والآن نحن مهددون بالقوع في الفخ مرة أخرى ، فمنذ ١٩٧٣ انخفض  
معدل النمو في التجارة الدولية الى النصف ، ولا يعرف أحد ما اذا كان  
هذا الانخفاض يمثل ظاهرة مؤقتة أو دائمة ، ومع ذلك فان الجزء  
الاكبر من كتاباتنا الاقتصادية مازال يقوم على افتراض ضمنى مؤداه  
أن العودة الى معدل لنمو قدره ٨٪ هي أمر على وشك الحدوث (١) .  
والذي يظهر لي هو أن المناداة بمزيد من الحرية الاقتصادية ،  
والتركيز على تنمية الصادرات وزيادة الاعتماد على مصادر التمويل  
الخارجية ، بالنسبة لبلد كمصر ، وفي ظل الظروف الدولية الراهنة ،  
هي بمثابة « الوقوع في الفخ مرة أخرى » أي المناداة بشيء كان أكثر  
ملاءمة في ظروف أخرى أفضل . ففي ظل تدهور فرص التصدير وتضاؤل  
معدل تدفق الاستثمارات الأجنبية الخاصة ، وفي ظل التدفق العكسي لهجرة  
العمالة وخطر ارتفاع معدل البطالة ، يبدو أن تعزيز دور الدولة في السيطرة  
على الاستقرار وفي تعبئة المدخرات المحلية وتحقيق درجة أكبر من  
الاكتفاء الذاتي في السلع الغذائية ، وفي تشجيع الصناعات التي تحل  
محل الواردات يمكن أن يكون له فرصة أكبر من النجاح في تخفيض  
العجز في ميزان المدفوعات وفي تصحيح اختلال الجهاز الانتاجي على  
السواء .

ان الافتراض الذي يستند اليه الرأي المعارض لأية زيادة في

---

(١) لويس ، ١ : « تباطؤ عجلة التنمية » . American Economic Review .  
١٩٨٠ ، ص ٥٥٥ — ٥٥٦ .



دور الدولة في الاقتصاد هو أن الحكومة تتسم بالضرورة بعدم الكفاءة ، أو بالميل الى تبديد الموارد ، وهو افتراض يقوم فيما يبدو على افتراض آخر ، نادرا ما يعبر عنه صراحة ، ولكنه يتخذ عادة كمسلمة من المسلمات ، وهو افتراض بقاء النظام السياسى وطبيعة القائمين بالسلطة على ما هي عليه . وهكذا نجد أصحاب هذه المدرسة يستبعدون ابتداء امكانية اصلاح نظام الضرائب ومكافحة التهرب الضريبى مثلا ، كوسيلة للقضاء على عجز الموازنة العامة استنادا الى مجرد القول بأنه « يصطدم بعقبات سياسية يصعب تذليلها » . أن هذا الافتراض قد يكون بالفعل هو الافتراض الأكثر واقعية اذا نظرنا الى طبيعة توازن القوى السياسية الداخلية وطبيعة العلاقات الدولية . ولكننا نرى أن من المهم الاعتراف بأن هذا القيد قد يكون هو القيد الرئيسى الذى يحول دون تطبيق برنامج اصلاح الاقتصادى المنشود وليس ما يزعم من أن تدخل الحكومة تحت أى ظرف من الظروف لابد بالضرورة أن يلحق الضرر بمستوى الاداء الاقتصادى<sup>(١)</sup> .

---

(١) هذا المقال جزء من بحث قدم الى ندوة « التصحيح والتنمية في البلدان العربية » التى عقدت تحت اشراف صندوق النقد العربى وصندوق النقد الدولى فى أبو ظبى ، فبراير ١٩٨٧ .

## المطلق والنسبى فى قضية توزيع الدخل

### فى مصر

يتخذ الاقتصاديون المصريون موقفين متضادين من قضية توزيع الدخل • فهناك من ناحية ، من يركزون على ضخامة الفجوة التى تفصل بين أصحاب الدخول الدنيا والعليا ، وعلى ميل هذه الفجوة الى الاتساع خلال السبعينات • وهناك من ناحية أخرى ، من يميلون الى التركيز على ميل مستوى الدخل ، لدى فئات واسعة من الفقراء ، الى الارتفاع ، وعلى الاخص لدى العمال الزراعيين وعمال البناء والحرفيين •

غنى عن البيان أن الموقف الذى يتخذه كل فريق بناء على ما حدث لتوزيع الدخل فى مصر ، من السياسة الاقتصادية التى سادت فى السبعينات يختلف تماما عن موقف الفريق الآخر • فبينما يستخدم الفريق الاول ما حدث للمركز النسبى للفقراء لتوجيه النقد للسياسة الاقتصادية التى سادت منذ أوائل السبعينات ، يستخدم الفريق الآخر التحسن فى المركز المطلق لطوائف هامة من الفقراء ، للدفاع عن سياسة الانفتاح الاقتصادى •

أن موقف هذا الفريق الاخير ينطوى ، صراحة أو ضمنا ، على الاعتقاد بأن المهم فى قضية توزيع الدخل هو هذا المعنى الثانى ، أى ما حدث للمستوى المطلق لدخول الفقراء وليس تدهور أو تحسن موقفهم النسبى • وهم يستندون فى ذلك ( أو قد يستندون ) الى عدة أمور • منها الاعتقاد بأن رفاهية الفرد ، خاصة اذا انتمى الى فئات الدخل الدنيا تتوقف على مدى اشباعه لحاجاته الاساسية أكثر مما تتوقف على مركزه النسبى فى السلم الاجتماعى • ومنها أن التدهور فى المركز النسبى هو على أى حال أمر يكاد يستحيل تجنبه ، وأن من الصعب العثور على مثال واحد فى التاريخ الاقتصادى للدول التى تبنت مبدأ الحرية الاقتصادية ، لم يقترن فيه نمو الدخل بسوء توزيعه ، بمعنى اتساع الفجوة بين الدخول ، على الاقل فى المراحل الاولى للتنمية •

وأن البلاد الاشتراكية نفسها ، وأن نجحت في الارتفاع بمستوى الدخل المطلق للفقراء لم تنجح هي نفسها من توليد مصادر جديدة للتفاوت في الدخل ، قد لا يكون أساسها ملكية وسائل الانتاج ، ولكنها تستند الى محض القوة السياسية أو الانتماء للحزب الحاكم . وهم يشيرون الى أن القلق على سوء توزيع الدخل هو على أية حال أمر مبالغ فيه ولا محل له ، اذ لابد لثمار التنمية في مرحلة تالية من مراحل النمو الاقتصادي أن « تتسرب » الى الفقراء ( trickle down ) عن طريق ما تخلقه الدخل العليا من طلب جديد على مختلف السلع والخدمات ، ومن ثم ما تخلقه من فرص جديدة للعمل والكسب أمام فئات الدخل الدنيا ، الامر الذي تؤكد تجارب الدول التي سبقتنا في مضمار التنمية .

ليس من المجدي في نظري أن يتجاهل المتحمسون لاعادة توزيع الدخل ما طرأ بالفعل من تحسن على فئات هامة من فئات الدخل الدنيا ، والاقتصار على الحديث على ما طرأ من تدهور في مركزها النسبي . فالتحسن الذي طرأ على المستوى المطلق لدخول هذه الفئات حقيقى وهام ولا بد من الترحيب به ودعمه . ولكننا من ناحية أخرى نلاحظ بعض الاخطاء الجوهرية التي يقع فيها الفريق الآخر الذي يتخذ هذا التحسن تلة لاهمال ما طرأ على التوزيع النسبي للدخل من تدهور ، أو يبالغ في التقليل من أهميته ، أو في التفاؤل بإمكانية استمرار التحسن في المستوى المطلق لمعيشة الفقراء حتى في ظل تدهور مركزهم النسبي . وسوف نحاول فيما يلي أن نبين :

**أولاً :** خطأ الربط بين ما طرأ من تحسن على بعض الدخل الدنيا وبين سياسة الانفتاح الاقتصادي ، لمجرد أن هذا التحسن قد صاحب زمنياً تطبيق هذه السياسة في مصر . ومن ثم خطأ الاطمئنان الى استمرار هذا التحسن باستمرار سياسة الانفتاح .

**وثانياً :** خطأ المبالغة في التفاؤل بأن ارتفاع الدخل العليا لابد أن يؤدي الى « تسرب » دخول جديدة للفقراء على نحو ما حدث في تجارب الدول الصناعية التي سبقتنا في التنمية .



**وثالثا :** خطأ التهوين من شأن العلاقة بين تدهور المركز النسبى للفقراء وتطور المستوى المطلق لدخولهم .

### ١ — ارتفاع بعض الدخل الدنيا وسياسة الانفتاح الاقتصادى :

الذى نريد أن نؤكد هنا هو أن ارتفاع متوسط الدخل للعمال الزراعيين وعمال البناء والحرفيين الذى « صاحب » سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر ليس فى رأينا نتيجة ضرورية لسياسة الانفتاح يدور معها وجودا وعدما ، وإنما هو نتيجة مباشرة لظاهرة الهجرة ، أى انتقال أعداد متزايدة من المصريين للعمل فى دول النفط .

ان الذين يؤكدون على العلاقة بين ارتفاع دخول وتحويلات المهاجرين وبين سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر يقصدون أن سياسة الانفتاح الاقتصادى ، بما اقترنت به من تخفيف القيود التى كانت مفروضة على الهجرة ، وتعديل سعر الصرف لصالح المهاجرين ، وإشاعة الاطمئنان على مدخراتهم فى مصر ، وإدخال نظام « الاستيراد بدون تحويل عملة » ، قد سمحت للعمل المصرى بالافادة من ازدياد ثروة النفط ، وشجعت المصريين العاملين فى الخارج على تحويل كميات من مدخراتهم الى مصر ما كانوا يقومون بتحويلها بغير هذه الاجراءات . ولكن من الممكن القول بأن تخفيف قيود الهجرة ليس عنصرا ملازما بالضرورة لسياسة الانفتاح ، بمعنى أنه من الممكن أن نتصور بسهولة سياسة من التدخل الحكومى الشديد فى السياسة الاقتصادية تقترن فى نفس الوقت بتسهيل هجرة المصريين الى الخارج وتشجيعها . بعبارة أخرى ، ان من الممكن جدا أن نتصور تدخلا مركزيا قويا فى الاقتصاد مع أو بدون فرض قيود على الهجرة ، كما أن من الممكن أن نتصور سياسة تقوم على فتح أبواب الاقتصاد للاستثمار الأجنبى وتخفيف القيود المفروضة على نشاط القطاع الخاص مع أو بدون تشجيع الهجرة . كذلك فانه من الخطأ اعتبار الانفتاح الاقتصادى شرطا ضروريا لجذب المصريين العاملين فى الخارج على تحويل جزء كبير من مدخراتهم الى مصر ، اذ من الممكن أن نتصور سياسة هى النقيض التام لسياسة الانفتاح تقوم بفتح قنوات مجزية أمام مدخرات العاملين بالخارج

وتخلق مناخا اقتصاديا مستقرا يطمئن هؤلاء العاملين على تحويلاتهم واستثماراتهم في مصر ، بل ومناخا سياسيا يخلق حوافز غير مادية تستند الى اثاره شعور قوى بالانتماء لدى المهاجرين ، يزيد أيضا من ميلهم الى الاستثمار في مصر . من الخطأ اذن ، فيما أرى ، أن نتصور أن البديل الوحيد لسياسة الانفتاح الاقتصادي التي عرفتها مصر منذ ١٩٧٤ لابد أن يكون نسخة طبق الاصل من سياسة مصر في الستينات ، وعلى الاخص مما عرفتته مصر في أعقاب حرب ١٩٦٧ . فاضطراب أحوال مصر الاقتصادية في أعقاب ١٩٦٧ وما اقترنت به من انخفاض مستوى الثقة في مستقبل الاقتصاد المصري ، ليس هو بالضرورة البديل الوحيد لسياسة الانفتاح الاقتصادي ، كما أنه لم يكن نتيجة لسياسة التدخل المركزي الذي عرفتته مصر منذ نهاية الخمسينات بقدر ما كان نتيجة لعوامل وضغوط خارجية يعرفها الجميع ولا مجال هنا لاعادة ذكرها .

نحن اذن على استعداد تام للاقرار بحدوث تحسن ملحوظ في دخول فئات هامة من فقراء الشعب المصري منذ منتصف السبعينات ، ولكننا نرفض القول بأن هذا التحسن ما كان يمكن أن يتحقق لولا الانفتاح الاقتصادي ، وبالتالي نرفض الاعتقاد بأن أية سياسة بديلة لسياسة الانفتاح ، تقوم على اتساع دور الدولة في الاقتصاد ، لابد أن تؤدي بالضرورة الى التضحية بهذه المكاسب .

أن هذا الربط الخاطئ بين تحسن أحوال بعض فئات الدخل المنخفض وبين سياسة الانفتاح قد تولد عنه تساؤل خاطيء بإمكانية استمرار هذا التحسن طالما استمرت هذه السياسة . والفصل الواجب بين الظاهرتين ، ورد التحسن في مستويات الدخل الدنيا الى ظاهرة خارجية أساسا ، وهي ظاهرة الهجرة ، يلقي ضوءا مختلفا تماما على احتمالات استمرار هذا التحسن . فاستمرار التحسن في مستوى معيشة الفقراء يظهر لنا اذن على أنه متوقف على استمرار ظاهرة الهجرة وتحويلات المهاجرين بمعدلات قريبة من المعدلات الماضية وليس على استمرار سياسة الانفتاح .

## ٢ — خطورة التفاؤل « بتسرب » الدخل الى الفقراء :

من المهم ونحن بصدد ما يسمى « بتسرب الدخل للفقراء » التساؤل عن مصدر الدخول الكبيرة التي ساهمت في اتساع الفجوة وعن نمط انفاقها ، بل وعن مصدر ما عاد على فئات الدخل الدنيا نفسها من دخول ونمط انفاقها أيضا . وهنا يبدو لى أن من الخطأ تجاهل ما بين تجارب الدول الصناعية في القرن الماضى وبين تجربتنا الحالية من فروق .

فحينما يكون ازدياد الدخول الكبيرة ناتجا عن زيادة الانتاج الصناعى ، ويذهب الى ايدى طبقة ذات ميل عال لاعادة الاستثمار ، كما حدث في أوروبا في العقود الاولى من القرن الماضى ، وفي الولايات المتحدة واليابان في العقود الاخيرة منه ، وحينما يكون الاستثمار في مشروعات ذات كثافة عالية لعنصر العمل ، كما كان الامر كذلك أيضا في تلك التجارب ، يصبح من الجائز حقا الحديث عن ظاهرة تسرب الدخل الى الفقراء ، وعن دور التفاوت في الدخول في خلق فرص جديدة ومجزية للعمل ، ويصبح من المشروع التفاؤل بميل توزيع الدخل الى التحسن مع استمرار النمو الاقتصادي . ولكن حينما تكون المصادر الاساسية للدخول الجديدة واهية الصلة بالنشاط الانتاجى ، وذات طبيعة ريعية في الغالب ، وحينما يكون نمط الانفاق لاصحاب هذه الدخول في صالح الاستهلاك على حساب الادخار والاستثمار ، وفي صالح الاستيراد على حساب السلع المنتجة محليا ، وحينما يكون نمط الاستثمار ذا تحيز واضح لكثافة رأس المال على حساب العمل ، وحينما تكون سياسة الاستثمار متحيزة للعنصر الأجنبى ، والعنصر الاجنبى متحيزا لانتاج السلع المتجهة لاسباع حاجات اصحاب الدخول العليا ، حينما يكون الامر كذلك ، كما هو الحال في مصر الان ، فانه يصبح من غير الجائز التفاؤل بميل توزيع الدخل للتغير لصالح الفقراء ، ويصبح تعليق الآمال على تسرب الدخل الى الفقراء في غير محله .

من هذا تتبين لنا العلاقة الوثيقة بين اختلال الجهاز الانتاجى في مصر واختلال توزيع الدخل . فالاقتصاديون المصريون ، حتى اذا



لم يتفقون على شيء آخر ، مجتمعون على وجود خلل جذري في هيكل الاقتصاد المصري ، من حيث غلبة قطاع الخدمات على تكوين الناتج القومي والعمالة ، وضعف مساهمة القطاعات الانتاجية وعلى الاخص الزراعة والصناعة التحويلية . والاشارة الى هذا الخلل تتم عادة بفرض التنبية الى خطر انتكاس معدل النمو ، أي عدم الاطمئنان الى قدرة الاقتصاد المصري على النمو بنفس المعدل المرتفع الذي عرفناه منذ ١٩٧٧ طالما استمر ضعف أداء القطاعات الانتاجية . ولكن خطر هذا الخلل لا يقتصر على تهديده لمعدل النمو في المستقبل ، انما يهدد أيضا امكانية تحقيق تحسن في توزيع الدخل لصالح الفقراء . ففرص العمالة التي يخلقها قطاع الخدمات ، المائل الى التوسع المستمر في مصر ، هي في الجزء الاكبر منها فرص قليلة العائد ، وتتركز أما في القطاع غير المنظم ( informal sector ) أو القطاع الحكومي ، وكلاهما يحتويان على أكبر نسبة من البطالة المقنعة في مصر . كما تضم قطاعات الخدمات في نفس الوقت أكبر فئات السكان دخلا في مصر ، من المشتغلين بالتجارة أو أعمال الوساطة بكافة أنواعها كالأنشطة المالية والنقل والتخزين والسياحة . الخ . فكما أن نمو قطاعات الخدمات في مصر ، بالمقارنة بالقطاعات الانتاجية ، قليل القدرة على دفع الاقتصاد برمته الى النمو الذاتي والمستمر ، فانه أيضا ضعيف الاثر في تصحيح الاختلال في توزيع الدخل .

من المهم أيضا التمييز بين الآثار المختلفة على توزيع الدخل ، للمصادر المختلفة للدخل العائد على فئات الدخل الدنيا نفسها . بعبارة أخرى أن زيادة بنسبة معينة في دخول عمال البناء والجرفيين إذا أتت بسبب الهجرة ، لن يكون لها نفس الاثر على زيادة دخول فئات أخرى من ذوي الدخل المنخفض ، إذا أتت من مصدر آخر كنمو الدخل الصناعي أو الزراعي في مصر وزيادة الطلب المحلي على خدماتهم نتيجة رواج أعمال انتاجية في الداخل . وأوضح دليل على ذلك هو بالطبع اضطرار المهاجر الى انفاق نسبة أعلى من دخله في خارج وطنه مما كان ينفقه لو كان مصدر دخله محليا . ولكن ليس هذا هو كل ما في الامر . فغنى عن البيان أن ميل المهاجر الى الانفاق على الاستيراد ،

سواء أثناء اقامته في الخارج أو بعد عودته ، هو أكبر من ميله الى الاستيراد لو كان قد حقق نفس الزيادة في الدخل في داخل وطنه ، الامر الذي يظهر بوضوح في غلبة التحويلات المتخذة صورة ادخال سلع عينية على التحويلات النقدية . أضف الى ذلك أن نمط استهلاك المهاجر ، سواء في بلد هجرته أو بعد عودته ، لا بد أن يتأثر بنمط استهلاك الفئات الاعلى دخلا ، وهذا الاخير بدوره يتأثر بمصادر دخل هذه الفئات . ومن ثم ينضم أصحاب الدخل الدنيا الذين تحسنت دخولهم بسبب الهجرة الى أصحاب الدخل العليا التي تولدت من مصادر غير انتاجية في الغالب ، في تبني نمط للانفاق ضعيف القدرة على توليد تلك الظاهرة المسماة « بتسرب الدخل » الى الفقراء ، ويضعف الامل بالتالى في استمرار التحسن في مستويات الدخل الدنيا .

### ٣ - العلاقة بين المركز النسبى للفقراء ودخلهم المطلق :

لا يمكن بأية حال الفصل بين مدى التحسن في مستوى الدخل الحقيقى لفئات الدخل الدنيا وبين حجم الفجوة التي تفصلهم عن الفئات العليا . ذلك أنه كلما زاد المركز النسبى للفقراء سوءا كلما زاد اتجاه توزيع الموارد في غير صالحهم سواء تمثلت هذه الموارد في عناصر الانتاج أو في كمية العملات الاجنبية المتاحة للاستيراد . فالمهم في تحديد نمط توزيع الموارد بين السلع الضرورية والكمالية ليس هو نسبة الزيادة في دخول الفقراء بل العلاقة بين نسبة الزيادة في دخولهم ونسبة الزيادة في الدخل العليا . والمشاهد في مصر خلال العشر سنوات الماضية أن التحسن في الدخل الحقيقى لبعض فئات الدخل الدنيا كان الفضل فيه ، ليس فقط للزيادة في دخولهم النقدية بل وأيضا لتثبيت أسعار كثير من السلع الضرورية تثبيتا مصطنعا ، أى تثبيتا لا يعكس التغير في نمط توزيع الدخل . فإذا افترضنا أن زالت الحماية المفروضة للفقراء في صورة التسعير الجبرى ودعم السلع الضرورية ( أو خفضت هذه الحماية بشدة ) فإن ازدياد الفجوة القائمة بين الدخل اتساعا لا بد أن يذهب بجزء هام من التحسن في المستوى المطلق للدخل الحقيقى للفقراء ، اذ سوف يسمح في هذه الحالة للدخل العليا بمنافسة الدخل الدنيا في التأثير الحر على الأسعار النسبية ، الامر الذي لا بد أن ينعكس في الاضرار بمركز الفقير .

بعبارة أخرى ، انه وان كان من المؤكد أن الدخول النقدية لبعض فئات الدنيا قد حققت ارتفاعا ملحوظا ، بسبب الهجرة أساسا ، فان ما حققته هذه الفئات من تحسن في دخلها الحقيقي كان يرجع الى حد كبير الى سياسة هي النقيض التام للفلسفة الاقتصادية الكامنة وراء سياسة الانفتاح الاقتصادي ، وهي سياسة تثبيت أسعار الضروريات . فاذا افترضنا أن تخلت الحكومة عن هذه السياسة الأخيرة ، تماديا في تطبيق فلسفة الانفتاح ، فانها بذلك تكون قد اطلقت العنان أمام التوزيع النسبي للدخل للاطلاحة بما حققته فئات الدخل الدنيا من مكاسب . أو بعبارة ثالثة : ان ما حدث من تحسن في المستوى المطلق لدخول الفئات الدنيا كان يستند الى « صمامي أمن » لا يمثل أى منهما عنصرا من عناصر سياسة الانفتاح الاقتصادي ، بل يمثل أحدهما نقيضا مباشرا لها . أولهما هو ظهور فرصة الهجرة الى بلاد النفط و ثانيهما استمرار سياسة الستينات في تثبيت أسعار السلع الضرورية . فاذا صح هذا التحليل فانه يصبح من المستحيل الارتكان الى امكانية استمرار هذا التحسن لمجرد الاستمرار في تطبيق سياسة الانفتاح ، بل يصبح استمراره مرهونا باستمرار امكانية الهجرة ، وهو أمر يصعب التيقن منه ، وباستمرار سياسة الدعم وتثبيت الاسعار ، وهو ما تسعى الحكومة الى الفكاك منه .

من الخطأ أيضا في رأيي التقليل من الاثر النفسى لاتساع الفجوة بين الدخول في ظروف مثل ظروف مصر . فغنى عن البيان أن الرفاهية الانسانية لا تقاس بما تحوزه من سلع بل بالعلاقة بين ما تحوزه وما نتطلع اليه . والامر يهون في مجتمع تتجه فيه فئات الدخل العليا بفائض دخولها الى الاستثمار ، أو حتى الى الاستهلاك الخفى بعيدا عن تطلعات المدرومين ، ولكنه لا يهون في مجتمعات يسود فيها التفاخر بسلع الاستهلاك ويتنافس فيها الناس في الاستهلاك المظهرى . ويزداد الطين بلة حينما يحتد هذا التنافس وتشتد هذه التطلعات الى حد أن يصبح أقل الناس دخلا على استعداد للتضحية بالضروريات في سبيل الحصول على ما حصل عليه جاره من كماليات ، وحينما يحتل جهاز التليفزيون أو المروحة الكهربائية أهمية تفوق أهمية المسكن الصحى



أو التعليم . حينما يبلغ الامر هذا الحد ، كما بلغه بالفعل في مصر ، يصبح من الصعب التمييز بين المستوى المطلق للدخل الحقيقي وبين حجم الفجوة بين الدخل ، اذ يصبح مستوى الدخل الحقيقي ، في هذه الحالة ، متوقفا هو نفسه على حجم تلك الفجوة . ولا يجدى كثيرا في رأيي ، الرد على هذا القول بالزعم بأن نمط الانفاق هو في نهاية الامر نتيجة للاختيار الحر للأفراد ، فإذا فصلت الاسرة اقتناء التليفزيون على المسكن الصحي أو التعليم فلا بد أن هذا الاختيار يحقق لها مستوى أعلى من الرفاهية . فقد آن الاوان للاقتصادى أن يعترف بأن حرية الاختيار لا تعنى أكثر من تعظيم ما « يعتقد » المرء أنه يعظم رفاهيته دون أن يعنى بالضرورة تعظيم هذه الرفاهية بالفعل . ولو صحت هذه الثقة المفرطة في رشد الاختيار الفردى ما كان ثمة حاجة لتدخل الدولة في أى أمر من الامور ، ولما لجأت الدول الرأسمالية والاشتراكية على السواء الى التدخل بفرض التعليم الاجبارى ، أو القطعيم الاجبارى ضد الاوبئة أو منع تداول المخدرات أو مجلات وأفلام الجنس...الخ.

### خاتمة : اثناوت بين الدخول والثقافة الوطنية :

وأخيرا فان من حق هؤلاء الذين لا يستطيعون الفصل بين قضية التنمية وقضية حماية الثقافة الوطنية من خطر التغريب ، أن يلفتوا النظر الى العلاقة بين الانحلال الثقافى وبين اتساع الفجوة بين الدخل . وهنا تحتل قضية الفجوة والتوزيع النسبى للدخل أهمية أكبر بكثير من أهمية التغير في المستوى المطلق للدخول الدنيا .

فالتغريب لا يتم بمعزل عن التغير الاقتصادى ، والتغريب له عملاؤه كما أن للتبعية الاقتصادية والثقافية عملاءها . وعملاء التغريب هم في الاساس أصحاب الدخول الآخذة في الارتفاع بشدة دون الاستناد الى نشاط انتاجى . وهم اذ يستوردون السلع يستوردون أيضا الثقافة الغربية في طياتها . وهم اذ يديرون ظهورهم للسلع المحلية يديرون ظهورهم أيضا للثقافة الوطنية . وهم اذ يسيرون لعابفتات الدخل الدنيا اتغير نمط استهلاكها يحملونها حملا على التكر لثقافتها . وهم

اذ يقودون المجتمع بأسره في اتجاه الاستهلاك المنقطع الصلة بالانتاج يقودون المجتمع أيضا الى الخراب الثقافي • فالدعوة الى تضيق الفجوة بين الدخول ليست دعوة اقتصادية فحسب بل هي دعوة ثقافية في نفس الوقت •

ان الذى « يتسرب » الى الفقراء حقا ليس دخلا اضافيا أو فرص عمالة جديدة بقدر ما هو الطموح الى تغيير الجلد وتزييف الانتماء • والمذهل أن هذا التغريب يتم بفعالية أكبر بكثير كلما كان الاقتصاد أكثر طفيلية وكلما اختلف بناء الجهاز الانتاجى • فالاقتصاد الذى يعيش على المعونات الاجنبية أكثر استعدادا للتغريب والتتكر لقرائه من المجتمع الذى يحقق ادخاره بنفسه • والاقتصاد الذى يعيش على تصدير العمالة أكثر خيانة لهذا التراث من ذلك الذى يستخدم عماله في أرضه • وهكذا ترتبط الحلقات كلها ارتباطا شديدا بالاحكام وثقل الوطأة • باختلال الهيكل الانتاجى يزيد توزيع الدخل سوءا ، والتوزيع السيء للدخل يزيد من اختلال الهيكل الانتاجى ، وكلاهما يخلق مناخا تتوالد فيه جرائم التغريب التى تنخر في جسم الثقافة القومية (١) •

---

(١) نشر هذا المقال في مجلة « البقعة العربية » التى تصدر في القاهرة،  
معد مايو ١٩٨٥ •

## الحماية والمنافسة وازدواجية الاقتصاد

منذ أن شاع الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي مع بداية السبعينات ، وتبنتها دولة بعد أخرى من دول العالم الثالث ، شاع من جديد الحديث عن مزايا حرية الاستيراد وفتح أبواب المنافسة بين الصناعة الوطنية والصناعات المتقدمة .

فهذه المنافسة ، في رأى الداعين الى اطلاق حرية الاستيراد ، تخلق الحافز الى تخفيض نفقات الانتاج والارتفاع بمستوى الجودة ، وتحقيق مصلحة المستهلك اذ توفر له السلعة الافضل بسعر أقل ، وتدفع الدولة الى انتخصص فيما هي بطبيعتها مؤهلة له . فحتى لو أدت حرية الاستيراد الى اغلاق بعض الصناعات الوطنية ، فليس هذا الا دليلا ، في رأيهم ، على أنها صناعات غير صالحة للبقاء ، وسوف يؤدي اغلاقها الى أن تتجه الموارد الى تلك الفروع التي تتمتع فيها الدولة بمزايا نسبية حقيقية .

هذه الحجج الثلاث التي تقدم عادة للدفاع عن حرية الاستيراد ، حجج قديمة جدا يعود أصلها الى ما يزيد على مائتى عام ، منذ أن قال بها آدم سميث في كتابه الشهير . والردود التي وجهت اليها هي أيضا ردود قديمة للغاية ، تقتزن عادة باسم الاقتصاد الألماني « ليست » الذي رفع شعار الحماية منذ نحو ١٥٠ عاما .

هذه الردود هي بدورها معروفة ومشهورة ، فكلنا يعرف مثلا أن المنافسة تكون ظالمة اذا كانت بين صناعة مكتملة النمو وصناعة ناشئة ، وأن الصناعة الناشئة كالطفل يجب حمايتها حتى تقف على قدميها ، وأن كل الدول الصناعية لم تتم صناعتها في البداية الا في ظل الحماية ، ولا زالت تستخدمها حتى الآن كلما هددت المنافسة مصالح اقتصادية أو اجتماعية ذات صوت مسموع ، وأنه لا ضرر من أن يضحي المستهلك لفترة ما في سبيل أن يجنى ثمار نمو صناعته الوطنية في النهاية ... الخ .

الدفاع عن حرية الاستيراد وعن الحماية هو اذن كلام قديم



ومألف ولن أعود الى ترديده • وانما الذى أريد أن ألفت اليه النظر فى هذا المقال أن قضية المنافسة والحماية تثير قضايا جديدة فى عالمنا المعاصر لم يكن دعاة الحرية أو المنافسة الأوائل فى ظروف تسمح لهم بالاهتمام بها •

والذى أعنيه على الأخص ، أن القضية الآن لم تعد هى مجرد أن صناعة متقدمة تغزو صناعة وليدة أو ناشئة ، وأن الخطر لم يعد كما كان أيام « ليست » ، يتمثل فى أن المنسوجات البريطانية المتقدمة تعطل نمو صناعة المنسوجات الألمانية ، بل أصبحت القضية فى الأساس هى أن منتجات دول ذات اقتصاد متجانس وموحد تغزو اقتصادا منقسما على نفسه أو اقتصادا مزدوجا ، وهى قضية ما كانت لتدور بخلد آدم سميث ولا بخلد لينست عندما كان الأول يدافع عن حرية المنافسة والآخر يدافع عن الحماية •

المشكلة الأساسية الآن ، هى أن اقتصادا كالاقتصاد المصرى ، بل واقتصاد كل دولة تقريبا من دول العالم الثالث ، هو اقتصاد مزدوج بكل معانى الكلمة • والسوق المصرية ليست سوقا واحدة متجانسة ، بل هى سوق منقسمة على نفسها بسبب الفجوة الهائلة التى تفصل بين مستويات الدخل وأنماط الاستهلاك • نحن الآن بصدد دولة يحصل فيها نحو ٢٠٪ من السكان على ٤٠٪ أو ٥٠٪ من اجمالى الدخل بينما تحصل الـ ٨٠٪ الباقية من السكان على ٦٠٪ أو ٥٠٪ من الدخل • انى لا أعلق أهمية خاصة على دقة هذه الأرقام وانما على واقع الانقسام والازدواجية ، ليس على الحجم الدقيق للفجوة وانما فقط على ضخامتها بالمقارنة بالدول الصناعية المتقدمة • حينما تبدأ دولة كهذه فى التصنيع فإن العقبة الأساسية التى تواجهها هى أن نسبة الـ ٨٠٪ من السكان ذات قوة شرائية ضعيفة لدرجة تجعلها عاجزة عن تزويد الصناعة الجديدة بالسوق اللازمة لتصريف منتجاتها ، بينما نجد أن نسبة الـ ٢٠٪ من السكان الواقعة فى أعلى السلم ، لا تقوم هى أيضا بتزويد الصناعة الجديدة بالسوق المطلوبة لقلّة عدد أفرادها من ناحية ( رغم ارتفاع دخولها ) ولأنها تتفق نسبة عالية من دخولها على المنتجات المستوردة •

حينما تأخذ دولة كهذه بنظام الحماية ، كما فعلت مصر في الستينات ، فانها تستهدف بذلك في الأساس ضم القوة الشرائية لفئات الدخل العليا الى القوة الشرائية التي تمثلها الـ ٨٠٪ الدنيا من السكان بحيث تتكون سوق كافية لاستيعاب منتجات الصناعة الجديدة .

هذه الحماية لا تؤدي الى تدهور نوع المنتجات أو تخفيض مستوى الجودة بل في الواقع ترفعها . فهي تسمح للصناعات الجديدة بتطبيق أساليب متقدمة في الانتاج تتفق مع ازدياد سعة السوق ، كما تسمح لها بالانفاذ من الاستجابة ولو بدرجة محدودة ، لأذواق تلك الفئة عالية الدخل التي انضمت الى جمهور المستهلكين . لا يستطيع أحد أن ينكر مثلا أن الصناعة المصرية في الستينات ، اذا قورنت بالاربعينات ومطلع الخمسينات قد ارتفعت بنوعية الانتاج في الاقمشة أو الثلاجات أو الاثاث أو الادوات المنزلية .. الخ .

#### ما توحدته الحماية تشقة المنافسة :

ما الذي يحدث عندما تتخلى مثل هذه الدولة عن الحماية ، كما حدث لمصر مثلا في السبعينات ، وتفتح الابواب للاستيراد والاستثمار الأجنبي ؟ الذي يقال عادة هو أن المنتجات الأجنبية ، سواء كانت مستوردة أو تنتجها شركات أجنبية في الداخل ، تغزو سوق هذه الدولة . على أن هذا لا يعبر بدقة عما يحدث . فالذي يحدث هو أن هذه المنتجات الأجنبية تغزو فقط ذلك الجزء من السوق الذي تمثله العشرين أو الثلاثين في المائة العليا من السكان . سبب ذلك هو أن هذه الشركات الأجنبية ، المصدرة للسلع أو المنتجة لها داخل حدودنا ، قد بلغت مرحلة من النمو في بلادها ، من حيث أساليب الانتاج ، ونوع السلع المنتجة ونوع العمل المستخدم ومستوى التنظيم والادارة ، يجعلها غير مؤهلة للاستجابة لحاجات فقراء الناس . انما تنتج هذه الشركات لتلك الشريحة العليا من السكان الذي يسمح لها مستوى دخلها وأذواقها باستهلاك تلك السلع ( أو الاصناف ) التي تتمتع فيها هذه الشركات بالتفوق الحقيقي . على أن هذه الشركات من ناحية أخرى ، لا تنتج لنا وحدنا ، فسوقنا لا يشكل في الواقع الا جزءا صغيرا للغاية من

اجمالى السوق الدولية التى تنتج لها • هذه الشركات اذن تنتج لنحو ٢٠٪ من سكان مصر و ٢٠٪ من سكان الهند و ٢٠٪ من سكان البرازيل • الخ ، بالاضافة الى غالبية سكان الدول الصناعية نفسها • وهذه السوق البالغة الاتساع تسمح لها بتحقيق كافة المزايا المقترنة بالحجم الكبير • فى نفس الوقت تبقى الغالبية العظمى من سكان العالم الثالث خارج نطاق السوق الذى تنتج هذه الشركات الاجنبية من أجله • هذه الغالبية العظمى من السكان تتمتع فى الواقع « بحماية طبيعية » ، مصدرها انخفاض دخلها ، سواء فرضنا رسوما جمركية أو لم نفرض ، منعنا الاستيراد أو أجزناه •

ما الذى يمكن أن نتوقع للصناعة الوطنية اذا فتحنا باب الاستيراد والاستثمار الاجنبى فى مثل هذه الظروف ؟ سوف يعود الانقسام من جديد ، واذا بالسوق التى وحدتها الحماية تعود الى الانقسام بسبب المنافسة •

هناك قسم من الصناعة الوطنية سوف يحاول أن ينافس المنتجات الاجنبية على نفس شرائح الدخل العليا ، فيتحول الى انتاج سلع تستجيب لمستويات دخولها و أذواقها ، ويستعير نفس التكنولوجيا المتقدمة وربما نفس أساليب الادارة الحديثة ، ولكنه يظل مواجهها بعقبة أساسية ، وهى أنه ينتج لسوق ، مهما كان ثراء المستهلكين فيها ، فانها محدودة النطاق للغاية بالمقارنة بالسوق الدولية التى ينتج لها الاجنبى • وقدرته على تحمل الخسارة لفترة ما ، مهما طال ، ستظل أقل من قدرة الاجنبى على تحملها بسبب ضخامة رأسماله وقدرته على توزيع الخسارة على حجم لا متناه من الانتاج وعلى تعويض الخسارة فى سوق بالربح فى أخرى • ينتهى الامر عادة بهذا الجزء من الصناعة الى الاقتصار على ما يتركه له الاجنبى من فروع الانتاج الاقل أربحية ، أو الأكثر اتصالا بالذوق الوطنى ، أو الذى تمثل نفقات النقل فيه جزءا كبيرا من اجمالى النفقة ، أو الذى لايتحمل النقل لمسافات بعيدة لسرعة تلفه • الخ • وهو بهذا يتمتع أيضا بنوع من الحماية الطبيعية ، أو بما يشبه المركز الاحتكارى ، وهو يعوض ارتفاع نفقة انتاجه ، بسبب ضيق السوق ، برفع الاسعار • ولكن قد ينتهى الامر



أيضا بان ينضم هذا القسم من الصناعة الوطنية الى تكوين مشروعات مشتركة مع الاجنبى ، فيفقد بذلك جزءا من طابعه الوطنى ولايجوز الكلام بعد ذلك بشأنه عن « صناعة وطنية » .

القسم الاخر من الصناعة الوطنية الذى لا يؤهله رأس ماله ولا مستوى المعرفة الفنية أو الادارة المتوفرة له للانتاج لشرائح الدخل العليا ، ينتهى به الحال الى أحد موقفين : اما الانسحاب تماما من الانتاج واغلاق أبوابه بسبب فقدانه لشريحة المستهلكين الاعلى دخلا ، أو الانتاج لشرائح الدخل المنخفض وحدها ، التى تشكل أغلبية السكان حقا ولكنها لا تستطيع أن تستهلك الا أبسط المنتجات وأسوأها نوعا .

#### هل تحقق المنافسة حقا مصلحة المستهلك ؟

ما هو الضوء الذى يلقى هذا التحليل على المزايم التقليدية للداعين الى فتح أبواب المنافسة ؟

يقولون أن المنافسة تخلق حافزا لتخفيض نفقات الانتاج والارتفاع بمستوى الجودة . أنا أقول أن العكس بالضبط هو الأقرب الى الصحة .

فذلك الجزء من الصناعة الوطنية الذى حرم من الطلب الذى تأتى به شرائح الدخل العليا ، اذا لم يغلق أبوابه أصلا ، يتجه الى انتاج اصناف أقل جودة وبنفقات أعلى تترتب على تضيق سوقه ، كما تترتب على قيام الشركات الاجنبية فى الداخل بمنافسته على عناصر الانتاج من أرض وعمل ورأس مال .

وذلك الجزء الذى استطاع البقاء واستمر فى الانتاج لذوى الدخل المرتفع ، ولم يتنازل عن استقلاله للادارة الاجنبية ، لن يطرق فى العادة الا تلك المجالات التى لا ينافس فيه الاجنبى ، فاذا به يتمتع بحرية واسعة فى فرض ما يراه من أسعار ، ويعفيه ما يتمتع به من مركز شبه احتكارى من أى ضغط قد يدفعه الى رفع الانتاجية وتخفيض النفقات .

قد يقال رداً على ذلك : ما هو السر اذن فيما نلاحظه من تحسن حقيقى طراً على بعض المنتجات المصرية خلال الخمس أو العشر سنوات الأخيرة ؟ أليس هو الانفتاح ؟ ألم تجد الصناعة المصرية نفسها مضطرة الى الارتفاع بمستوى منتجاتها تحت ضغط المنافسة التى يتعرض لها من الواردات والمستثمر الاجنبى ؟

وردى على ذلك يتلخص فى ثلاثة أمور :

**الأول :** أن كثيراً مما يسمى بالتحسن فى المنتجات المصرية ليس فى حقيقته الا استبدال سلعة بأخرى • اننا لسنا بصدد نفس السلعة تنتج لنفس المستهلك وعلى درجة أعلى من الجودة ، بل بصدد سلعة جديدة تماماً تنتج لمستهلك من طبقة مختلفة تماماً • أن مربة « فيتراك » مثلاً ليست مجرد مربة على مستوى أعلى من مستوى مربة قها أو أدفينا • بل هى سلعة جديدة تماماً توجه الى مستهلك مختلف تماماً • ذلك أن الاقتصادى عندما يتكلم عن زيادة الرفاهية بسبب تحسن نوع السلعة انما يقصد بالطبع حصول نفس المستهلك على سلعة أكثر جودة ، ولا يمكن أن يقصد استبدال صنف تستهلكه شريحة اجتماعية معينة بصنف آخر كانت تستهلكه شريحة اجتماعية مختلفة ولم تعد قادرة على استهلاك الصنف الجديد •

**والأمر الثانى :** أن التحسن المزعوم فى كثير من السلع لايزيد فى كثير من الاحوال عن أن يكون تحسناً ظاهرياً يخفى تدهوراً فى الصفات الأساسية للسلعة • اننا مثلاً نستبدل بعصير أدفينا الذى لم اشرب شيئاً فى مثل جودته ، ماء ملوناً يباع لنا بأضعاف السعر ، ولكنه معبأ فى أوراق أو علب ملونة بدورها ، نلقيناها بعد لحظة فى سلة المهملات • أو نستبدل بمطعم كان يبيع لنا غذاء حقيقياً بمطاعم أو مقاه تبيع لنا بأسعار خيالية أشباه الطعام وليست فى الحقيقة كذلك وان كان يقدمه لنا شباب جامعيون يرتدون ظراير حمراء أو صفراء فوق رعوسهم •

بل ان كثيراً مما يسمى باقتباس فنون الانتاج أو اساليب الادارة الحديثة لا يزيد فى الحقيقة عن أن يكون اقتباساً لفنون وأساليب

لخداع المستهلك • هذه الاساليب تتراوح بين خداعه بطريقة التغليف أو القليب ، مع تردى الطبيعة الحقيقية للسلعة في الداخل ، وتضليله عن حقيقة السلعة التي يشتريها ، وبين بيع خدمات وهمية لا وجود لها • والا فليخبرنى أحد عن التقدم الحقيقى الذى حدث فى مستوى السجائر المصرية بعد فتح باب الاستيراد ، وعما تعلمته علبة الكيلو باتره اللوكس أو السوبر ولم تكن تعرفه علبة البلمونت منذ عشرين عاما ، وعما تقدمه زجاجة « السفن أب » مما لم تكن تقدمه زجاجة « الاسباتس » منذ أربعين عاما ، وعما يقدمه القطار الجديد ذى الادارة الاجنبية من خدمات حقيقية لم تكن تقدمه ادارة السكك الحديدية المصرية منذ خمسين عاما ؟

**والامر الثالث :** أن التحسن الحقيقى الذى حدث فى بعض السلع المصرية ، كالمنسوجات أو الملابس الجاهزة مثلا ، لم يحدث بسبب المنافسة بل على الرغم منها • حدث لسبب لا علاقة له بفتح أبواب الاستيراد أمام السلع المنافسة • هذا السبب هو زيادة القوة الشرائية لشرائح واسعة من الشعب المصرى خلال العشر سنوات الماضية لأسباب مختلفة أهمها الهجرة الى دول النفط • ويمكننى أن أزعم بكل ثقة بأنه لو كانت نفس الزيادة فى الدخول قد اقترنت فى نفس الوقت بحماية حقيقية للصناعة لكانت الصناعة المصرية قد شهدت تقدما وازدهارا لم يسبق له مثيل ، ازدهارا يجلب للأذهان ، وان كان يفوق بكثير ، ما حدث للصناعة المصرية من ازدهار خلال سنوات الحرب العالمية الثانية حينما تمتعت الصناعة بحماية اجبارية بسبب الحرب ، وزادت فى نفس الوقت القوة الشرائية لشرائح واسعة من المصريين بسبب الانفاق الحربى نفسه •

### قلة كفاءة أم ضيق فى السوق ؟

• مما تقدم نتين أيضا خطأ القول بأنه لا ضرر من اغلاق بعض الصناعات الفاشلة اذا تطلبت المنافسة ذلك • هناك بالطبع صناعات فاشلة لم يكن هناك أدنى حاجة الى قيامها أصلا • ولكن الصناعات التى تعلق الآن أو تخفض من انتاجها بشدة ، ليست هى بالضبط الصناعات



المنخفضة الانتاجية أو السيئة الادارة ، بل هي الصناعات التي حرمت من السوق الواسعة نسبيا التي تخلقها الحماية . ومن الظلم الفادح مقارنة ارباحية صناعة تنتج لخمسة أو عشرة ملايين بصناعة تنتج للعالم بأسره ، والحكم على الأولى بأنها مجرد صناعة منخفضة الانتاجية سيئة الادارة . ان أعلى الصناعات انتاجية وأكفأها ادارة لا يمكن أن تنتج لسوق يزداد ضيقا يوما بعد يوم بسبب المنافسة ، كما أن أعلى الصناعات المصرية كفاءة لا يمكنها الاستمرار اذا انحصرت سوقها في أقل شرائح السكان خلا اللهم الا اذا استمرت في انتاج اسوأ المنتجات وأقلها جودة .

#### هل تمتعت صناعتنا بحماية كافية ؟

أخيرا قد يقال : الا يكفي الصناعة المصرية ما تمتعت به من حماية ؟ أو لم يحن الوقت لأن تثبت قدرتها على الصمود أمام المنافسة ؟

وهنا أحب أن اتساءل : ما هو العمر الحقيقي للحماية التي تمتعت به الصناعة المصرية ؟ انى اقدر هذا العمر الحقيقي بما لايزيد على عشر سنوات ، هي الفترة ما بين ١٩٥٧/٥٦ وهزيمة ١٩٦٧ . فمنذ ١٩٦٧ بدأت أعمدة الحماية تتفكك وتتهار ، اذ بدأ منذ ذلك الوقت التهاون مع مهربي السلع وتجارة الاستيراد تحت وطأة الازمة السياسية التي ولدتها الهزيمة ، وأهم من ذلك أن الدعم الممنوح لصناعات القطاع العام بدأت أهميته النسبية في قيمة السلعة تتهار تحت وطأة الاعباء المالية التي فرضتها أيضا أعباء الهزيمة العسكرية واعادة التسليح . ثم انهارت قدرة القطاع العام على التجديد والصيانة والاحلال بنضوب موارد الدولة من العملات الاجنبية .

كان القطاع العام مدعما دعما سوريا ولكنه كان يعاني من أعباء العمالة الزائدة المفروضة عليه ، والاسعار المنخفضة المفروضة جبرا لحماية المستهلك اقتصاديا وحماية الحكومة سياسيا . وبالرغم من كل ذلك فانه يكاد أن يكون كل ما لدينا من صناعة اليوم هو من تراث تلك السنوات العشر . فماذا صنعت عشر سنوات من حرية الاستيراد

للصناعة الوطنية وقد كاد عمر حرية الاستيراد يفوق عمر الحماية ؟

خلاصة القول أن كل ما نسمعه من حديث عن فوائد المنافسة وحرية الاستيراد قد يناسب حقاً دولة صناعية متقدمة كالولايات المتحدة أو دول غرب أوروبا إذ تفتح أبوابها للمنتجات اليابانية مثلاً ، إذ يحفز ذلك كلا منهما على مزيد من تخفيض النفقات وتحسين نوع السلع المنتجة ، ويكون في كل ذلك نفع المستهلك . وإذا أدت المنافسة الى إغلاق بعض الصناعات قامت غيرها بدلاً منها . أما في اقتصاديات منقسمة على نفسها كالاقتصادنا ، فإن فتح باب الاستيراد لا يؤدي الا الى تدهور مستوى السلع الموجهة لاستهلاك الفقراء ، وإحلال الاحتكار الدولي محل احتكار الصناعة الوطنية ، وتحويل المستهلك الاعلى دخلاً الى لقمة سائغة في فم المنتج الاجنبي<sup>(١)</sup> .

---

(١) نشرت في مجلة « الهلال » المصرية ، عدد يناير ١٩٨٥ .

## صندوق النقد الدولي

### ودجاجة الشيخ عبد الشكور

الدكتور عبد الشكور شعلان المسئول عن الشرق الاوسط في صندوق النقد الدولي ، والذي يزور مصر كثيرا على رأس بعثة مهمتها التفاوض حول السياسة الاقتصادية في مصر ، رجل فاضل ودود ، يحب مصر ، كأي مصري ، ويحمل نفس الصفات المصرية المحببة الشهيرة ، من حب النكتة الى طيبة القلب .. الخ . ليس للدكتور عبد الشكور اذن من ذنب الا انه يعمل في مؤسسة دولية أخذت على عاتقها ، خاصة منذ أوائل السبعينات ، مهمة التعجيل بفتح اقتصاديات العالم الثالث على العالم الصناعي المتقدم ، ومن ثم اشتهرت بوصفة معينة ، أو مجموعة من التوصيات تحاول فرضها على أية دولة من دول العالم الثالث ولا تتغير كثيرا من دولة لاخرى ، فالذي يطلبه صندوق النقد من المكسيك هو الذي يطلبه من مصر ، أو من الهند أو تركيا .. الخ ، وذلك على أساس ان هذه الوصفة أو التوصيات هي التي تتفق مع المبادئ الأساسية لعلم الاقتصاد ، ومن ثم فهي الكفيلة بانتشال هذه الدول من عثرتها . والصندوق ينتهز دائما فرصة وقوع الدولة في أزمة ليضغط عليها من أجل تطبيق وصفته ، اذ يجعل مساعدته مشروطة بتطبيق الدولة لهذه الوصفة .

وفي ١٩٨٦ ، كما نعلم جميعا ، وقع الاقتصاد المصري في ورطة شديدة سببها الاساسي الانخفاض الشديد في سعر البترول ، فضلا عن حلول بعض أقساط الديون التي كان على مصر الوفاء بها في تلك السنة ، ومن ثم حانت فرصة ذهبية لصندوق النقد الدولي لممارسة ضغوطه على مصر ، التي أصبحت في حاجة ماسة اليه للتوصل الى موافقة الدائنين على تأجيل بعض ديونهم على مصر ، أو ما يسمى « باعادة جدولة الديون » ووقعت المسئولية الاساسية في ممارسة هذه الضغوط على الدكتور عبد الشكور شعلان .

وأصارع القارىء من البداية بأننى لم أصدق في أى وقت من



الاوراق أن وصفه صندوق النقد الدولي هي التي تتفق مع شيء اسمه « المبادئ الأساسية لعلم الاقتصاد » ولا أصدق القول بأن هناك مبادئ كهذه تجعل من الضروري للدولة المتخلفة ، كما هو ضروري للدولة المتقدمة ، فتح اقتصادها على مصراعية للاندماج في الاقتصاد العالمي ، فتفرض عليها تحرير الواردات وفتح الباب دون قيود أمام الاستثمارات الأجنبية. وتحرير سعر الصرف وقبض يد الدولة عن التدخل في نظام الأسعار . الخ . بعبارة أخرى ، ليس هناك « مبادئ أساسية في علم الاقتصاد » تفرض على مصر في الربع الأخير من القرن العشرين ، أن تفعل مثل ما كانت تفعله بريطانيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، والدليل على ذلك أن الدول التي نعتبرها متقدمة اليوم لم تطبق نفس الوصفة طوال تاريخها ، فقد انفتحت أحيانا وانغلقت أحيانا حسب الظروف . بل إنها حتى في يومنا هذا ، في نفس الوقت الذي تنصحنا فيه بالانفتاح التام ( باعتباره تطبيقا لمبادئ أساسية في علم الاقتصاد ) تفرض هي نفسها القيود المختلفة على تجارتها الخارجية وحركات رؤس الأموال ليس فقط في مواجهة دول متقدمة مثلها بل وفي مواجهة دول أقل منها تقدما بكثير . يؤكد هذا أيضا أن رجال الاقتصاد قد غيروا موقفهم ازاء ما يعتبر أفضل السياسات الاقتصادية الواجبة الاتباع أكثر من مرة خلال القرنين الماضيين ، مع تغير الظروف . ففي ١٧٥٠ كانت الفلسفة السائدة هي الانغلاق ( تذكر مذهب التجاريين ) وفي ١٨٠٠ أصبحت هي الانفتاح ، وفي خلال أزمة الثلاثينات من القرن الحالى أصبح الانغلاق هو الموضة السائدة من جديد ، بل إنه حتى خلال الخمسينات والستينات كان اقتصاديو التنمية في الغرب ومؤسسات التنمية الدولية شديدي التعاطف مع بعض تجارب « الانغلاق » وبسياسة الإحلال محل الواردات ومع اتباع دور الدولة في الاقتصاد ومع سياسة التخطيط المركزي ، ثم عادت الموضة منذ السبعينات الى الانفتاح .

وليس من الصعب تفسير هذا التقلب في الفكر الاقتصادي التسائد ، فقد نبأ الفكر الاقتصادي تغيرات الاقتصاد الدولي ، ولكن هذا ليس موضوعنا . والذي يهمنا الآن هو فقط أن نبين أن الزعم بأن هناك مبادئ علمية اقتصادية خالدة صالحة لكل زمان ومكان ، تبرر الانفتاح ،

هو زعم باطل من أساسه • ولا يصلح هنا التعلل بأن الاتحاد السوفييتي في عهد جورباتسوف ، والصين بعد ماوتسي تونج اصبحا يرفعان ايضا شعارات قريبة من شعارات الانفتاح ، فالسؤال هو ليس فقط ماذا تفعل ولكن ايضا متى تفعله ؟ ولو كان الاتحاد السوفييتي قد « انفتح » على الاقتصاد الرأسمالي قبل أربعين أو خمسين عاما فماذا كان يصبح حاله الآن ؟ واذا كانت الصين لم تغلق أبوابها بعد ١٩٤٩ لمدة ثلاثين عاما ، فماذا كان يصبح حالها الآن ؟

الذي يغيظ من الاقتصاديين هو أنهم لا يريدون الاعتراف بذلك ، فهم مغرمون دائما بأن يقدموا بضائعهم كما لو كانت حقائق علمية خالدة ، بدلا من الاعتراف بأنها مجرد توصيات عملية تصلح لظروف معينة وفي بلد معين وبدرجة معينة فقط • وقد كان الاقتصادي الشهير كينز من أكثر الاقتصاديين ادراكا لهذا النقص الذي يعيب زملاءه الاقتصاديين ، وقد عبر مرة عن معنى قريب من ذلك عندما قال أنه كان يتمنى لو كان الاقتصاديون من التواضع بحيث نظروا الى أنفسهم لا كخطراء لعلماء الكيمياء أو الطبيعة بل كخطراء لأطباء الاسنان مثلا • والراجح أن كينز كان يعنى بذلك أن طبيب الاسنان وأن كان يستند في عمله الى بعض المبادئ العلمية ، فإنه يتعامل في الاساس مع حالات متباينة يتطلب كل منها علاجاً خاصاً ، وأن كارثة لا بد أن تحدث لو كان « طقم الاسنان » الذي يوصى به الطبيب في حالة زيد هو نفسه الذي يوصى به لعمرى !

وقد أدى هذا الخطأ الذي وقع فيه الاقتصاديون ، وهو محاولة تصوير النسبي والمؤقت والخاص بأنه مطلق وخالد وعام ، الى وقوعهم في كثير من الاحيان في نوع من « الشعوذة » اساء أكبر اساءة الى سمعة علم الاقتصاد • فمن أجل أن يثبتوا أن وصفاتهم أو نصائحهم تصلح لجميع البلاد وفي كل الأزمنة ، وهو ما لا يمكن اثباته لأنه ليس صحيحاً ، أخذوا يقرأون التاريخ على مزاجهم ، ويختارون من الحقائق والوثائق ما يناسب نظرياتهم ويتناسون غيرها • فكل نجاح اقتصادي لا بد أن يكون سببه الانفتاح ، وكل فشل اقتصادي لا بد أن يكون سببه الانغلاق • واذا كان الاداء الاقتصادي لحولة أفضل من أداء غيرها ،

فالسبب هو أن الاولى كانت منفتحة أكثر من غيرها ، مع أنه قد يكون هناك ألف سبب غير الانفتاح والانغلاق يمكن أن يفسر به اختلاف الاداء . أن أشهر الاقتصاديين الأمريكيين اليوم ( ميلتون فريد مان ) الذى نصبه أنصار الاقتصاد الحر زعيما وعاملوا كتبه معاملة الانجيل ، لا يتورع مثلا عن أن يرد كل متاعب بريطانيا الاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية الى « اشتراكيته » ، ويقارن سوء الاداء الاقتصادى البريطانى بالاداء الطيب للاقتصاد الألمانى واليابانى منذ ١٩٤٥ للتدليل على مساوىء « الاشتراكية » ومزايا « الرأسمالية » ، مع أن هناك عشرات الاسباب التى يمكن أن تكون مسئولة عن الفوارق بين اداء هذا واداء ذلك غير الرأسمالية والاشتراكية . مثل هذا الكلام وهذه المقارنات لو تأملها عالم طبيعة أو كيمياء بامعان وأخضعه لنفس المعايير التى يطبقها فى علمه للتحقق من صحة بعض النتائج أو خطئها لاستغرب أشد الاستغراب من تخلف « علم » الاقتصاد الى هذه الدرجة .

لكل هذا كانت تساورنى دائما شكوك قوية حول مدى استحقاق «الاقتصاد» أن يسمى «علما» وكنت دائما اعتبره بعيدا كل البعد عما يسمى « بالعلوم المنضبطة » كالطبيعة والكيمياء التى يحاول الاقتصاديون دائما تقليدها والتشبه بها . الا أن هذه الشكوك تضاعفت عندما حضرت منذ شهور قليلة ندوة نظمها صندوق النقد الدولى وصندوق النقد العربى فى أبى ظبى ، لبحث الاوضاع الاقتصادية المتردية فى البلاد العربية وطريقة الخروج منها . كان ممثلو صندوق النقد الدولى ومنهم بالطبع الدكتور عبد الشكور شعلان يدافعون أساسا عما يمكن تسميته اختصارا « بالانفتاح » أو مجموعة من الاجراءات التى تشمل أساسا تخفيض أسعار العملات الوطنية ، وتحرير الاسعار الداخلية بحيث تتحدد طبقا لظروف العرض والطلب وعلى الاخص الاسعار الزراعية وأسعار الطاقة ، وتشجيع الاستثمار الاجنبى ، والغاء التدخل الحكومى فى الاسعار والتوظيف والتقييد الادارى للاستيراد ، والغاء الاعانات بصفة عامة ، وتضييق نطاق القطاع العام وتحويل مشروعاته ، أو بعضها على الأقل ، الى القطاع الخاص ، الى آخر ما يقترن فى أذهاننا فى مصر بلفظ « الانفتاح » .



ونكن والحق يقال ، كُن هناك عند لا بأس به من الاقتصاديين العرب ممن عرف عنهم أنهم ليسوا من أنصار سياسة صندوق النقد الدولي ، ومن ثم كان من المحتم أن يحتدم النقاش ويشهد • ولا بأس في ذلك بالطبع ، ولكن الذي لابد أن يسترعى نظر أي شخص قادم من كوكب آخر أو درس علما آخر غير الاقتصاد ، من العلوم المنضبطة حقا ، أن الاقتصاديين لا يزالون يتناقشون حول أمور كان لابد أن تكون قد حسمت منذ زمن طويل ، لو كنا بصدد علم حقيقي ، وإن الاختلاف بين الاقتصاديين لا يزال يدور على أبسط الأمور التي لا يمكن الاتفاق على شيء ذي بال إذا لم ننتفح عليها • فإل يجوز مثلا أن يختلف اقتصاديان من المع الاقتصاديين السودانيين وقد كانا من بين الحاضرين في الندوة ، حول ما إذا كان تخفيض سعر الصرف في السودان قد أنتج نتائج سيئة أم طيبة ؟ فبينما ذهب أحدهما إلى أن هذا التخفيض كان وبالا على الاقتصاد السوداني ، ذهب الآخر إلى أن مشكلة السودان تكمن في أن سعر الصرف لم يخفص بالدرجة اللازمة ! وعندما ناقشنا مشاكل الاقتصاد الأردني ذهب أحد الاقتصاديين الأردنيين البارزين إلى أن سياسة التصحيح في الأردن قد نجحت نجاحا كبيرا ، فرد عليه اقتصادي لبناني بارز أيضا قائلا أن الأردن لم تطبق ، في الواقع أية سياسة تصحيحية ! نحن إذن لانستطيع الاتفاق ليس فقط على تقييم نتائج ما فعله بل ولا حتى على تحديد الشيء الذي فعلناه !

وقد احتدم النقاش على وجه الخصوص حول سياسة سعر الصرف ، فلم نستطع أن نتفق على ما إذا كان الطلب على الواردات في البلاد العربية أو في أي بلد معين منها ، مرنا أم غير مرنا ، وعما إذا كان الطلب على الصادرات مرنا أم غير مرنا • كما اختلفنا حول ما إذا كان يكفي للحكم على فعالية تخفيض سعر الصرف بحث المرونات وحدها أم أن هناك عوامل أخرى يجب أخذها في الحسبان • واختلفنا عما إذا كان تخفيض سعر الصرف يضر بالفقراء ، كما زعمت أنا ، أم ينفعهم ، كما زعم اقتصادي كويتي •

أضف إلى ذلك أن البعض ذهب في البداية إلى أن تطبيق توصيات صندوق النقد الدولي كفيل بتحقيق التصحيح المطلوب لمسار الاقتصاديات العربية ثم قيل بعد ذلك أنها لا تكفي ، ما لم تقترن

بسياسات أخرى في مجالات أخرى • اذ ما فائدة تخفيض سعر الصرف  
مثار في ظل اتباع سياسة تضخمية ؟ • الخ •

وفي مناقشاتنا لتجارب دول معينة ، لم نستطيع أن نتفق على  
ما اذا كان تطبيق توصيات الصندوق ناجحا وذا فعالية أو لم يكن •  
ففيما يتعلق بالمغرب لم نستطيع أن نجزم بشيء ، وفيما يتعلق بتركيا  
قال البعض أن حسن ادائها الاقتصادي في السنوات الاخيرة كان  
بسبب تطبيق توصيات الصندوق ، وقال آخرون : بل بسبب نشوب  
الحرب العراقية الايرانية • بل أننا لم نستطيع أن نتفق حتى اذا كنت  
دولة المغرب قد طبقت بالفعل هذه التوصيات أو لم تطبقها أصلا !

كان من الطبيعي اذن ، في ظل الاختلاف الشديد ، أن يحاول بعض  
المشاركين في الندوة أن يقدم لنا بعض المعايير ، التي يمكن عن طريقها  
الوصول الى الحكم بفعالية أو عدم فعالية سياسة معينة • ففتطوع أحد  
كبر الاقتصاديين بصندوق النقد الدولي ، جزاه الله خيرا ، بتقديم أربع  
طرق قد تمكنا من الوصول الى هذا الحكم :

الاولى : هي ما يكن تسميتها بالطريقة التاريخية ، وهي أن نقارن  
بين ما حدث بعد تطبيق سياسة ما ، وبين الحالة قبل تطبيقها ، فاذا كان  
الاداء الاقتصادي أفضل بعد تطبيقها حكمنا بفعالية هذه السياسة •

والثانية : هي ما يمكن تسميتها بالطريقة الغائية ، وهي أن نقارن  
بين ما حدث بعد تطبيق السياسة المراد الحكم عليها ، وما ينبغي أو  
يرجى تحقيقه •

والثالثة : هي الطريقة التصورية ، وهي أن نقارن بين ما حدث  
بعد تطبيق السياسة المراد الحكم عليها ، وما كان سيحدث لولاها •

والرابعة : هي طريقة البدائل ، وهي أن نقارن بين ما حدث بعد  
تطبيق سياسة معينة وبين ما كان سيحدث لو اتبعت سياسة أخرى •

ورغم ترحيبي وسروري بهذا التحديد المنطقي لمختلف طرق  
التعامل مع المشكلة التي نحن بصدها ، فقد قلت لنفسي اننا نحن

الاقتصاديين علينا أن نعترف قبل كل شيء بأنه لو حدث وسمع عالم طبيعة أو كيميائي بان الاقتصاديين مازالوا يحاولون أن يكتشفوا ما اذا كان تخفيض سعر الصرف سيزيد الصادرات أم لا، وانهم مازالوا يحاولون تحديد أفضل الطرق للإجابة على هذا السؤال لأصابته دهشة عظيمة ، اذ ان وضعنا في هذا الصدد يشبه وضع عالم الطبيعة لو كان لا يزال لا يعرف على وجه اليقين ما اذا كانت زيادة درجة الحرارة تحول الماء الى بخار أم الى ثلج ، ولا يزال يبحث عن المنهج الذي يتبعه للوصول الى اجابة على هذا السؤال . فضلا عن ذلك فاننا لو تأملنا هذه الطرق الاربع لوجدنا أن طريقتين منها لا يمكن قبولهما على الاطلاق ، مع انهما الطريقتان الأكثر شيوعا بين الاقتصاديين ، وهما اللتان لا يزال يطبقهما الاقتصاديون عندما يحكمون بنجاح وصفة الصندوق في بلد كتركيا مثلا ، وهما الطريقتان اللتان اسميتهما التاريخية والغائية . أقول انهما طريقتان لا يمكن قبولهما لانهما أبعد ما تكونان عن المنهج العلمي ، كما أرجو أن يتضح من التشبيه الآتي . لنفرض أننا بصدد امرأة عاقر ( وهي هنا تمثل الدولة العربية الراغبة في تصحيح مسارها الاقتصادي ) وأرادت أن تحل مشكلتها وتحقق رغبتها في أن يكون لها أولا فذهبت الى ولي من أولياء الله الصالحين ( وهو هنا يمثل صندوق النقد الدولي ) فنصحها بأن تأتي بدجاجة سوداء وتذبحها . ولنفرض أنها بعد أن فعلت ذلك رزقت فعلا بولد ! طبقا للطريقة التاريخية تعتبر الوصفة ناجحة تماما اذ فلنقارن بين حالها قبل ذبح الدجاجة بدون أولاد وحالها بعد الذبح وعندها ولد . وطبقا للطريقة الغائية تعتبر الوصفة ناجحة أيضا وبنسبة ١٠٠٪ ، اذ أن أهدافها قد تحققت بنسبة ١٠٠٪ بعد ذبح الدجاجة !

قال أحد الاقتصاديين الحاضرين بحق :

انه لا مفر من اتباع الطريقتين الاخرين : وهما المقارنة بما كان سيحدث لولا تطبيق الوصفة ، أو بما كان سيحدث لو طبق بديل آخر ، كما لو كانت المرأة قد ذهبت الى ولي آخر من أولياء الله الصالحين . هاتان بالطبع هما الطريقتان اللتان يطبقهما باستمرار عالم الطبيعة أو الكيميائي . ولكن بعض المشتركين في الندوة أشاروا بحق الى أن تطبيق هاتين الطريقتين فيما نحن بصدده يكاد يكون مستحيلا : اذ من



يستطيع أن يقول ما كانت ستصبح عليه حال فرنسا لو كان نابليون قد انتصر في واترلو ؟

وهذا هو الذى دفع اقتصاديا آخر من الحاضرين فى الندوة الى ما يشبه القول بأنه ليس أمامنا الا أن نتوكل على الله ونتصرف على النحو الذى يدفعنا اليه شعورنا واحساسنا دون أن نكون على يقين بنتيجة ما نفعل . ولكن هذا هو بالضبط ما نفعله باستمرار . نحن الاقتصاديين ، فنحن نتصرف باستمرار لا على أساس من العلم ، بل على أساس من الايديولوجية ، التى تحددها فى النهاية بعض المصالح الذاتية .

وليس فى هذا التصرف على أساس أيديولوجى شىء مستهجن فى حد ذاته ، بالنظر الى طبيعة المشكلة الاقتصادية ذاتها ، اللهم الا أنه يسمح لبعض الاقوياء أن يفرضوا مصالحهم الخاصة على الباقين . فاذا عدنا الى مثل الدجاجة المذبوحة نجد أن الذى له مصلحة أكيدة فى استمرار ايمان المرأة العاقر بفعالية ذبح الدجاجة السوداء هو فى الأساس الشيخ الصالح ، فهو يرفض رفضا باتا أن يرد الولادة الى ظروف خارجية لا علاقة لها بذبح الدجاجة ، أو الى محض الصدفة ، كما يستهجن بشدة أن تستمع المرأة الى أية وصفة أخرى ، تماما كما يصر صندوق النقد الدولى على تفسير نجاح دولة كتركيا بتطبيق توصيات الصندوق دون أى دليل أكيد على ذلك . وصندوق النقد له مصلحة أكيدة بالطبع فى أن تصدق دول العالم الثالث ذلك . وقد قلت ذلك بالفعل فى تعليق لى قرب نهاية الندوة ، فهمس فى أذنى اقتصادى سودانى قائلا : ليس الشيخ الصالح وحده هو المستفيد ، بل هناك أيضا بائع الدجاجة الذى يعمل فى تفاهم تام مع الشيخ !

عن الاغتراب وازمة المثقف المصرى





## المثقف المصرى ٠٠ وربع قرن من الاغتراب

مسكين المثقف المصرى الذى يتجاوز عمره اليوم الاربعين عاما ، فقد عاصر بوعى كامل معظم الستينات وكل السبعينات وما انقضى من الثمانينات . وفى كل هذه العقود الثلاثة وقع تحت وطأة شعور ثقيل بالاعتراف ، وأن كان السبب فى كل عقد يختلف عنه فى الاخرين .

فى الستينات كان المثقف المصرى مدعوا لاجتماع يقال فيه كلام معظمه صحيح ولكن لا يقوله الا شخص واحد ولا يسمح لغيره الا بالموافقة ، بل ولا يسمح فيه حتى بالموافقة اذا اقترنت بالتحفظ . كان المثقف المطلوب من السلطة فى ذلك الوقت مثقفا من نوع خاص : اما رجل بلغ به الحماس للموقف الوطنى حدا جعله يفض البصر عن كل التجاوزات ، أو رجل ليس له انتماء فكرى محدد واستبدت به الرغبة فى الصعود والترقى على نحو لم يكن يسمح له برؤية التجاوزات أصلا . كانت هاتان الطائفتان من المثقفين ( اذا جازت تسمية الطائفة الاخيرة بالمثقفين ) تمثلان قلة ضئيلة للغاية من مجموع المثقفين المصريين الذين أثرت غالبيتهم الصمت أو الاحتجاج ، فأودعت طائفة كبيرة منهم السجون ، وانعزل الآخرون عن الحياة الثقافية انعزالا تاما .

فى السبعينات دعى المثقف المصرى الى مهرجان صاخب تتردد فيه الاباطيل والمساخر بصورة يعجز العقل عن تصورها ، وانقلبت السياسة المصرية من جد كئيب الى هزل فاضح . وفى غمار هذا الصخب دعى الجميع للكلام : الجاد والهازل ، الوطنى وغير الوطنى ، فاشترك عدد لا بأس به من المثقفين المصريين لفترة ما فى الحوار ثم سرعان ما تبين أن الحريات المتاحة لم يكن يقصد منها أكثر من تمرير أشد السياسات رجعية وأكثرها فجرا ، فعاد أكثر المثقفين المصريين الى سياسة العزلة ، اما بالهجرة الى الخارج أو الى داخل النفس ، ومن استمر منهم فى الصياح أودع بدوره فى السجون .

ثم جاءت الثمانينات فأصاب المثقف المصرى حالة جديدة من الاغتراب لا تقل عن سابقتها قسوة ولكنها تعود الى سبب مختلف

تماما ، ليس حرمانه من حقه في الكلام أو الاعتراض ، كما كان الحال في الستينات ، وليس بذاعة الحكم وفجوره ، كما كان الحال في السبعينات ، بل سبب من نوع جديد تماما على المثقف المصري وهو أن الحديث المطروح أصبح خارج الموضوع أصلا ، فإذا تكلم المثقف في الموضوع لم يجبه أحد ، وكأن أحدا لا يسمعه . فالسلطة لم تعد تطرح الموضوعات المصرية على الناس : لا قضية فلسطين واسرائيل ولا القومية العربية ، ولا الاشتراكية ، لا تتبنى السلطة الموقف الوطني منها ولا هي تهاجمه ، لا هي تعلن قراراتها فيها على الناس بشكل حاسم لا يقبل المناقشة ، كما كانت تفعل في الستينات ، ولا هي تعلن التخلي عنها أو تستهزئ بالفلسطينيين والعرب والاشتراكية كما كانت تفعل في السبعينات بل أثرت السلطة في الثمانينات أن تتكلم في موضوعات مختلفة تماما ، من مترو الانفاق الى زراعة الفراولة الى مباريات كرة القدم . فإذا شاء أحد أن يتكلم في غير ذلك فليتكلم ولكنها لا ترد عليه . فإذا بالمثقف المصري المهوم بقضايا بلده الأساسية ، وإن لم يكن ممنوعا من الكلام يبدو وكأنه مدعو الى حفلة يتكلم فيها الناس بالصينية ، لا يطردونه ولا يحقرونه كما أنه لا يودع السجن ولا يتحفظ عليه في مكان أمين ، ولكنه يتلفت حوله فإذا بالمسؤولين لا يكلمونه وإنما يكلمون بعضهم البعض ، فيصنعيه من الاحباط ما يدفعه من جديد الى التقوقع داخل الذات ، وإلى نوع أو آخر من الهجرة ، فمن لم ينتقل ماديا الى الخارج ، هاجر الى عصر قديم من عصور التاريخ ، كما فعل لويس عوض الذي هاجر الى عصر النهضة الاوربية ، أو أغلق على نفسه باب بيته جيدا ، كما فعل جمال حمدان ، ولم يسمح بفتحه حتى لوزع الجرائد ، أو تحول الى مرب للدواجن أو العجول .

على أن من المثقفين المصريين من رفض أو ينسحب انسحابا تاما، بل انسحب فقط من الحوار مع الحكومة . ولأن اديه بقية من النشاط اندفع الى عراك مع مثقفين آخرين من المعارضة ولو كانوا ينتمون في الحقيقة الى نفس معسكره . وكأنه اذ يئس من الحوار مع خصمه الحقيقي بحث له عن خصم من رفاقه ، وإذا بحالته تشبه حالة الزوج

الذى يتعرض للاذلال المستمر والاهمال المتعمد من رئيسه في العمل فيحسب جام غضبه على زوجته وأولاده بمجرد عودته الى البيت ، وهم أقرب الناس اليه وأشدهم حبا عليه ، فينقلب الاشتراكي على الاشتراكي ، بسبب اختلافات أكثرها وهمى حول الموقف الصحيح من التراث ، وينقلب الوطنى المتدين على الوطنى العلمانى لمجرد الاختلاف حول ما اذا كانت الخلافة العثمانية شرا محضا أم مزيجا من الخير والشر ، بينما لو طرحت على الفريقين أسئلة تمس الواقع مسا مباشرا ما اختلف عليها اثنان من الوطنيين • واسترك اثنان من صفوة مفكرى هذه الأمة في عراق مداره « هل أنت في الواقع تتهمنى بالكفر أم لا تتهمنى به ؟ وهل أنت في الواقع تكفر كل من يفكر أم لا تكفره ؟ » وانشغل مفكر آخر وقد راعه أن يدعى بعضهم أن هناك « شورت اسلامى » بالبحث في الفتاوى والأسانيد التى تتعلق بذلك الجزء من الفخذ والساق الذى يجب ستره وذلك الجزء الآخر الذى يجوز كشفه •

على أن طائفة أخرى من المثقفين لجأت الى حل أكثر درامية بكثير ، اذ يبدو أنهم لا شعوريا قد فضلوا الموت المبكر فجاءهم بطريقة أو بأخرى • يبدو أن هذه كانت طريقة الهجرة التى اختارها صلاح جاهين وصلاح عبد الصبور وأمل دنقل وغيرهم كثيرون •

ولهذا السبب نجد أن أكبر تجمعات للمثقفين المصريين فى السنوات القليلة الماضية كانت فى الواقع فى سرادقات العزاء ، حيث يجلسون صامتين جنباً الى جنب ، ويكتفون بتبادل التحية من بعيد ، اذ ليس لديهم فى الواقع الكثير مما يمكن قوله ، ليس لأن هذا يسارى وهذا يمينى ، ولكن لأن موضوعات الحديث قد تم فى الواقع اغلاقها •

عندما يتأمل المرء هذه الحال لا يسعه الا أن يشعر بالحنين الى الخمسينات : تلك الفترة الذهبية التى تجردت من كآبة الستينات وفضائح السبعينات وعقم الثمانيات • كان المثقفون المصريون فى الخمسينات يتהלون بشرا بقيام الثورة ثم بتأميم القناة ثم السد



العالي ثم باليقظة العربية العامة ثم بالتمصير والتصنيع • وغنى المصريون لتأمين القناة كما لو كانوا يغنون في عرس خاص ، وكتب نجيب محفوظ ثلاثيته ويوسف ادريس قصصه ومسرحياته وصلاح جاهين أشعاره ، وغنى عبد الحليم حافظ ولحن كمال الطويل والموجي كما لو كانوا يعبرون كلهم عن أفراحهم الشخصية ، ثم بدأت حالة الاغتراب الطويل التي مازلنا نعيش فيها منذ أوائل الستينات وحتى اليوم •

يقول البعض ان الأزمة هي في الواقع أزمة اليسار الذي امتحن ففشل ، وجرب الاشتراكية فلم تنجح ، وان احباط المثقفين ليس أكثر من احباط المثقفين اليساريين • ولكن الامر فيما يبدو لى أهم وأعمق من ذلك • فهناك من المثقفين ممن لا يتعاطفون مع اليسار قط من يشعر بنفس الدرجة من الاحباط ويروعه بنفس الدرجة ما يشاهده حوله من مظاهر الانحسار العام • والأرجح في ظنى أن الأزمة هي أزمة الطبقة المتوسطة القديمة بأكملها •

صحيح أن ما تعرضت له مصر من ضغوط خارجية منذ هزيمة ١٩٦٧ ، والتغيرات التي لحقت النظام الدولى ، وتغير الدور المرسوم للدول الصغيرة ، قد لعب دورا أساسيا في خلق حالة الاحباط العام، وليس في مصر وحدها • ولكن هذا كله قد اقترن وانعكس في تغيرات جوهرية في التركيب الطبقي للمجتمع المصرى ، وعلى الأخص في طبقة الطبقة المتوسطة • ان الغالبية العظمى من المثقفين المصريين ، وعلى الأخص من قاداتهم ، يسارا ويمينا ووسطا ، تنتمى الى الطبقة المتوسطة القديمة : أنهموا تعليمهم الجامعى في الأربعينات أو الخمسينات ، وشهدوا اشتداد عود الحركة الوطنية التي دشنت عهد الثورة ، بل واعتمدت عليهم الثورة في البداية في التعبير عن آمالها وتحقيق انجازاتها • هذه الشريحة الواسعة من المثقفين رأت هذه المكاسب تنهائى واحدة بعد الأخرى منذ منتصف الستينات • ثم جاء عهد السادات ففتح الباب على مصراعيه ، بسياسة الانفتاح وتشجيع الهجرة وما اقترن بهما من ارتفاع معدل

التضخم ، طبقة متوسطة جديدة تنقسم بسمات أخلاقية وثقافية ، وبتطلعات ومطامح تختلف اختلافا جذريا عن سمات ومطامح الطبقة المتوسطة التي سيطرت على الحياة الثقافية والاجتماعية في الخمسينات والستينات . هذه الطبقة الجديدة هي التي قامت ببناء العمارات التي تتهاجر بمجرد قيامها ، وهي التي يمارس أبناؤها اليوم الغش الجماعي دون احساس بالذنب ، وهي التي تخرق ويخرق أبناؤها قوانين المرور والبناء والضرائب . وهي لا تجد في شعارات الوطنية والقومية والعروبة والاستقلال الاقتصادي التي رفعت في الخمسينات ومطلع الستينات التعبير الحقيقي عن مصالحها ، وهي لا تشعر بعداء حقيقي لإسرائيل أو الشركات الدولية ، بل تحلم بالعمل معها أو في خدمتها . وهي تعتبر الانتماء الوطني واحترام القانون وبيدهيات الالتزام الأخلاقي من قبيل السذاجة السياسية أو الاجتماعية . هذه الطبقة الجديدة هي التي غزت مجالس الشعب المتتالية والمجالس المحلية منذ السبعينات ، كما غزت الصحافة وسائر وسائل الاعلام ، وهيئات التدريس في الجامعات ، وهي وان لم تحتل بأفرادها دائما كراسي الحكم ، وان لم تتخذ بنفسها دائما القرارات السياسية ، فان مصالحها ومطامحها هي التي تتحكم في هذه القرارات . وهي تجد من المشتغلين بالسياسة ، بل ومن الكتاب والمثقفين ، ممن ينتمون الى الطبقة المتوسطة القديمة ، من هم على استعداد لخدمتها والتعبير عن مصالحها وقيمها الجديدة وقبول رشاويها . أمام هذه الطبقة الجديدة الآخذة في الصعود والاكتماح ، ينهار واحد بعد الآخر من مثقفي اليسار واليمين المنتمين الى الطبقة المتوسطة الآخذة في الزوال ، وكأننا نشهد مسرحية يونسكو التي يتحول فيها الواحد بعد الآخر الى خرتيت . فمن لم يجد في نفسه القدرة على أن يعرض نفسه للبيع ، انكفاً على ذاته وراح يترحم على الماضي ، أو جلس يجتر أحزانه في صمت ، وكلما رحل واحد منهم بهومته اجتمع الباقون ينعونه في سراق العزاء ، وهم في الواقع ينعون رحيل طبقة بأكملها (١) .

---

(١) نشت في جريدة « الإهالي » المصرية ، عدد ٢٣ سبتمبر ١٩٨٧ .

## عن التعليم العالى .. والواطى ..

### أولا : ذات القلب الذهبى :

أعترف بأننى لم أكن قد قرأت شيئا للسيدة جاذبية صدقى حتى قادنى حظى العاثر الى قراءة قصة لهما مرتين متتاليتين عبر فترة قصيرة أكثر من اللازم . ذلك أن لى ولدين مر كل منهما بعد الآخر بالسنة الأولى الاعدادية التى قررت وزارة التعليم لها ، فى جميع مدارس الجمهورية ، قصة بعنوان « ذات القلب الذهبى » للكاتبة المذكورة . واذ شأهت المثل العظيم الذى مر به كل من ابنى ، أحدهما بعد الآخر ، وهو يستعد للامتحان فى هذه القصة ، قررت أن أقرأها معهما لأتبع الأمر ، فراعنى ما قرأت ، ثم سرعان ما غلا الدم فى عروقى وشعرت بغضب عظيم أن تكزن وزارة التعليم قد بحثت فى كل كنوز الأدب العربى القديم والحديث فلم تجد أفضل من هذه القصة لتفرض قراءته على مئات الألوف من أبنائنا عاما بعد عام .

القصة ليست صعبة ولا معقدة ، وهى خالية بالطبع من الأخطاء النحوية ، ولكن المشكلة أن مؤلفتها لا بد أنها كانت تتصور وهى تكتبها أنها أمام قارئ معتوه أو متخلف عقليا ، ولا يستطيع أن يميز الممكن وغير الممكن ، الطبيعى وغير الطبيعى ، كما أنها لازالت تتصور أن أفضل الطرق لاشاعة مكارم الأخلاق هى طريقة الوعظ الصريح والمريض ، وتقسيم الناس الى قسمين لا ثالث لهما : ملائكة وشياطين ، أطفال يقذفون الناس بالحجارة ويتلذذون من تعذيب الحيوانات ، وأطفال من ذوى القلب الذهبى ، ولا تعترف بوجود أى مظهر من مظاهر الضعف الانسانى التى بدونها لا تستحق الحياة أن نحياها .

فهذه الفتاة ذات القلب الذهبى ، بطلة القصة ، تنتمى بالطبع الى فريق الملائكة ، فهى جميلة ومؤدبة وذكية ونظيفة ، محبة لوالديها وللحيوانات والطبيعة والمساكين ، تداوى القطط المريضة وتسهر عليها طوال الليل ، وتدخر معروفها لتوزعه على اليتامى .. الخ



حتى أن أباهما نفسه يقف أمامها موقف التلميذ ، من فرط ذكائها ونبيلها ، ليقبلي منها درسا في مكارم الأخلاق وحسن التصرف ، فينصاع الأب لرأيها اكبارا ويسبغ عليها من عبارات الثناء ما يقتضيه له بدن القارئ خجلا وأسفا .

بل انى كلما أمعنت في التفكير في أمر هذه الفتاة ذات القلب الذهبى وجدت أنه ليس في القصة أى دليل على أنها تحمل بالثقل أى قلب ذهبى على الاطلاق . نعم ان كل سلوكها الخارجى هو من النوع الذى يقره المجتمع ويثنى عليه ، ولكن في القصة أيضا عشرات الأدلة على أنها تفعل ما تفعله لاستدرار الاعجاب والثناء . فهي لا تفعل شيئا طيبا الا وتعلن عنه ، وهى تتصرف وكأنها مبعوثة العناية الالهية لاصلاح الكون ، وتتدخل في تصرفات الناس بدلا من أن تتصرف لأمرها ، ولا تتورع عن القاء المواقظ على أبيها دون اعتبار لسنه وسنها . وعجزها التام عن ممارسة حياة طبيعية ، وعن أن تسمح لنفسها بالتعبير عن نزعاتها الطبيعية كطفلة ، يثير الشك في أن الأمر كله ادعاء في ادعاء . لا عجب انها لم تثر في نفس أولادى الاعجاب بقدر ما أثارت شعورا أقرب الى الاحتقار .

لم أجد طريقة مع كل من ابنى وأنا أذاكر معه القصة الا أن أقلب الموضوع سخرية ومرحا ، فالولدان على صغر سنهما ليسا معتوهين . وقد أدركا بفطرتهما ، كما لا بد أن أدرك أى تلميذ متوسط الذكاء في جمهورية مصر العربية ، أن الأمر لا بد أن يكون هزلا لا جداء . وقد قررت أن التضحية بالنجاح في سؤال القصة أفضل من التضحية بعقولهم وسلامة حكمهم . وكنت قد اتبعت نفس الطريقة عندما كنت أذاكر معهما الفصل الخاص بثورة التصحيح في كتاب التاريخ ، حيث جاءنى أيضا كل منهما يشكو من أنه لا يفهم شيئا ، فأكبرتتهما اكبارا عظيما اذ عجزا عن فهم هذا الهراء الملىء بالمتناقضات والالغاز . واضطرت بالطبع لى يمكنهما الفهم . أن أشرح لهما ما حدث بالضبط أيام ماسمى بثورة التصحيح ، ولماذا سميت بهذا الاسم ، وان مؤلف كتاب التاريخ لم يكن يقصد أبدا أن يفهم التلاميذ ما حدث بل ان يفهم المسئولين . أنه ملتزم بآخر تعليمات الوزارة .

على أن ما لم أقله لأولادى لأنه لا يعنيههم كثيرا هو ما كان عليه الأمر عندما كنت أنا تلميذا في مثل سنهم • لم نكن نقرأ لجاذبية صدقى بل للمتنبى وابن الرومى • وكان طه حسين وعلى الجارم وأمثالهما يراجعون ما يقدم للتلاميذ ليقرأوه ، ويجمعون كتابا للمطالعة اسمه « المنتخب من الأدب العربى » فيه الطريف والشيق لذاته بصرف النظر عن الموعظة الأخلاقية ، وكانوا من الحكمة وسعة الأفق بحيث أنهم لم يقوموا بحذف قصيدة للمتنبى في وصف الحمى مجرد أنه كان يشبهها فيها بالمرأة ، ادراكا منهم بأن تنمية الحس الجمالى يتضمن فى نفس الوقت تنمية الحس الأخلاقى ، وأن ليس هناك من يعرف مكارم الأخلاق ولا يستطيع أن يتذوق قطعة أدبية أو فنية • مما لم أقله لهم أيضا ، اننى لا أعتقد أن لدينا أدنى أمل فى أن نقف موقف الند للند أمام اسرائيل فى القرن الحادى والعشرين ، طالما استمر أولادنا يتعلمون على هذا النحو ، أو أن نقضى على التطرف الدينى طالما ظل أولادنا يلقنون أن الشئ فى هذه الحياة إما أبيض أو أسود ، وليس هناك ظلال بينهما ، وأن الشئ إما خير محض أو شر محض ، حرام أو حلال ، وليس هناك منزلة بين المنزلتين •

وما لم أقله أيضا ، وإن كنت أحب أن أقوله للمستولين عن تطوير التعليم فى مصر ، ان اصلاح التعليم لا يتم بالغاء المجانية أو تخفيضها ، كما أنه لم يتم بفرضها ، وإنما يتم بالغاء ذات القلب الذهبى وأمثالها •

#### ثانيا : الدكتور على لطفى مؤلفا :

كلنا يعرف بالطبع مدى انشغال الدكتور على لطفى منذ تولى رئاسة مجلس الوزراء ثم مجلس الشورى والمجلس الاعلى للصحافة •• الخ • ولكننى مع ذلك أعتقد أن من المفيد لاسمه ولطلبة كلية التجارة بجامعة عين شمس ، الذين لا أشك فى أنه يضع مصلحتهم فوق كل اعتبار ، حيث أنه كان أستاذا لهم لمدة طويلة ، أن يخصص من

وقته ساعة أو ساعتين لالقاء نظرة ثانية على الكتاب الذى يحمل اسمه واسم الدكتور رضا العدل والذى لابد أنه كان مقررا على هؤلاء الطلبة هذا العام فى مادة التنمية الاقتصادية ، فقد كتب على الغلاف ( ١٩٨٧/٨٦ ) ، وهذا النوع من الكتب لا يشتريه عادة الا من اضطر الى شرائه كما أنه لاشك سيستمر مقررا على الطلبة لمدة سنوات قادمة ، طالما ظل الدكتور على لطفى على الأقل رئيسا لمجلس الشورى ، حتى وان لم يعد للتدريس فى الجامعة .

فمن المؤكد أن الكتاب الذى يحمل اسم « التنمية الاقتصادية — دراسة تحليلية » قد كتب وأعد للطباعة على عجل ، ومنذ فترة طويلة تغيرت فيها ظروف مصر والعالم ونظريات التنمية تغيرا كبيرا . فالكتاب ملئ بالمعلومات التى لم تعد صحيحة منذ أكثر من عشرين أو ثلاثين عاما ، كقوله ان معدلات الادخار فى الدول النامية لا تتعدى ٥٪ فى حين أنها تجاوزت ثلاثة أمثال هذا المعدل منذ أكثر من عشرين عاما ، وكقوله أن نسبة العاملين فى الزراعة فى أمريكا الشمالية الى مجموع السكان العاملين هى ١٤٪ فى حين أنها لا تزيد على ٣٪ ولم تكن أكثر من ٦٪ منذ أكثر من عشرين عاما أيضا ، وكالأرقام التى يوردها عن متوسط الدخل فى الدول المتقدمة التى تقل عن ربع الأرقام الحقيقية ، وقيل مثل ذلك عن عشرات الأرقام الأخرى الواردة بالكتاب . ولكن الامر يصبح أكثر مدعاة للقلق حينما يتعلق الامر بمصر . حيث يعتمد الكتاب فى كلامه عن البطالة المقنعة فى مصر على كتاب لشارل عيسوى صدر منذ نحو أربعين عاما ، هو « اقتصاديات مصر فى منتصف القرن العشرين » ، حينما ذكر أن نسبة البطالة المقنعة فى مصر بلغت ٥٠٪ من مجموع العاملين بالزراعة ، وعلى كتابات سيد مرعى منذ بداية الاصلاح الزراعى بمصر . وكأن المؤلف لم ير لعيسوى كتابا بعد ١٩٥٠ ، ولم يسمع عن دحض هانسن لوجود البطالة المقنعة فى الريف المصرى أصلا ، أو عن تحول فائض العمالة فى الزراعة المصرية الى ندرة بسبب الهجرة .

على أن هناك فى الكتاب أشياء أخرى لا تتعلق بمرور الزمن وتغير الأحوال بل تتعلق بسلامة المنطق واتزان التفكير . فالكتاب



يحتوى على كثير من العبارات التى يتردد المرء فى قبولها من طالب فى الثانوى ، بله من أستاذ جامعى ، مثل قوله ان من عوائق التنمية الاقتصادية « أن العمال فى الدول النامية — ولا سيما العمال غير المثقفين (!) لا يحاولون استغلال وقت فراغهم لتثقيف أنفسهم ، وانما يقضون وقت فراغهم بصورة تضرهم وتضر المجتمع وتعوق التنمية الاقتصادية مثل الجلوس فى المقاهى ساعات طويلة مع أفراد من نفس المستوى الفكرى لتبادل وجهات النظر الضيقة .. » وهى ملاحظة استهوت المؤلفين فعادوا اليها أكثر من مرة ولا علاج لهذه الظاهرة بالطبع الا أن ننشر المثقفين فى المقاهى للحديث كل مساء مع العمال « غير المثقفين » . وكقوله الطريف « ان الأطفال يكونون فى بعض المهن أكثر إنتاجية من الرجال والنساء كما هو مثلا بالنسبة للتسول ، والتسول فى رأينا يعتبر مهنة فى معظم الحالات » وهو رأى يستحق النظر فى تعريف الانتاجية وتصنيف المهن . وكقوله الأكثر طراغة أن من خصائص الدول المتخلفة « كراهية النجاح » التى يصفها بأنها « أحد الأمراض المعروفة فى علم الاجتماع » . ويستطرد قائلا :

« وينتشر هذا المرض فى الدول النامية لأن المجتمع المتخلف هو أصلا مجتمع فاشل أو بعبارة أدق مجتمع أغلبيته فاشلة ومن ثم يكون النجاح فى هذا المجتمع استثناء من الأصل ، والاستثناءات عادة مكروهة » ويضرب لذلك مثلا لن يخفى على القارئ مغزاه فيقول « اذا كان الناجح كاتباً أو صحفياً اتهم بأن النفاق هو سر نجاحه ، بل أكثر من ذلك ، اذا كان الموضوع يتصل بسيدة فاضلة فان الشائعات تلاحقها لتتسج حولها ظلال من الشك » .

ولكن للمؤلف ، أو المؤلفين ، مساهمات نظرية فريدة لن يخفى على القارئ مدى جديتها وأهميتها . ففضلا عن رأيهما الخاص بأن « التسول يعتبر مهنة فى معظم الحالات » يعتقد المؤلفان أن من خصائص الدول المتخلفة « عدم توافر القيم المعنوية » . بل وأكثر من ذلك أن من خصائصها :

« عدم وجود طبقة متوسطة » وذلك أن المجتمعات فى هذه

الدول غالباً ما تتكون من طبقتين : طبقة الأغنياء ، وهي طبقة الاقطاعيين والمستغلين ، وطبقة الفقراء ، وهي عادة طبقة الفلاحين والعمال » ولا يريد المؤلف الافاضة في تفسير سبب هذه الظاهرة اذ « لا يتسع المجال هنا لدراسة التطور الاقتصادي للدول النامية لمعرفة أسباب عدم توافر الطبقة المتوسطة » ويكتفى بالإشارة الى أن السبب هو « الدول الاستعمارية — فيما سبق — وعلى رأسها انجلترا وفرنسا » .

### ثالثاً : مؤتمر تطوير التعليم :

بقلب حزين اذن ونفس منكسرة ، بسبب قراعتي لقصة ذات القلب الذهبي وكتاب « التنمية الاقتصادية : دراسة تحليلية » تلقيت الدعوة لحضور المؤتمر القومي لتطوير التعليم . النفس منكسرة لأنه لا يمكن أن يتوقع عاقل أن يقوم باصلاح التعليم نفس من شاركوا بنصيب في افساده ، ولو كانت الرغبة صادقة حقاً في اصلاح التعليم لالتفت أصحاب الدعوة الى ما يقومون هم بكتابته وتدريسه . أضف الى ذلك أن المناخ العام الذي تجرى فيه الدعوة الى مختلف أنواع الاصلاح هو مناخ « صندوق النقد الدولي » وطلباته . والصندوق لا يهتم الاصلاح بالضبط ، بل تخفيض الانفاق وتسديد الديون ، ولا يهتم قيد أنملة ما اذا كان خريج الجامعة المصرية قد فهم مشاكل التنمية الاقتصادية أو لم يفهمها . فاذا لم يهتم المصريون أنفسهم بذلك غلن يهتم أحد . وعندما شاهدت العجلة والحماس الغريب اللذين يتم بهما الاعداد للمؤتمر استقر لدى شعور شبه يقيني بأن المطلوب ليس طرح الأمر على المناقشة بقصد تغيير نظام التعليم من جذوره ، بل مجرد اصفاء الطابع القومي على تنفيذ طلبات صندوق النقد الدولي بتخفيض الانفاق الحكومي على التعليم بتخفيضاً صارماً ، سواء بتخفيض عدد المقبولين في الجامعات أو تخفيض أو الغاء المجانية تدريجياً ، والاعتماد على الجهود الذاتية والتبرعات ، ونقل نفقات الكتب والوجبات الغذائية الى التلاميذ . ومع ذلك قلت أنه لا بأس من الحضور ولو في الجلسة التي يعرض

فيها وزير التعليم الورقة الأساسية للمؤتمر وتطرح فيها هذه الورقة للمناقشة فقد يكون الأمر غير ما توقعت .

بهذه المشاعر دخلت قاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة القاهرة، تلك القاعة الرائعة الجمال ، التي شهدت فيها منذ أربعين عاما بالضبط حفل تسليم جوائز الدولة التقديرية لعباس العقاد والدكتور هيكل وأحمد أمين ، حيث رأيت عيني أبى تغرورق بالدموع وهو يقسم جائزته من الدكتور السنهوري ، وزير المعارف حينئذ .

ثم نظرت فرأيت القاعة شبه مكتظة بالحاضرين ، تعرفت من بينهم على أساتذة كرام لى ، وزملاء كادوا يبلغون سن المعاش ، أعرف مدى قلقهم على مصر ، وأن حزنهم مثل حزنى وانكسارهم مثل انكسارى . كان وزير التعليم يجلس على المنصة يتكلم بوجه بشوش وفصاحة نادرة ، بل وحماس وحسم مثيرين للاعجاب ، وغير مألوفين لى من المسئولين . ولكنه كان أيضا يعرض أفكاره بطريقة من اتخذ فيها قرارات لا رجعة فيها ولا يدع كثيرا من الشك فيما اذا كان المطلوب هو حقا طرح الأمر على المناقشة أم مجرد استصدار الموافقة من الحاضرين بعد انتهاء عدد من الطقوس . تطلعت فى أوجه بعض من أعرفهم من الحاضرين من أساتذة الأدب والفلسفة الى التاريخ والقانون والاقتصاد ، ممن ساهموا مساهمة حقيقية فى نهضة هذا البلد ، فشعرت دون حاجة الى تبادل الحديث انهم يشعرون مثلى بأنهم يأتون للمساهمة فى طقوس لا فى مناقشة ، وسرعان ما تأكد جميع ذلك .

فالبرنامج يقول ان الجلسة تستمر ثلاث ساعات ولا تشمل الا كلمة وزير التعليم والمناقشة المفتوحة ، فاذا به يتحول الى مايلى :

استعرتت كلمة وزير التعليم نحو الساعة والربع ، عقبها شاي فاخر لمدة ثلاثة أرباع الساعة ، فلم يبق للمناقشة المفتوحة طبقا للبرنامج الا ساعة . وتعلقت آمالى بهذه الساعة : أن يتجراً أجد ( أو حتى أن أتجراً أنا ) من الجالسين فى القاعة والبعيدين أميالا عن



الميكرفون ، فيقول كلاما أو يطرح أفكارا تختلف في منطلقاتها عن منطلقات الوزير . ولكن الأمر ليس بهذه البساطة ، فقد أعلنت المنصة أن الكلمة الآن لوزير آخر ، هو وزير البحث العلمى ، الذى أسهب وأطال في منجزات وزارته ، ثم الكلمة الآن لوزير ثالث ، هو وزير القوى العاملة ، ثم لوزير رابع ، هو وزير الشباب ، الذى قص علينا بعض القصص التى لم أدرك بالضبط علاقتها بتطوير التعليم . ولم يطلب من أحد من هؤلاء الاختصار فى الكلام ، بل أعطيت لكل منهم الحرية فى أن يلهو بالميكرفون كما يشاء ، حتى لم يبق من الزمن المحدد للجلسة طبقا للبرنامج الا ثلث ساعة لاستطلاع آراء مثقفى الأمة . وإذا بإدارة الجلسة تعطى الكلمة لزعيم المعارضة فى مجلس الشعب ، انطلاقا بالطبع من أن أفضل من يعبر عن رأى المعارضة هو رئيسها المنتخب . ولكنه للأسف رجل على قدر من دماثة الخلق وطيب المعشر منعه من التعرض لأوجه الخلاف الحقيقية بين فلسفة الحكومة فى تطوير التعليم عن طريق ضغط الانفاق ، وفلسفة غيرها . عندما انتهى زعيم المعارضة من حديثه ، تبين لرئاسة الجلسة فجأة أن الوقت كاد ينتهى ومن ثم أعلنت نظرا لضيق الوقت وكثرة عدد طالبى الكلمة أنه لن يسمح بأن تتجاوز الكلمة الواحدة خمس دقائق . وكان قد بقى من الوقت المحدد للجلسة طبقا للبرنامج عشر دقائق . هنا بلغ بى الاحباط مداه ، وكانت الضربة القاضية أن أول من أعطى الكلمة بعد ذلك هو عضو من أعضاء مجلس الشعب لم يكن لدى أى تشوق للاستماع الى ما يمكن أن يقوله ، لما سمعت من قبل عن سابق أحاديثه ، فأنصرفت وقد تأكد لى ماكنت أتوقعه، ثم طالعت القرارات التى اتخذها المؤتمر بعد المناقشات فوجدتها مطابقة تماما لما أعلنه الوزير فى اليوم الأول .

فى طريق عودتى ركبت سيارة تاكسى لاحظت على الفور على سائقها أنه فى حالة هيجان وان لديه رغبة عارمة فى الحديث . ودون تشجيع زائد منى قص على السائق قصته . قال لى ان هذا التاكسى ملكه ولكنه مصمم على بيعه لأن ما يحصل عليه منه من ايراد لم يعد يكفى لتغطية نفقات التاكسى نفسه وتوليد دخل صاف للانفاق

على أسرته ! المكرنة من خمسة أذراد دن بينهم ولدان يدرسان في كلية التجارة • قال انه سوف يبحث لنفسه عن عمل كسائق في شركة من شركات المشروعات المشتركة • هذا في نظره هو الحل الوحيد » اذ كيف أعجز عن أن ألبى لابنى الطالب في كلية التجارة طلبه عندما يأتى الى يطلب جنيا قيمة الاشتراك في فريق التمثيل بالكلية ؟ » •

قلت لنفسى : ماذا عساه يصنع اذن عندما يأتى ابنه ليطلب منه قيمة الوجبة الغذائية وثمان الكتب اذا حدث وطبقت توصيات مؤتمر تطوير التعليم؟ ماهو بالضبط مصير مثل هذه الأسر اذا استمر الحال على هذا المنوال مع تطبيق توصيات صندوق النقد الدولى الجديدة واحدة بعد الأخرى ؟ اذا أخذنا بمنطق الدكتور على لطفى الذى يرى أن التسول « يعتبر مهنة في معظم الحالات » وأن المتسولين من الأطفال قد يكونون من ذوى الانتاجية المرتفعة ، اذا قورنوا بالتسولين من الرجال والنساء ، فإن المستقبل قد لا يكون مظلما تماما • بل قد يكون الدكتور على لطفى أكثر عمقا وأثقب نظرا مما كنت أتصور في نظريته الخاصة « بعدم وجود الطبقة المتوسطة » فقد يكون مقصده الحقيقى ليس وصف الحاضر أو الماضى بل وصف المستقبل ، بمعنى أنه اذا استمر الحال على هذا المنوال فإن الطبقة المتوسطة لا بد أن تختفى ، ويتحول المجتمع الى طبقتين لا ثالث لهما: « طبقة الأغنياء ، وهى طبقة الاقطاعيين والمستغلين ، وطبقة الفقراء ، وهى عادة طبقة الفلاحين والعمال » ومن ثم لا يحتاج كتاب « التنمية الاقتصادية — دراسة تحليلية » الى أى تنقيح ويمكن تدريسه لعشرة أعوام أخرى • (١) •

---

(١) نشرت بجريدة « الاهالى » المصرية ، عدد ٢٩ يوليو ١٩٨٧ •

## التراث والتنمية العربية

### ١ - فيم الشكوى من التنمية العربية ؟

من الصعب أن تجد ، خارج الانتصادين الرسميين ، من لا يجهر بالشكوى من نمط التنمية العربية ، بل وحتى في دوائر تنفيذ السياسة الاقتصادية ، كثيرا ما تجد من يردد الشكوى نفسها ، وإن كان يقرنها عادة بالقول بصعوبة الخروج من المأزق . إن الأهداف التي يعلنها الجميع هي هي دائما : رفع معدل النمو ، وتصحيح الاختلال في هيكل الانتاج والعمالة ، وتحسين توزيع الدخل ، وتحقيق مزيد من التكامل الاقتصادي العربي . ولكن ليس هناك بلد عربي واحد يستطيع أن يزعم أنه خلال ربع القرن الماضي أو أكثر ، قد حقق تقدما يذكر في أى مجال من هذه المجالات ، باستثناء نجاح بلدان النفط وبعض البلدان غير النفطية في رفع معدل النمو خلال السبعينات ، أما الاختلال في الهيكل الاقتصادي وفي توزيع الدخل فإنه لم يصحح بل ازداد سوءا في معظم الأحوال . ولم يكن الاقتصاد العربي في أى وقت من الأوقات أكثر اعتمادا على الخارج مما هو اليوم : سواء في الحصول على الغذاء أو السلع الصناعية أو رأس المال أو التكنولوجيا . ولم تكن اقتصاديات الأقطار العربية أكثر تشبها وبعبارة عن التكامل في أى وقت من الأوقات منذ قرنين على الأقل ، مما هي اليوم .

والذين ينظرون الى التنمية نظرة أوسع تتجاوز المفهوم الاقتصادي ، لديهم أسباب أخرى للشكوى . فإذا اعتبرنا أن التنمية ليست مجرد « تكاثر » في السلع والخدمات ، بل تحسين نمط الحياة ، كان لدينا أكثر من سبب للقول بفشل التنمية العربية . فالعلاقات الاجتماعية داخل كل بلد عربي أكثر توترا مما كانت عليه منذ ربع قرن ، والحياة السياسية أكثر زيفا ، وكرامة الفرد العربي أكثر تعرضا للامتهان من الحكام ومن وسائل الاعلام ومن الأجانب على النساء . والعواصم العربية ، وإن كان قد ازداد حجمها ، أصبحت أكثر قبحا وضجيجا وتلوثا . والعلاقات بين الأقطار العربية أو بينها



وبين الدول المجاورة أكثر توترا . وحملت أقطار عربية السلاح لتحارب أقطارا عربية أخرى أو اسلامية ، واشتدت ضراوة الحروب الأهلية ، وتخلّى أكبر قطر عربى عن دوره فى قيادة الحركة القومية ، وانهمك الناس فى مشروعاتهم الفردية لرفع مستوى الاستهلاك أو الانتقال من طبقة لأخرى ، منصرفين عن الاهتمام بالقضايا السياسية والقومية . والموارد الاقتصادية الآيلة للنضوب يزداد تصديرها لاستيراد أسلحة تستخدم فى خدمة الأجنبى ، أو لتمويل مشروعات تحكم اختيارها حاجة الأجنبى الى البيع أكثر من حاجة العرب الى الشراء . والقروض تعقد لتصرف سلع الأجنبى لا لبناء قدرة العرب الانتاجية . والامتيازات تمنح للشركات الدولية لا وفقا لمقدار مساهمتها فى بناء الاقتصاد ، بل بحسب شطارة هذه الشركات وقدرتها على ممارسة الضغط السياسى . والهجرة بين بلد عربى وآخر تحكمها قرارات فردية منبثة الصلة بتصور مستقبل الاقتصاد أو المجتمع العربى ، والتحويلات الناجمة عن الهجرة يحكم استخدامها القرارات الفردية نفسها . والتعليم يعامل لا على أنه أساس للنهضة ولكن كوسيلة لتجنب الحرج السياسى للحكومات القائمة . الخ .

## ٢ — التيارات الاصلاحية الثلاثة :

ليس ثمة شك فى وجود علاقة وثيقة بين فشل التنمية العربية وبين تلك الحيوية التى سرت منذ أواخر الستينات فى الدعوة الى التمسك بالتراث والعودة الى الجذور . فعبر المائة عام الماضية كانت دعوة « التراثيين » ، أيا كان منحاهم ، استجابة للفشل فى تحقيق الأهداف الوطنية . كانت دعوة جمال الدين الأفغانى ورشيد رضا رد فعل لذل الاحتلال ، وكانت حركة الاخوان المسلمين منذ العشرينات ، وحتى ثورة ١٩٥٢ ، رد فعل لفشل الحركة الوطنية فى تحقيق استقلال سياسى واقتصادى حقيقى وصد العدوان الصهيونى . ثم جاءت الصحوة الجديدة للحركات الاسلامية والتراثيين كرد فعل لفشل المشروع الناصرى فى صد الغزوة الاستعمارية الجديدة التى تسربت تحت شعار « الانفتاح الاقتصادى » .

لم يكن التراثيون بالطبع وحدهم في الميدان قط ، فقد كان هناك دائما رد نعل يكاد أن يكون النقيض التام للعودة الى السلف . كان هناك دائما من يقول ان تعثر مشروع النهضة العربية أو الاسلامية يعود الى التخلف عن اللحاق بالغرب ، وأن الحل ليس في رفض أسس الحضارة الأوروبية بل في المزيد من الأخذ عنها . كانت دعوة الشيخ محمد عبده في الأساس دعوة الى تطويع التراث لمطالبات الحضارة الحديثة ، وكان من اصطلاح على تسميتهم « بالرواد » من تلاميذ محمد عبده ، من لطفى السيد الى طه حسين وعلى عبد الرازق والعتاد وأحمد أمين ، هم في الأساس دعاة لهذا التطويع ، مع استعداد متفاوت في الدرجة ، ولكنه مدهش في جرأته ، للتضحية بما يقطع به ظاهر النصوص .

كان التيار الماركسي ، الذي بدأ يشتد عوده في الأربعينات ، هو في الأساس فرع من فروع التيار العلماني الذي بدأه لطفى السيد ، لا يختلف عنه الا في أنه كان يستوحى مصدرا آخر من مصادر الفكر الغربي بتأكيد على قضية الصراع الطبقي ، وفي استهائته بالتراث الى حد التجاهل ، ولكنه كان في ماعدا هذا يتفق مع دعاة الاصلاح من العلمانيين في أن تحقيق الاستقلال الحقيقي واستكمال النهضة لا يكون الا باقتفاء خطوات النهضة الأوروبية .

كانت من ملامح التجربة الناصرية خلال العقد الذي شهد أوج انتصارها ( منذ تأميم قناة السويس في ١٩٥٦ الى الهزيمة العسكرية في ١٩٦٧ ) نجاحها المذهل في تجميد الصراع بين هذه التيارات الثلاثة : العلماني الليبرالي ، والعلماني الماركسي ، والتراثي أو السلفي . وليس من الصعب تفسير هذا النجاح الذي أحرزته الناصرية . لقد تبني عبد الناصر بلا شك قضية المصلحين العلمانيين ولكنه حاول ، وبدرجة عالية من النجاح ، ألا يفجر صراعا مباشرا مع التيار الديني . كان انتصار عبد الناصر على السلفيين يجرى في معارك مثالية ، دون اصطدام شامل بهم ، على غير مسلك كمال أتاتورك مثلا ، كما كان احترامه الشكلي للدين واستعداداه لتمييز تجربته عن تجارب الاشتراكية الماركسية ، بتسميتها « الاشتراكية

العربية » حيناً ، وبالحديث عن القيم الروحية حيناً آخر ، عاملاً مساعداً على كبت أو تأجيل صراعه مع السلفيين . في الوقت نفسه نجح عبد الناصر في تأجيل الصراع مع التيار الماركسي ، بتبنيه كثير من شعاراته ، والاستعانة بكثير من رجاله ، وبتطبيق ما اعتبره كثير من الماركسيين سيراً في الاتجاه الصحيح يتطلب فقط مزيداً من القوة وبعض التصحيح .

كانت الحقبة الناصرية اذن حقبة تأجيل الصراع بين التيارات الاصلاحية الثلاثة . وقد توفرت لتجربة عبد الناصر مبررات كافية لهذا التأجيل ، أهمها على الاطلاق ما حققته التجربة من انتصارات حقيقية في تحقيق التنمية التي تتوفر لها درجة عالية من الاستقلال ، اضطر الجميع كارهين أو بطيب خاطر ، الى الاعتراف بها . لم يكن نجاح عبد الناصر في صد الضغط الاستعماري وفي دعم الاتجاه القومي العربي ورفح معدلات التصنيع وتقريب الفوارق بين الطبقات ، مما يمكن لأحد انكاره أياً كان موقفه الايديولوجي . أليس كل هذا ما يطلبه طلاب النهضة من العلمانيين الليبراليين والماركسيين والقرايين على السواء ؟ . واذا كان عبد الناصر قد ضحى بالديمقراطية السياسية ألم يكن من الممكن أن يشفع له في ذلك نجاحه الباهر في كل هذه الجبهات ؟ كان من الممكن اذن تأجيل قضية الديمقراطية ، العزيزة على الليبراليين ، وقضية التطبيق الكامل للاشتراكية ، العزيزة على الماركسيين ، وقضية تطبيق الشريعة الاسلامية ، العزيزة على السلفيين ، طالما بدت التجربة الناصرية حية ومستمرة ، فاذا لم يطق البعض الصبر على تأجيل أى من القضايا الثلاث ، كان من السهل عزله عن الحياة السياسية عزلاً تاماً .

كان انكسار التجربة الناصرية اذن ، في ١٩٦٧ ، ثم انحسارها منذ بداية السبعينات ، كفيلاً بتقجير الصراع من جديد ، وظهرت التيارات الاصلاحية الثلاثة مرة أخرى على السطح ، مستمدة حيوية جديدة من عدة أمور . كانت سنوات الكبت الطويلة في ظل الناصرية أحد هذه العوامل ، ولكن كان أهم من ذلك قشل السبعينات الذريع في كل مجال من المجالات التي حقق فيها عبد الناصر



انقصاراته . لقد كان من المفهوم الصبر على الديكتاتورية في ظل سياسة تثير الاعتزاز الوطنى ازاء الأجنبي ، وتبنى الاقتصاد ، وتقرب بين الطبقات ، فقيم الصبر عليها اذا! فقد كل ذلك ؟ وكان من المفهوم الصبر على تجربة تحاول « بناء الاشتراكية دون اشتراكيين » طالما كان التقدم الذى يحرزه الفلاحون وطوائف واسعة من العمال حقيقيا ، ولكن فيم الصبر على تجربة تعيد الامتيازات الطبقيّة نفسها التى قامت ثورة ١٩٥٢ للقضاء عليها ؟ بل كان من المفهوم أن يكتب التراثيون غيظهم في ظل نجاح باهر لتجربة عبد الناصر العلمانية، فبعد الناصر وان لم يكن مخلصا للتراث ، لم يكن على أية حال بائعا لوطنه . فكيف يكون الصبر على تجربة هى النقيض التام للتمسك بقيم التراث والوطن على السواء ؟

ان الصراع الفكرى الذى نشهده اليوم بين التيارات الثلاثة ليس اذن الا امتدادا لصراع قديم لم تكن سنوات الناصرية الا انقطاعا مؤقتا فيه . والقضية التى تطرحها الاتجاهات الثلاثة هى قضية واحدة ، رغم اختلاف اللغة التى يتكلم بها كل طرف . والسبب الأساسى فى احتدام الصراع من جديد هو الفشل الكامل الذى أسفرت عنه تجربة السبعينات فى مواجهة القضايا الوطنية والقومية الرئيسية كافة .

ولكن مصر والعرب والعالم اليوم ليست هى مصر والعرب والعالم قبل ظهور الناصرية ، ومن الطبيعى أن تنعكس هذه التطورات على موقف التيارات الثلاثة .

فالعلمانيون الليبراليون اكتسبوا قوة جديدة أكبر بكثير مما كان لديهم فى مطلع الخمسينات ، فهم من ناحية لم يعودوا يعانون مما كانوا يعانون منه فى الخمسينات من السجل غير الناصع لتطبيق الديمقراطية البرلمانية منذ الاستقلال ، وقد بعدت هذه التجربة عن الذاكرة ، بل واكتسبت بعض البريق بعد انكسار الناصرية . وهم قد يكتسبون قوة من الزعم بأن فشل التجربة الناصرية كان راجعا الى غياب الديمقراطية ، ومن التقدم التكنولوجى والاقتصادى المذهل الذى

حققه الغرب الرأسمالى بعد الحرب ، ومن انفتاح المعسكر الاشتراكى نفسه على الاقتصاد الرأسمالى ، ومن تأييد شرائح متزايدة من السكان الذين سمح لهم ارتفاع معدل النمو وتدفق إيرادات النفط والهجرة الى أقطاره ، بتغيير نمط تطلعاتهم الى ما لا يتعدى « اللحاق بمستوى المعيشة فى الغرب » .

والسلفيون والتراثيون اكتسبوا بدورهم قوة جديدة من انكسار التجربة الناصرية ، ومن الزعم بأن هذا الانكسار كان نتيجة لعلمانية عبد الناصر وتكره لقواعد الدين ، ومن الزعم أيضا بأننا جربنا كلا من الرأسمالية والاشتراكية فباعت كل منهما بالفشل فلم يبق الا الرجوع للتراث . كما اكتسبوا قوة ، لم تكن فى حساباتهم ، من اقتران التقدم التكنولوجى والاقتصادى فى الغرب برد فعل غاية فى القوة يطرح على التساؤل الحضارة الغربية برمتها ، ويشكك فى جدوى النمو على النمط الغربى، وكفر شرائح متزايدة من الشباب الغربى نفسه بحضارة الاستهلاك ، واتجاه اعداد متزايدة منهم الى التمسك بقيم وتقاليد كان يظن أن الحضارة الغربية قد لفظتها الى الأبد ، واتجاه الفكر الغربى الى فقدان الثقة بتفوقه وتفوق نمط الحياة الغربية على أنماط الحياة فى الحضارات الأخرى .

اكتسب التراثيون قوة جديدة أيضا من أن الانفتاح الجديد على الغرب منذ انكسار الناصرية كانت ملامحه الثقافية والنفسية أشد ضراوة من ملامحه السياسية والاقتصادية ، فاذا بالهجمة الجديدة تحتاج لرد فعل من النوع نفسه . اذ لم تعد التنمية الاقتصادية ولا زيادة القدرة العسكرية بكافية لرد الاعتداء النفسى أو الثقافى ، وأصبح الأمر يحتاج لمواجهة تعصب ثقافى بتعصب ثقافى . لا عجب اذن من تلك الظاهرة الجديدة على الاتجاه السلفى ، وهى نجاحه فى اكتساب عناصر كان المؤلف أن تتضمن الى الاتجاه العلمانى بحكم ثقافتها وتمرسها بالحياة الغربية ، فالتجهت على العكس الى مناصرة التراثيين .

واكتسب التراثيون أيضا أنصارا جددا من بين شرائح اجتماعية

تعرضت لتحول سريع في مستوى دخلها ونمط حياتها بسبب النمو الاقتصادي نفسه وانتشار التعليم في الستينات والسبعينات ، وكان رد فعلها الطبيعي لهذا التحول أن تزداد تمسكا بالقيم الدينية بدلا من أن تتحول عنها ، اما تمسكا بأصول ثابتة في مواجهة رياح التطور السريع ، أو حماية لنفسها من تيارات جديدة لا تفهمها ولا تطمئن اليها . كانت الثورة الايرانية عاملا مساعدا بلا شك ، ولكن نجاح الثورة الايرانية يحتاج هو نفسه الى تفسير قد لا يخرج عن العوامل التي سبق ذكرها .

على العكس من ذلك خرج التيار الماركسي من تجربة الناصرية، ومن تطورات الثلاثين عاما الماضية ، العربية والدولية ، بجراح لم ينته بعد من تضييدها . فعلى الرغم من أن الماركسيين لم يتبنوا الناصرية قط كممثل كامل للاشتراكية الماركسية ، فانهم كلما مر الزمن على التجربة الناصرية ازدادوا حماسا لها وأسفا على انحسارها ، وازداد اتجاه غير الماركسيين الى التسوية بين الناصرية والاشتراكية . كان من الطبيعي اذن أن ينسحب جزء كبير من هزائم الناصرية على الاتجاه الماركسي . ولكن التيار الماركسي عانى أيضا من معظم ما أفاد الليبراليين والسلفيين على السواء . فانفتاح المعسكر الاشتراكي ، بما في ذلك الصين ، على الغرب الرأسمالي ، لم يكن بالقطع ورقة رابحة في يد الفكر الماركسي . وما تولد عن أموال النفط من نمو النهم الاستهلاكي وانفتاح باب الهجرة أمام الساخطين في الأقطار العربية ذات فائض العمالة فرج كروبا لم يكن يظن أن يفرجها غير الاشتراكية .

أصاب الماركسية أيضا ما أصاب مختلف الايديولوجيات الراديكالية من وهن نتيجة للثورة التكنولوجية . فأيا كان رأينا في الزعم بأننا نعيش في عصر « نهاية الايديولوجيات » ، فان هذا الزعم يحقوى على عنصر من الحقيقة لا يمكن انكاره . من الممكن بالطبع القول بأن أي موقف ، حتى اذا كان يرفض الايديولوجيات هو نفسه موقف ايديولوجي . ولكن من الصعب انكار أن للتكنولوجيا الحديثة من المتطلبات السياسية والاقتصادية ما يجعل المطالبة



بالاستقلال الاقتصادي أو التنمية المعتمدة على الذات أكثر صعوبة منها في أي وقت مضى ، ويجعل المفاهيم التقليدية عن الاستغلال الاقتصادي والصراع الطبقي أكثر تعرضا للشك . بل ان الماركسية قد أصبحت أكثر تعرضا من أي وقت مضى ، لأن ينظر اليها على أنها بنت الحضارة الغربية ، وللشكوك وأوجه التجريح نفسها التي تتعرض لها هذه الحضارة برمتها . فمع مرور الزمن على التجارب الاشتراكية واتجاهها أكثر فأكثر الى التنازل عن « خصوصيتها » في مقابل اكتساب المعرفة الفنية الغربية ، وأنماط الاستهلاك والسلوك الشائعة في الغرب ، أصبح مثقفو العالم الثالث أقل استعدادا للتمييز الصارم بين « الغرب الرأسمالي » و « الشرق الاشتراكي » ، وشاع التمييز ، على العكس بين « الشمال والجنوب » ، وأصبح من الصعب أكثر فأكثر ألا تتسحب الانتقادات الموجهة « لحضارة الاستهلاك » أو « للماديات الغربية » على المعسكر الاشتراكي أيضا .

### ٣ - التيارات الإصلاحية الثلاثة

#### ونمط التنمية العربية :

هذه الاتجاهات الثلاثة تمثل ، فيما يبدو لي ، الاتجاهات الفكرية الإنسانية المتنافسة في حلبة الفكر الإصلاحي العربي في الوقت الحاضر ، ولكل منها موقفه المتميز من قضية التنمية أو النهضة .

فالعلمانيون الليبراليون ، اذا استبعدنا منهم أولئك الذين يعبرون عن مصالح ذاتية أكثر مما يعبرون عن فكر اصلاحي ، يرون المشكلة في الأساس في تخلف العرب تخلفا رهيبا عن انجازات الغرب الرأسمالي : في مستوى الدخل والاستهلاك ، في التكنولوجيا المطبقة والتنظيم ، في نظم الحكم والحريات المتاحة ، بل وأيضا في قواعد السلوك وأنماط التفكير . ليس هناك ، في نظر هؤلاء ، من مشكلات العرب ما لا يحله العلم ، والموقف العقلاني ، والتكنولوجيا المتقدمة .

والعلمانيون الماركسيون ليسوا أقل من العلمانيين الليبراليين حماساً للعلم والتكنولوجيا المتقدمة والموقف العقلاني ، ولكنهم يميزون تمييزاً صارماً بين الغرب الرأسمالي و « الغرب » الاشتراكي ، ويرون أن السؤال هو عن يوضع العلم والتكنولوجيا في خدمته : الأقلية أم الغالبية . • يرون المشكلة في تبعية العرب للغرب الرأسمالي ، وخضوع مواردهم للاستغلال الخارجي بمعونة حفنة مستفيدة في الداخل ، والنحل في كسر التبعية وممارسة العرب لارادتهم السياسية والاقتصادية المستقلة لصالح عامة الناس ، ووضع العلم والتكنولوجيا في خدمتهم .

والتراثيون والسلفيون يرون المشكلة في تخلى العرب والمسلمين عن أصول الدين وقواعده ، التي هي صالحة للتطبيق اليوم كقنا كانت دائماً ، وفي اتباعهم لفكر مستورد غريب لا يحقق الخلاص لا في الدنيا ولا في الآخرة ، وفي استبدالهم سحر التكنولوجيا الغربية أو الماركسية المادية بأوامر الله ونواحيه ، وإن الحل هو أقرب للمسلمين مما يتصورون حيث يكمن في التطبيق الصحيح للشرعة .

والتيارات الثلاثة يبادل كل منهما الآخرين الرفض والاستخفاف . فالعلماني الليبرالي يسخر من اصرار الماركسي على فكرة التبعية والدعوة الى الاستقلال الاقتصادي في عالم لم يعد فيه مجال لاستقلال أمة عن أخرى ، ويتهمة باستبدال تبعية لمعسكر بتبعيته لآخر ، ويرفض التضحية بالحرية في سبيل أمل مزعوم في تحقيق المساواة بين من هم بطبيعتهم غير متساوين ، كما يرفض الزعم بأن الدولة أكفاً في تعظيم الدخل من الأفراد المحكومين بمصالحهم الذاتية .

والعلماني الماركسي يسخر من احتقار الليبرالي وعزله للأهداف الاقتصادية عن الهدف الاجتماعي ، ومن زعم الليبرالي أن التنمية السريعة كفيلا بعموم النفع الجميع ، ويفضل نمواً أكثر بطاً إذا أحسن توزيع ثمراته ، ويصر على التمسك بهدف الاستقلال حتى في ظل أكثر الظروف صعوبة ، ويتهمة الليبرالي بأنه مجرد بوق لمصالح الرأسمالية الدولية التي لا تبغى لنا تقدماً أو نهضة ، وتشيع بين

شعوب الدول الفقيرة أنماطا من السلوك والثقافة هي الثمرة الفاسدة  
لحضارة رأسمالية آخذة في الانحلال .

والتراثي أو السلفي يرى في العلماني الليبرالي والماركسي وجهين  
لعملة واحدة رديئة . فالاثنان يضخان هدف التنمية الاقتصادية  
على حساب الخلاص الروحي ، وكلاهما من ثمار حضارة مادية تنكرت  
للدين الذي لا سعادة للإنسان إلا به ، وهما يبحثان عن حلول  
نبقت في أرض غير أرضنا ولا تخاطب حاجتنا ولا تتفق مع تقاليدنا .  
فإذا كان في جعبة الليبرالي أو الماركسي شيء صالح فهو في تراثنا  
أيضا ، فلا حاجة بنا الى استلھام مصدر غيره ، ولكن في تراثنا  
كذلك ما تخلص منه أو تعاديه الرأسمالية والاشتراكية ، ويهيء لنا  
سبيل النهضة .

ولكن العلماني الليبرالي والماركسي يبادلان التراثي أو السلفي  
استخفافا باستخفاف ، وان كانا مع اشتداد عود الحركة السلفية  
يحاولان تجنب غضب العامة فلا يفصحان دائما عن حقيقة شعورهما  
ازاءها . اذ كيف يستقيم ، في نظرهما ، التمسك بالتراث والدعوة  
الى التنمية أو النهضة ؟ ان التراث والتنمية لا يجتمعان ، فالتراث  
قديم ميت والتنمية هي التجديد . التمسك بالتراث تغن بأمجاد  
الماضي والتنمية تخطيط للمستقبل . وهو موقف ميتافيزيقي ، والنهضة  
الحديثة ليس لها أساس الا العلم . التمسك بالتراث يؤكد على  
مانحوزه ولا يحوزه الآخرون ، ومطلب التنمية أو النهضة يؤكد على  
ما نفتقر اليه مما في حوزة الآخرين . والتراث يتكلم عن حاجات  
روحية قد لا تهم الا الاقلية المترفة التي اشبعت حاجاتها المادية  
الاساسية ، والتنمية تثير مشكلة الحاجات العاجلة لدى الغالبية من  
المحرومين . التراثيون يستخفون بمنتجات التكنولوجيا الحديثة ،  
والتنمية قد لا تكون أكثر كثيرا من تطبيق هذه التكنولوجيا الحديثة،  
وهم يتكلمون عن خصوصية موهومة في مواجهة تراث عالمي هو  
ميراث الانسانية كلها ، وعن تقاليد وقيم ثابتة وهي تخضع كأي شيء  
آخر للتطور مع تغير الظروف الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية .



ما هو المخرج من هذا المأزق؟ أين يكمن الامل في أن يرى أصحاب كل موقف أوجه القوة الحقيقية في كل من الموقفين الآخرين، وأن يعترف كل منهم بنقاط ضعفه؟

#### ٤ — كلنا تراثيون ميتافيزيقيون :

دعونا نحاول في البداية أن نحمل أصحاب كل من هذه المواقف على الاعتراف بأنهم ، شأنهم شأن غيرهم ، تراثيون وميتافيزيقيون حتى العظام . لن نجد صعوبة بالطبع في حفز السلفيين على ذلك ، فهم يحملون لواء « التراث » ويجدون في ميتافيزيقيتهم مصدر اعتزاز وفخر وليس سببا للاعتذار . ولكن ليس هذا حال الموقفين الآخرين .

فكل من العلماني الليبرالي والعلمانى الماركسى يزعم أنه يقدم لنا أفكارا علمية هي ميراث الناس جميعا ، ساهمت في بنائه الانسانية كلها على مراحل تطورها ، ولا تحمل بصمات ثقافة أو حضارة بعينها أكثر مما تحمل بصمات غيرها . فميراث العلماني الليبرالي أو الماركسى هو اذن ميراث مجرد عن خصائص أمة بعينها أو نوازعها أو طموحاتها ، ( أو هكذا قالوا ) ، وهو ميراثنا كما هو ميراث غيرنا . انه ثمرة تقدم العقل البشرى ، صادف أن ساهمت فيه أوروبا بأكبر نصيب ، ولكنه ليس بسبب ذلك تراث أوروبا وحدها بالمعنى نفسه الذى نعتبر به الشعر العربى أو المعمار الاسلامى مثلا تراثا عربيا أو اسلاميا . هذا التراث الانسانى متاح أمامنا ، علينا أن ننهل منه دون تردد أو تعصب ، فهو مجرد عن ظروف الزمان والمكان . وقد ساهم العرب على أية حال فيه بنصيب ، فلا معنى للتوجس ، أو التردد في الافادة ، منه .

والذى يدعو العلماني الليبرالي أو الماركسى الى الاخذ عنه والاستفادة منه ليس هو على أى حال آداب الغرب أو فنونه أو قيمه أو أنماط سلوكه ، فهذه بالفعل قد تحمل بصمات الثقافة التى نشأت فى ظلها ، وانما الذى يدعوان اليه هو النتاج العلمى الطبيعى

أو الاجتماعي ، وهو نتاج محايد مجرد من الاحكام القيمية والميتافيزيقية ، ومن ثم يصلح للعربي أو المسلم صلاحيته للاوروبي أو الامريكى . ليس هناك اذن فى نظر العلمانى الليبرالى غير علم طبيعى واحد وتكنولوجيا واحدة ، الاحداث منهما يجب الاقدم ويلغيه ، كما أنه ليس هناك فى نظر العلمانى الماركسى غير علم اجتماع واحد ، يحدد قوانين تطور المجتمعات المتقدم والمتخلف منها على السواء .

وفى رأى أن أصحاب الموقف العلمانى بشقيه قد غالوا فى ادعاء العلمية والموضوعية والعمومية الى درجة الشطط ، ان من السهل انتقاد الماركسيين المتعصبين من الزاوية نفسها التى يوجهون هم اتهامهم منها الى السلفيين المترمتين ، وأن نلفت النظر الى الشبه بين تقديس أولئك للنصوص الماركسية والتراث الماركسى وترديدهم للكليشيهات الماركسية المحفوظة ، وبين تقديس السلفيين لتراثهم ونصوصهم . ولكن الامر لا يقتصر على مجرد الالتزام الحرفى بالنصوص وفقدان الروح النقدية فى معاملة التراث ، بل يتعدى ذلك الى امكان وصف كثير من المواقف الماركسية بالميتافيزيقية ، بمعنى الالتجاء الى اصدار الاحكام الغيبية أو القيمية التى لايمكن الجزم بصحتها أو خطئها بالرجوع الى الواقع .

ان من الممكن الزعم مثلا بأن الفلسفة المادية الماركسية هى على قدم المساواة مع الموقف الدينى من حيث اعتماد كل منهما على موقف ميتافيزيقى مسبق من قضية أسبقية المادة على الفكر أو الفكر على المادة . ومن الممكن أيضا الزعم بأن كثيرا من الافكار الفلسفية الماركسية عن التناقض وحتمية الصراع أو التطور الكمي والكيفى ، وان كانت تقدم نظرة خصبة ومثيرة الى العالم والتاريخ ، فهى لا تزيد عن كونها نظرة خاصة الى الواقع ليس هناك أى سند علمى لها ، وقد تكون أقرب الى الشعور منها الى العلم . والماركسية وإن كانت قد قدمت خدمة جليلة بتأكيداتها على أهمية العامل الاقتصادى فى التاريخ ، ردت تحيزاتنا الخاصة وهى تقسم التاريخ الى مراحل حتمية ، أو هى تحاول فرض مفهوم جامد للاستغلال

والقهر على كل مراحل التاريخ السابقة أو اللاحقة • لا نريد أن نغمط الماركسية فضلها في كل هذه المجالات ، ولكننا نريد فقط أن نؤكد على أنها ، سواء في الفلسفة أو التاريخ أو الاقتصاد ، قد التزمت بأحكام قيمية مسبقة صادرة من موقف أخلاقي أو سياسي قد نشاركها فيه أو لا نشاركها ، ولكننا لا يمكننا الزعم بأنه جاء نتيجة لاستقراء صارم للواقع • للماركسية إذن ألف سبب للتردد قبل أن توجه سخريتها الى السلفيين والتراثيين والميتافيزيقيين ، فهي بدورها سلفية وتراثية وميتافيزيقية ، وسر جاذبيتها ليس هو بالضبط التزامها الصارم بالروح العلمية بل موقفها الاخلاقي والسياسي المناصر للغالبية من بسطاء الناس •

ان من الممكن توجيه الانتقاد نفسه الى العلماني الليبرالي على الرغم من زهوه المفرط بتخلصه من غيبيات الدين والماركسية على السواء • ففي مجال « العلوم » الاجتماعية والانسانية يحق للمرء أن يتساءل عن مدى نجاح التراث الغربي في التخلص من الاحكام المسبقة التي لا سند لها من العلم ، وعمما اذا كان يدأب على تقديم ثمرات أحكامه وقيمه النابعة من ثقافة الغرب الخاصة ونظرتة الخاصة الى الله والانسان والطبيعة ، وكأنها ثمرات تقدم الفكر الانساني المجرد • على أي أساس من العلم مثلا يستند الفصل الذي أجراه ميكيافيللي بين السياسة والاخلاق ، أو التقليد الديمقراطي الغربي في اعتبار الناس جميعا متساوين بالطبيعة ، وان للفرد الواحد صوتا واحدا بصرف النظر عن دخله أو مركزه الاجتماعي ، أو ان حق الملكية الفردية لا يجوز المساس به ، أو ان حق الفرد في استهلاك ما يشاء لا يجوز تقييده ، وان حق المنتج في تكيف رغبات المستهلكين لا يجوز تقييده أيضا ؟ وعلى أي أساس من العلم يستند تبني الدولة لهدف تعظيم معدل النمو ، أو انتاج الطائرة الاسرع من الصوت ، أو غزو الفضاء قبل سد بعض الحاجات الاساسية ؟ وما هو الاساس العلمي للاعتقاد بأن التكنولوجيا الحديثة كفيلة بحل المشكلات الناجمة عن التكنولوجيا القديمة وان تاريخ الانسان هو تاريخ التقدم البشري وان كل مرحلة تاريخية هي



بالضرورة « أعلى » من سابقتها ، وانه كلما ازدادت درجة اليقين في التنبؤ بالمستقبل ازدادت سعادة الانسان ، وانه كلما اتسع نطاق حرية الاختيار المتاحة للفرد ازدادت رفاهيته ؟ على أى أساس من العلم أيضا تستند فلسفة التربية الغربية القائمة على اتاحة أكبر قدر من الحرية للطفل في التعبير عن أهوائه ؟ وتنمية روح الاستقلال لديه ، أو اعتبار زيادة ساعات الفراغ الموجهة لممارسة النشاط الرياضي أو حتى لمجرد تشجيعه ، أكثر تحقيقا للرفاهية بالضرورة من القيام بنشاط انتاجي ؟ أو اعتبار النفع المادى المتولد عن تطبيق التكنولوجيا الحديثة أكبر ، بالضرورة ، من أى خسارة اجتماعية أو نفسية قد تقترب عليه ؟ ان من الممكن مضاعفة هذه الامثلة الى ما لا نهاية للتدليل على أن ما يقدم الينا على أنه من ثمرات التقدم العلمى أو من سمات مرحلة « أعلى » من التطور لا يزيد فى كثير من الاحيان على أن يكون تعبيرات عن مواقف أخلاقية أو قيمية أو ميتافيزيقية ليس لها أدنى صلة بالعلم . ولكن المفتونين بحضارة الغرب يصرون مع ذلك على نقل كل ذلك باسم نقل « العلم الغربى والتكنولوجيا الغربية » وهم بهذا لا ينقلون ثمرات التقدم البشرى بل تراثا خاصا جدا لثقافة بعينها . انهم لا يضحون بالتراث من أجل العلم ، وانما فقط يستبدلون تراثا بـتراث .

ان العلمانيين الليبراليين والماركسيين يسخرون من التراثى السلفى عندما يدعو الى تطبيق الشريعة ، فيزعمون بضرورة فصل الدين عن الدولة . ولكنهم هم لم يفعلوا ذلك قط . فمن يستطيع الزعم أن الدولة التى تحمل لواء الماركسية تخلت عن سيطرة الغيبيات الماركسية على الدولة : سياسة وقوانين وثقافة ؟ والليبرالية الغربية ليست أسعد حظا وان كانت أكثر ادعاء ، فتقديس العلم والتكنولوجيا المتقدمة قد تحول فى الدول الليبرالية الى دين وميتافيزيقيا ، لها كهنتها وطقوسها التى يقبلها الناس كبديهيات ولا يسمح لاحد ، أو لا يسمح أحد لنفسه ، بالخروج عليها . فتوليد الطاقة النووية يغض البصر عن كل أخطاره فى سبيل مغانمه المادية ، والبطالة

تهون في سبيل مضاعفة الانتاج ، وما لا يمكن قياسه وحسابه يخضع لقياس صوري في حساب المنافع والنفقات لكي تعطى بركة العلم لمشروعات يراد - بناء على حكم مسبق ، ومصالح خاصة - تنفيذها . وشعوذة المحللين النفسيين تغتفر باسم العلم ، وتقحم الرياضيات على علوم قديمة وحديثة لا ضفاء صفة القدسية على بحوث باللغة التفاهة ، وتبدد ملايين الجنيهات أو الدولارات لتمويل بحوث تدعى القدرة على التنبؤ بالمستقبل وهي تنتسب الى أعمال التجسيم بأكثر مما تنتسب الى العلم ، والاثار الجانبية للدوية وأخطار التلوث تتحمل تحت شعار الامل في مزيد من الاحكام والسيطرة على المستقبل ، والعلوم الطبيعية تفرض على التلاميذ في المدارس على حساب الاداب والانسانيات باسم التقدم العلمي . وتطرح كل هذه القضايا في ديمقراطية صورية ( أو لا تطرح على الاطلاق ) بينما الاحكام صادرة مقدما ، وكل وسائل الاعلام مكرسة لترسيخ الاعتقاد بصحتها .

ان من حق التراثي السلفي أن يرد على من يدعوه الى فصل الدين عن الدولة بأن على الآخرين ، ان استطاعوا ، أن يفصلوا دولتهم أيضا عن ديانتهم الجديدة ، وان ديانتهم ليست بأفضل من ديانتنا .

ان ما أذهب اليه من القول بأننا « كلنا تراثيون وميتافيزيقيون » بما في ذلك الزاعمون بالموضوعية المطلقة للعلم الغربي وحياد التكنولوجيا وعلمية الماركسية ، ليس القصد منه « تحقيق » الجميع ، بل هو دعوة الى الاعتراف بأن التمسك بالتراث ، أي تراث ، والالتزام بموقف ميتافيزيقي ، أيا كان نوعه ، هو موقف انساني لا مفر منه ، وانه قدر كل منا المحتوم ، ولا يجوز لنا التشدد بعكس ذلك .

« ان الناس يمكن أن يعبدوا الحيوانات ، أو الاشجار ، أو الاصنام ، أو الذهب ، أو الحجر ، أو الها غير مرئي ، أو قديسا زاهدا أو زعيما داهية . انهم قد يعبدون أسلافهم أو أمتهم . أو طبقتهم أو حزبهم . قد يعبدون المال أو النجاح . وديانتهم قد تؤدي الى اشاعة المحبة بينهم وقد تقضي عليها ، قد تؤدي بهم

الى الخنوع والخضوع أو الى التضامن والتعاضد . قد تؤدي الى تنمية قدرتهم على التفكير الرشيد أو تشلها . وقد يكون الناس على وعى بأنهم مؤمنون بعقيدة تنتمي الى ما وراء الواقع المحسوس ولكنهم قد يظنون أن لا ديانة لهم . ويفسرون هذا الشعور بالولاء والانتماء والانصياع لما يظنونه أهدافا دنيوية ، كالسلطة أو المال أو النجاح ، على أنه مجرد انكباب على ما هو عملي وملائم ونافع . ان المسألة ليست مسألة : دين أو لا دين ؟ بل أى نوع من الدين ؟ أهو دين يشجع على النمو الانساني واطلاق عقال القدرات التي يمتاز بها الانسان وحده ، أم يشل هذا النمو ويقف في سبيله » (١) .

هكذا يكتب بحق ايريك فروم ، وهو يقدم لنا أيضا التفسير الشيق التالي لاحتمية الميكانيزيما ، وان لم يكن يسميها هذا الاسم: « . . . ان الجنس البشري يمكن تحديد نشأته بتلك المرحلة من مراحل التطور التي بلغت عندها النزعات الفطرية حدها الأدنى وبلغ تطور المخ حده الأقصى . ان هذه التركيبة من حد أدنى من النزعات الفطرية وحد أقصى من تطور المخ ، لم تحدث قط في مراحل التطور السابقة ، وشكل ظهورها ، من الناحية البيولوجية ، ظاهرة جديدة كل الجدة . وقد أدى هذا الافتقار الى القدرة على التصرف بدافع الغرائز مع امتلاك القدرة ، في الوقت نفسه ، على الوعي بالذات ، وعلى التفكير والتخيل . . . الى احتياج الجنس البشري من أجل استمرار بقائه الى أن يكون له « مركز توجه » أو « موضوعا للولاء » . فبدون « خريطة » للعالم الطبيعي والاجتماعي الذي نعيش فيه ، أو صورة للعالم يتحدد مركزنا فيها ، وذات بناء محدد ومتسق ، يضرب الناس بالاضطراب التام ، ويفقدون القدرة على التصرف تصرفات متسقة وذات هدف . اذ من دون مثل هذه « الخريطة » لا يمكن لاحد أن يحدد اتجاهه ، أو أن يعثر على نقطة ثابتة تسمح له بتنظيم وترتيب كل انطباعاته التي تقف اليه من العالم الخارجي . ان العالم لا يكتب معنى بالنسبة لنا ، ولا يمكن



أن نشعر بأن أفكارنا عنه يقينية ، الا من خلال اجماع من حولنا .  
قد تكون هذه « الخريطة » خاطئة ، ولكنها تحقق بالرغم من  
ذلك وظيفتها النفسية . على أن هذه « الخريطة » لم يحدث قط  
أن كانت خاطئة تماما ولا صائبة تماما . لقد كانت دائما خطوة  
تقريبية فقط ولكن بدرجة كافية ، لتفسير ما يحيط بنا من  
ظواهر وتضمن لنا استمرارنا في الحياة ... ان الحقيقة المفتحة  
للنظر هي أنه ليس هناك من ثقافة Culture خلت من « مركز  
التوجه » هذا الذي نتحدث عنه ، وهذا القول صحيح أيضا  
بالنسبة للأفراد . انك كثيرا ما تجد من الأفراد من يزعم أنه ليس  
لديه مثل هذا التصور الشامل للحياة أو العالم ، ومن يعتقدون  
أنهم يتصرفون ازاء كل ظاهرة أو حادثة من حوادث الحياة ، حالة  
بحالة ، على النحو الذي يهديهم اليه عقلهم . ولكن من السهل أن  
نبين أن هؤلاء انما فقط يأخذون فلسفتهم في الحياة كبدئية من  
البديهيات ، لأنها في نظرهم ليست الا « المنطق السليم » وحده ،  
وهم لا يعون ولا يدركون أن كل أفكارهم انما تستند في الحقيقة الى  
أساس مشترك وشائع في مجتمعهم له « مركز توجه » واحد . ان  
هؤلاء الأشخاص تجدهم اذا ووجهوا بنظرة الى الحياة مخالفة تماما  
لنظرتهم ، يصفونها بأنها « جنونية » أو لا « عقلانية » أو  
« طفولية » ، بينما يعتبرون أنفسهم أنهم لم يفكروا الا  
بالمناطق ... » (١) .

#### • — كلنا أيضا مقلدون :

ليس في تبني موقف ميتافيزيقي اذن مايستوجب الاعتذار .  
وانما الذي يستوجب الاعتذار هو أننا كلنا ، فضلا عن ذلك ،  
مقلدون . وهنا أيضا نجد أن التهمة الموجهة الى السلفين هي تهمة  
ظلمة ، لا لانهم لا يستحقونها ولكن لان الذين يوجهونها اليهم هم  
أيضا مقلدون ، وان كان « السلف الصالح » في حالة هؤلاء كلهم من  
الأوروبيين .

---

(١) المصدر نفسه ، ص ١٢٦ — ١٢٧ .

ان معاملة الماركسيين للنصوص الاساسية في الماركسية لا تحتاج الى افاضة ، حتى ولو كانت هذه النصوص غاية في الركاقة أو الغموض أو عدم الملاءمة للسياق الذي تستخدم فيه . والقدسية التي يضيفها الماركسيون على زعمائهم لا تقل عن تلك التي يضيفها المسمون بالسلفيين على الانبياء والصحابة . وأية محاولة للخروج على قواعد الماركسية الاساسية تعامل معاملة البدع والضلالات . وزعم السلفيين بملاءمة نصوصهم لكل زمان ومكان ، ومحاولة اعطاء النصوص معانى تخالف مخالفة صريحة لظاهرها ، يقابله زعم مماثل من جانب الماركسيين . والماركسية تبدو في كتابات الماركسيين ، كما يقول سارتر : « وكأن كلا منهم يعيد اختراعها في كتاباته ، واذا بالماركسية هي لا تريد حرفا » (١) .

ولكن التقليد الاعمى لا يقتصر بأى حال على العلمانيين من الماركسيين . فأتباع العلمانية الليبرالية ، وان كانوا أكثر جرأة في تعاملهم مع نصوص مفكرى اليونان أو عصر النهضة أو عصر التنوير أو أقطاب الفكر الغربى الحديث ، يقدمون كل ذلك إلينا على أنه صالح لنا بمقدار صلاحيته لاهله وعصره . والعصور الوسيطة أو المظلمة فى نظر أوروبا تصبح لدينا أيضا عصورا وسيطة أو مظلمة مع أننا لا نعرف عصرًا أكثر ضياء منها ولا نعرف بالضبط ما الذى تتوسطه من تاريخنا . وعصور التنوير والنهضة لدينا تحسب بدايتها من بداية اتصالنا بالغرب ، ويقدر كتابنا ومصلحونا أو يخسف قدرهم بمقدار تشربهم بحضارة الغرب . وما يعتبره الغرب دررا أدبية وفنية ، ليس فقط لبراعة فنه وانما أيضا لاتفاقه مع تقاليد الحضارة التى نشأ فيها وأذواقها ، نطالب نحن أيضا باعتباره دررا أدبية وفنية مع تضاربه الصارخ مع مزاجنا ونمط حياتنا ، ونطالب بتغيير مزاجنا وأذواقنا نفسها حتى نستسيغ هذه الدرر . وتقسيم الاقتصاديين وعلماء الاجتماع للتطور الاقتصادى أو الاجتماعى الى مراحل طبقا لما حدث فى الغرب ، يصلح تقسيما لنمونا الاقتصادى والاجتماعى أيضا . وما يمكن قياسه فى الغرب

---

Jean Paul Sartre, The Problem of Method, (London : (١)  
Methuen, 1963), pp. 50-51 .

يتعين علينا محاولة قياسه في مجتمعاتنا أيضا مهما كان ذلك مستعصيا • والالات ووسائل الانتاج وسبل المواصلات وأنماط السلع وأحجام المدن التي نشأت استجابة لحاجات الغرب الخاصة في لحظات تاريخية معينة تنقل اليها ، دون وعى بمدى حاجتنا اليها وملاءمتها للبيئة التي نعيش فيها • فاذا لم يكن هذا هو التقليد الاعمى فماذا يكون ؟ وأين من هذا دعوة السلفيين الى اتباع السنة أو اقتفاء أثر الصحابة الا أن هؤلاء يقرون بسلفيتهم ويعتزون بدعوتهم الى التقليد حيث يزعم الاخرون بأنهم « عصريون » يستوحون حاجات العصر ومتطلباته ، في حين ان ما يسمونه بحاجات العصر ومتطلباته قد فرض هو نفسه عليهم كما فرضت عليهم أساليب الوفاء بها •

فاذا كنا جميعا حقا تراثيين وميتافيزيقيين ومقلدين ، فمن أين تأتي أحدا الجرأة أن يرمى الآخرين بحجر ؟ انما يحق ذلك فقط لصاحب الفكر المبدع • الذي يستلهم حاجات وطنه وعصره ، كما يحددها أبناء هذا الوطن في هذا العصر ، ويدين بالولاء للميتافيزيقيا ، أو نظام القيم والمعتقدات ، التي يدين بالولاء لها أبناء قومه ، ولكنه لا يستقى من تراثه ولا من تراث الآخرين الا ما كان مساعدا على نهضة أمته •

اذا كان الامر كذلك فائنا مضطرون للاعتراف بأنه لا يبدو لنا أى تيار من التيارات الاصلاحية الثلاثة المطروحة على ساحة الفكر العربى اليوم جديرا بهذا الوصف • فالعلمانى الليبرالى الذى يتصور أنه يدعو « للمعاصرة » ويستجيب لحاجات العصر لا يسمح لخياله قط بأن يتصور حاجات وأساليب لأشباعها تختلف عما تفتق عنه خيال الغرب وتجربته ، سواء تعلق ذلك بأساليب الحكم أو نمط التنمية أو أنماط السلوك والعلاقات الاجتماعية • والعلمانى الماركسى لا يختلف فى الحقيقة عنه الا فى موقفه من قضية توزيع الدخل وملكىة وسائل الانتاج ، ومن ثم يبدو عاجزا بدوره عن تصور نمط مختلف للتنمية • وكأن أقصى مناه أن يكرر العرب تجربة الغرب فى تحقيق نهضة صناعية دون أن تقتزن بظلم فى التوزيع • وكلاهما ينظر



الى نظام القيم والمعتقدات الذي تتبناه شعوبهم اما على أنه معوق للنهضة أو على أنه من الاثریات الجديرة بالعرض في المتاحف .

أما التيار السلفى أو التراثى ، فانه وان كان مرشحا للابـداع أكثر من غيره ، بحكم ثقته بتراث أمته واعترازه به ونفوره الطبيعى من تقليد الاجنبى ، فانه يبدو لنا وكأنه يضع فرصته الذهبية في تحقيق هذا الابداع .

فالغالبية العظمى من دعاة التمسك بالتراث في الوقت الحاضر يفهمون التراث فهما يكاد أن يكون النقيض التام للمفهوم الضرورى لاحداث النهضة . فهم تارة يحاولون أن يقحموا على التراث معانى عصرية هو برىء منها ، فيسيئون اليه اذ يظنون أنهم يحسنون به . اذ أنه اذا صح أن قيمة التراث هي في مجاراته للاشتراكية أو الليبرالية ، أو في تتبوءاته بمنجزات العلم الحديث ، أو في سبقه لهذه النظرية الغربية أو تلك ، فلماذا اضاعة الوقت في حديث مبهم ، حيث يوجد البحث الفصل الدقيق في التراث الغربى الحديث ؟ وهم تارة يصرون على أن كل ما صلح به الماضى لابد من أن يصلح به أيضا الحاضر والمستقبل ، ناسين أن هذا يصلح فقط طالما ظل التراث قوة مؤثرة في حياة الناس ومنظما لقواعدها ، يتطور فهمهم له مع تطور أنماط حياتهم وسلوكهم ، فلا يمثل هذا التطور خروجا على التراث بل اثراء مستمرا له . فما بالك وقد حدث ذلك الانقطاع الرهيب بين العرب والمسلمين وبين تراثهم ، ووضعوه هم في المتاحف حتى قبل أن تجبرهم موجات التغريب على ذلك ؟ ان هذا الانقطاع الطويل بين حياة العرب الواقعية وبين تراثهم لابد من أن يكون له ثمن ، لا يتمثل في طرحه والاستغناء عنه كما يزعم العلمانيون ، وانما في ضرورة البحث عن صيغة عبقرية ، من النوع الذى حاوله الشيخ محمد عبده ، تحاول وصل ما انقطع من دون أن نتجاهل مشكلات العصر ، ولكن أيضا من دون أن نتنكر للتراث أو نستخف به .

ان هذين الموقفين الساذجين اللذين يتخذهما كثير من السلفيين :

محاولة اسباج معان غصرية على التراث لا يحتملها ولا تحتمله ، أو محاولة تجاهل مشكلات العصر تجاهلا تاما والتظاهر بعدم وجودها ، مما اللذان جلبنا علي السلفى ، هذا الاستخفاف وسوء الظن من جانب العلمانيين . فهو بهذا يبدو لهم لا كطالب نهضة ، وانما كعموق لها لا تستحثه الرغبة فى انتشار العرب أو المسلمين مما هم فيه من ترد وسوء حال ، بقدر ما يحكمه حماس عاطفى لفترة ذهبية من التاريخ ، يهيب له الولاء لها راحة نفسية و خلاصا فرديا .

#### ٦ — معنى التراث لطالبي النهضة :

فطالب التنمية أو النهضة أو الابداع لا ينظر الى التراث كنهاية المطاف بل كنقطة للبداية . كما كان هذا التراث نفسه نقطة بداية رائعة لبناء حضارة العرب ابان نهضتهم الاولى ، وكما كان تراث الاوروبيين نقطة بداية لعصر النهضة الاوروبية ، وكما يحاول الصينيون اليوم استلهم تراثهم لبناء نهضتهم الجديدة . ولو اعتبر العرب فى القرون الخمسة الاولى التالية للهجرة ، عصر الرسول والصحابة نهاية المطاف ونهاية الكمال فى تنظيم أمور دولتهم ، ما شيدوا مدينة ولا طوروا علوما ولا ابتدعوا فلسفة ولا بنوا معمارا . ولكنهم أيضا لم يدشنوا حضارتهم الجديدة بالوقوف لاعلان استخفافهم بالماضى والحاجة الى تعطيل التراث أو الخروج عليه . فلو فعلوا ، كما يفعل بنا العلمانيون اليوم ، لعجزوا أيضا ، كعجزنا ، عن تشييد مدينة وبناء حضارة . وانما كان القرآن وتراث النبى والصحابة نقطة بداية لكل علومهم وفلسفاتهم وآدابهم . فاذا كانوا قد أخذوا عن الآخرين واستقوا منهم بعض علومهم ، فأنهم لم يسمحوا لانفسهم قط بأن يشككوا فى صلاحية التراث لاستيعاب كل ذلك .

وطالب التنمية أو النهضة لا ينظر الى التراث وكأنه يشمل الدين وحده ، ولا الاسلام وحده ، اذ أن معنى التراث لطالبي النهضة يجب أن يتحدد وفقا لنوع الخطر الذى يهدد هذه النهضة ويعوق تحقيقها . والذى يتعرض للتهديد اليوم ليس هو بالضبط ما كان يتعرض للتهديد أيام الحروب الصليبية مثلا ، بل هو جماع مقومات هذه

الامة وثقافتها وقيمتها ، والدين ليس الا واحدا من هذه المقومات وان كان أهم ينبوع من ينبوعها . والقبطى المصرى ، والمسيحى البنائى ، يتعرضان للتديد نفسه الذى يتعرض له المسلم ، وقد دخل الاسلام فى تشكيل ثقافة كل منهما وقيمه بما لا يقل عن دوره فى تشكيل ثقافة المسلم وقيمه . ليس هذا الموقف مجرد موقف توفيقى يحاول جمع الصفوف وتعبئة الجهد من الجميع ، ولكنه محاولة لحماية التيار التراثى من الوقوع فى عزلة قاتلة ومن التعصب والتفوق داخل الذات ، كما أنه محاولة لحماية قيم أصيلة تتجاوز نطاق الدين ولكنها تمثل أيضا عناصر أساسية فى ثقافتنا القومية . فاذا قيل ان التعصب هو نفسه شرط من شروط النهضة ، ومحاولة ارضاء الجميع لابد من أن تنتهى بميوعة الهدف واهدار القضية ، أجبت بأن حضارة العرب ابان ازدهارها استطاعت أن تقدم هذه الصيغة المثلى التى تجمع بين التعصب والتسامح . وانها فتحت صدرها لمساهمات رفيعة من أشخاص من مختلف الاديان والملة ، ولم يفت هذا فى ع ضد الحضارة العربية بل زادها ثراء ، كما أنه لم يضعف من تعصب المسلم لدينه وتسليمه بصحته .

وطالب التنمية أو النهضة ليس بحاجة الى الزعم بأن تراثه هو أسمى تراث عرفته البشرية ، وأنه فى كل ميدان من الميادين قد تفوق على غيره . فالاعتزاز بالنفس ليس من شروط الاعتقاد بأنك أسمى الناس جميعا ، ولكنه يشترط فقط اعتزازك باختلافك عن الآخرين والاعتقاد بحقك فى هذا الاختلاف . فاعتقاد العلمانى الساذج بتفوق الاداب والفنون الغربية على الاداب والفنون العربية أو الاسلامية ، ويتفوق أنماط السلوك الغربية على أنماط سلوكنا ، يقابله اعتقاد السلفى الساذج بأن العكس دائما هو الصحيح . فيزعم مثلا أن تراثنا يحقق التوازن الامثل بين المادية والروحانية، أو أن ديمقراطيتنا هى الديمقراطية المثلى ، أو أن عدالتنا الاجتماعية أرقى أصناف العدالة . ان مثل هذا القول لا هو صحيح بالضرورة ولا نحن بحاجة اليه . وانما نحتاج الى التمسك باختياراتنا القيمية ليس لانها أفضل الاختيارات لاي شعب وفى أى عصر ، بل لمجرد أنها اختياراتنا نحن الاكثر اتفاقا مع واقعنا أو طباعتنا .



بل ان نظرة طالب النهضة الى التراث تتطلب ألا يعتبر كل الدين « تراثا » . الاسلام بالطبع هو من تراثى كمسلم ، ولكن ليس كل ما طرأ على الاسلام من تطور عبر تاريخه الطويل ومن مختلف الاقطار والثقافات هو من تراثنا كأمة . ان تاريخ أمى وأبى هو جزء من تراثى وتكوينى العقلى والنفسى ، ولكن لا أحد يحق له مطالبى بأن أدخل كل تجارب أمى وأبى فى مكونات مستقبلى . ان التراث المطلوب التمسك به كنقطة انطلاق للمستقبل ليس هو القواعد القانونية المنظمة لسلوك الناس ، بل ولا القواعد الاخلاقية التى تتطور مع الزمن وتختلف من بيئة لآخرى ، وانما هو الثابت من القيم التى انبثقت عنها هذه القواعد ، والتى استعصى على الزمن وتطور الظروف تغييرها . فأنا أخون تراث أبى وأمى اذا تنكرت للحتى القومية مثلا ، ولكنى لا أخونه اذا صرفت النظر عن بعض أنماط سلوكهما وعاداتهما . ان التراث المطلوب التمسك به لاجداث النهضة هو فقط ذلك الجزء الحى من التاريخ الذى مازال يدخل فى تكويننا النفسى والخلقى ، ومن ثم يتجاوز التراث الندينى ولا يشمل كله .

ليس من المفيد اذن طرح قضية الموقف من التراث على أنها قضية اختيار بين « الواهد والموروث » . فالوافد فى فترة ما قد يكون الان من تراثى ، وان كان أصلا من تراث غيرى ، وليس كل ما خلفه لى الماضى جزءا من « تراثى » ، وان كان أصلا من تراث أجدادى . بل القضية هى قضية الاختيار بين التقليد والابداع . والتقليد مرفوض سواء كان للوافد أو الموروث ، وان كان الابداع لا يمكن أن ينطلق الا من التراث .

## ٧ — لماذا كان احترام التراث شرطا

### لابتداع نمط جديد للتنمية ؟

ان لدى سببين على الاقل للاعتقاد بأن احترام التراث شرط من شروط الابداع . الاول يكاد أن يكون بديهيا . فالتراث بالمعنى

الذى حاولنا تحديده ، حيث لا يشير الى الماضى برمته ولا يستبعد الحاضر برمته ، لا يزيد كثيرا أو يقل كثيرا عن جماع مقومات شخصية الامة التى تحاول النهوض • ومن ثم فان احترام الامة لتراثها هو احترامها لذاتها ، والاستخفاف بالتراث هو الاستخفاف بالنفس • والامة التى لا تكف عن تحقير ذاتها فى مقارنة مستمرة بالآخرين ، شأنها فى ذلك شأن الفرد ، لا يمكن فى أحسن الاحوال الا أن تكون « مقلدا كفوًا » ولكنها تفقد قدرتها على الابداع •

« •• ان هذا الميل فى النفس الى انكار الانسان لماضيه واعترافه بأن آباءه كانوا سافلين ، وانه هو يريد أن يبرأ منهم ، لا يصدر الا عن السفلى الخسيس ، الوضع النفس ، أو عن الذى يشعر أنه فى وسط قومه دنىء الاصل ، فيسعى هو فى انكار أصل أمته بأسرها ، لأنه يعلم نفسه منها بمكان خسيس ليس له نصيب من تلك الأصالة ، وهو مخالف لسنن الكون الطبيعية التى جعلت فى كل أمة ميلا طبيعيا للاحتفاظ بمقوماتها ومشخصاتها من لغة وعقيدة وعادة وطعام وشراب وسكنى وغير ذلك الا ما ثبت ضرره » (١) •

ويقول شكيب أرسلان أيضا :

« لماذا ترى أعظم شبان اليهود رقيا عصريا يجاهدون فى احياء اللغة العبرية التى لا يعرف مبدأ تاريخها لتوغلها فى القدم ، ولا يقال عنهم أنهم رجعيون ومتأخرون وقهقريون ؟ ••• ( وهم ) أشد الناس أخذا بمبادئ العلم الحديث والحضارة العصرية ••• كل قوم يعتصمون بدينهم ومقومات ملتهم ومشخصات قومهم الموروثة ولا ينبذون بهذه الالقاب الا المسلمون ! ••• جميع هؤلاء الخلائق تعلموا وتقدموا وترقوا وعلوا وطاروا فى السماء ، والمسيحي منهم باق على انجيله وتقاليده الكنسية ، واليهودى باق على وثنه وأرزه المقدس ، وكل حزب غرح بما لديه ، وهذا المسلم المسكين يستحيل أن يترقى الا اذا رمى بقرآنه وعقيدته ومآخذه ومتاركة ومنازعه

---

(١) شكيب أرسلان ، لماذا تأخر المسلمون ولماذا تقدم غيرهم ؟  
( بيروت : دار مكتبة الحياة ، ١٩٦٥ ) ، ص ٨٨ .

ومشاربه ولباسه وفراشه وطعامه وشرابه وأدبه وطربه ...  
وهؤلاء اليابانيون هم وثنئون ... فلا كانت الوثنية سبب تأخرهم  
الماضي ولا هي سبب تقدمهم الحاضر .. واعتقاد عامتهم في وجود  
حصان مقدس يركبه الاله فلان لم يقف حائلا دون تقدمهم ...  
ليست الدبابات والطائرات والرشاشات هي التي تبعث العزائم وتوقد  
نيران الحمية في صفوف البشر ، بل الحمية والعزيمة والنجدة هي  
التي تأتي بالطائرات والدبابات ... » (١) .

وأما السبب الثانى فهو أن من الخطأ الفادح التهوين من أثر  
الاستخفاف بالاشكال أو الطقوس وطرق التعبير بدعوى أن المهم هو  
« المضمون » أو « المحتوى » ، فالتضحية بالشكل كثيرا ما تؤدي الى  
التضحية بالمضمون وتقليد الشكل كثيرا ما ينتهى الى تقليد المضمون .  
فالادعاء بأن المهم هو مضمون العلم وليس اللغة التي يكتب أو يدرس  
بها ، ادعاء غير صحيح لان التضحية باللغة القومية في التعبير  
يؤدي في النهاية الى التضحية بطريقة كاملة في التفكير ونظرة عامة  
للحياة ، ويطرح من الاسئلة ما لم يكن لي طرح ، ويضيع من القضايا  
ما كان ليضيع . والادعاء بأن النزي ليس الا مجرد شكل من الاشكال  
انتقاء آثار الجو ، والمعمار ليس الا أسلوبا من أساليب السكن ،  
والسيارة ليست الا وسيلة من وسائل الانتقال ، والتليفزيون ليس الا  
وسيلة للاتصال ، وان من الممكن أن نستعير كل ذلك من الغرب مع  
الاحتفاظ بحريتنا في التعبير عن النفس ، هذا الادعاء مرفوض  
من أساسه لان الوسيلة هي نفسها جزء من المضمون ، « ونوع  
الوسيط يحدد نوع الرسالة التي يحملها » . ان من المستحيل أن  
تنقل آداب المائدة الغربية دون أن يتغير نوع الطعام الذي تتناوله  
بل والعلاقات الدائرة بين متناوليها ، والسيارة الخاصة تحتم شكلا  
من أشكال المدن والعلاقات الاجتماعية ، والتليفزيون يفرض علينا  
نمطا كاملا من أنماط الحياة . ان التخلي عن الطقوس التي قد لا يبدو  
لها أى مبرر « عقلانى » ، ينتهى بالتخلي عن الشخصية الذاتية ،

---

(١) المصدر نفسه ، ص ٧٩ — ٦٨ — ٦٦ و ١٢٠ — ١٣١ .



ونقل طقوس الآخرين ينتهى بنقل أشكارهم ويشل القدرة على ابتداع أفكار جديدة •

## ٨ - كيف يكون التراث مصدرا للابداع ؟

إذا كان هذا صحيحا ، فان من الخطأ أيضا الاعتقاد بأن استلزام التراث من أجل الابداع معناه ترديد المضمون الذى احتواه التراث القديم • فالتمسك بالتراث من أجل الابداع لا يجب أبدا أن يفهم على أنه استبدال نظرية عربية قديمة بنظرية غربية مجرد ان هذه غربية وتلك من التراث • فالبحث عن نظرية فى القيمة أو الاستغلال أو النمو الاقتصادي عند ابن خلدون مثلا ، بهدف احلالها محل نظريات الاقتصاديين الغربيين عمل عقيم لا نفع فيه ، لا لان ابن خلدون كان أقل منهم عبقرية ، ولكن لان احترام التراث لا يجب أن يعنى أبدا « تفضيل » نظريات عربية مجرد أنها عربية بصرف النظر عن مدى شمولها ، أو دقتها فى وصف أو تحليل الواقع • فمضمون النظريات ليس هو بالضبط « التراث » الذى نتكلم عنه ، وانما يتعلق التراث « بالشكل » أو « الاسلوب » أكثر مما يتعلق بالمضمون • ومن الخطأ ، مع ذلك ، التقليل من شأن هذا « الشكل » أو « الاسلوب » ، فهو يشمل كل البدايات الميتافيزيقية لاي بحث ، وهو يشمل نوع الافتراضات والمسلمات التى يستند اليها أى علم ، ويشمل نوع الاجابة عليها • حينما نقول اذن بأن التراث هو المصدر الوحيد للابداع فانما نقصد بذلك انك لا تستطيع تقديم اجابة جديدة حقا الا اذا التزمت بموقف ميتافيزيقى مختلف أو غيرت الافتراضات والمسلمات التى تصدر عنها ، أو طرحت أسئلة لم تطرح من قبل •

ان من المستحيل على الاقتصادى العربى مثلا ، أن يلتزم بميتافيزيقا علم الاقتصاد الغربى ، ومقدماته ومسلماته وأسئلته نفسها ، ثم يحاول أن يقدم اجابات جديدة أو حلا مبدعا • ان تحديد المشكلة الاقتصادية مثلا ، على أنها مشكلة « ندرة » ، أو مشكلة التوفيق بين الموارد المحدودة والحاجات غير المحدودة على النحو الذى حددها به الاقتصادى الغربى ، لابد من أن يفضى الى

مختلف النماذج التي يستخدمها الاقتصادى الغربى فى تحليله •  
والابتداء باعتبار العمل الانسانى « عنصرا من عناصر الانتاج » ،  
على قدم المساواة مع الطبيعة ورأس المال ، كما يفعل الاقتصادى  
الغربى ( وهى بدورها بداية ميثافيزيقية ) ، لابد من أن يفضى الى  
نظريات التجور والانتاجية التحية وتوزيع الدخل الغربية نفسها •  
ان قواعد المنطق والتفكير الانسانى هى فى الاساس واحدة ، مما  
يجعل الابداع مع الانطلاق من نقطة بداية واحدة مستحيلا ، وانما  
يكون الابداع مع الانطلاق من نقطة بداية مختلفة تماما • والتراث  
هو المنبع الوحيد الذى يمكن أن يمدنا بتلك البدايات •

والملت للنظر ان كثيرين ممن يستسخفون التمسك بالتراث انما  
يصدرن عن الخطأ نفسه الذى يقع فيه كثيرون من الترائين ، اذ  
يتصور كل من الفريقين ان التراث مطالب بتقديم اجابات صحيحة  
ولكنها مختلفة على الاسئلة نفسها • فتقرأ مثلا ان يبحث عن نظرية  
العرض والطلب عند ابن خلدون فان لم يجدها حكم بعجز التراث عن  
مسايرة العصر ، وان وجدها حكم بصلاحيه التراث وكفاءته • وكل  
من الموقفين لابد من أن ينتهى بالتقليد العقيم والاستسلام للنظرية  
الغربية السائدة • وانما يكون البحث الذى يستهدف الابداع حقا ،  
بالغوص فى مقدمات التراث ومسلماته وما يصاحبه التراث كبديهيات  
والكشف عما لا يزال من ذلك حيا فى حياتنا المعاصرة ونعط تفكيرنا ،  
بعد تخليصه من مسلمات الفكر الغربى وبديهياته التى لم تفرض  
علينا الا بالقوة •

#### ٩ - التراث والابداع فى نمط التنمية :

قد نسأل اذن : ما هى تلك المسلمات التى قد نستمدّها من التراث  
مما يتعلق بنمط التنمية وقد يساعدها استلهامه على التخلص من  
مجرد تكرار نمط التنمية الغربية ؟ لا أستطيع الزعم بأن معرفتى  
القاصرة بالتراث تكفى للإجابة على هذا السؤال ، ولكنى أستطيع  
الزعم بأن ادراكنا للطبيعة التحكيمية أو الذاتية لكثير من المسلمات  
الكامنة وراء فكر الغرب فى التنمية كفى بأن يجعل البحث فى تراثنا

عن مسلمات معايير أو مناقضه ، بحثا واعداد بامكانيات لا حد لها  
للابداع .

من الذى يستطيع أن ينكر مثلا أن الفكر الغربى فى التنمية قد  
غالى مغالاة شديدة فى عزل الظاهرة الاقتصادية عن بقية الظواهر  
الاجتماعية وفى تصور امكانية الوصول الى حل « للمشكلة الاقتصادية »  
مع بقاء الظروف « الخارجية » ، أى الخارجة عن الاقتصاد ، على ما هى  
عليه ؟ بل من الذى يستطيع أن يجزم أن نشوء علم الاقتصاد نفسه  
كعلم مستقل يتناول المشاكل المترتبة على الندرة ، كان يمثل بالضرورة  
تقدما فى الفكر الانسانى ؟ ان تقسيم الرفاهية الانسانية الى أجزاء ،  
يتناول علم الاقتصاد جزءا واحدا منها ، تعمل التنمية الاقتصادية على  
تعظيمه ، وافترض أن تعظيم هذا الجزء لا يقلل بالضرورة من  
الرفاهية الانسانية بوجه عام ، هو موقف غربى محض ، قد ننجح  
أو لا ننجح فى اكتشاف أصوله فى الاسس الثقافية أو النفسية  
للحضارة التى نشأ فيها ، ولكنه قد يكون موقفا غربيا على نظرة  
العربى أو المسلم لعلاقة الانسان بالطبيعة ، أو الى العمل ، أو الى  
مركز الفرد فى المجتمع أو علاقة الفرد بربه . فاذا سمحنا لخيالنا  
أن يتصور فكرا اقتصاديا عربيا بدأ من ابن خلدون مثلا ، وليس من  
آدم سميث ، فهل يمكن أن نتوقع أن تكون الاسئلة التى تطرح على  
طالب الاقتصاد العربى اليوم هى نفسها التى تطرح على طالب  
الاقتصاد الغربى أو العربى المتعلم على يديه ؟ قد يقال ان غلبة  
النزعة الدينية والفكر الغيبى ليس حكرا على العربى أو المسلم بل  
سادت أوروبا أيضا فى العصور الوسطى ، وان نجاح آدم سميث فى  
عزل الظاهرة الاقتصادية عن اعتبارات الدين والاخلاق هو نجاح  
للفكر البشرى بأسره ، على العرب أن يتعلموا عليه كما تتلمذ  
الاوروبيون اللاحقون ، وان عبقرية ابن خلدون نفسه انما تتمثل فى  
سيره مساحة شاسعة نحو اخضاع الظاهرة الاقتصادية والاجتماعية  
للتحليل المتجرد من أحكام الدين والاخلاق . وهى نفس ما فعله ابن  
رشد فى الفلسفة ، ومن ثم كان لابد من أن يصل تلاميذ ابن خلدون  
وابن رشد ، لو اقتفوا أثرهما ، لنفس ما وصل اليه تلاميذ آدم  
سميث وديكارت . ولكن هذا القول ليس الا نتيجة حكم مسبق ،



سبق أن شككنا في صحته ، مؤداه أن تطور التاريخ الأوروبي يعكس تطور البشرية بأسرها . وانه اذا كان التفكير الدينى مجرد مرحلة من مراحل التطور في أوروبا فلابد من أن يكون كذلك في أى جزء آخر من العالم ، وانه اذا كانت النهضة الأوروبية قد تنكرت للدين وطرحته جانبا ، فان النهضة العربية لابد من أن تفعل مثلها . بل ان المرء لتساوره شكوك حقيقية في أن دأب المستشرقين على تمجيد ابن خلدون أو ابن رشد أو اعلاء شأن المعتزلة على سواهم ، ودأبنا نحن على مسايرتهم في هذا التمجيد قد لا يكون له من سبب الا ما يوجد بين منهج هؤلاء المفكرين العرب ومنهج الفكر الغربى من اتفاق . وان علينا مراعاة أشد الحذر في تصنيف مفكرينا وترتيب بعضهم فوق بعض تبعا لما تمليه تحيزات الفكر الغربى .

تكلت عن اتجاه الفكر الغربى الى عزل الظاهرة الاقتصادية عن غيرها من الظواهر الاجتماعية ، وميله الى اعتبار الرفاهية الانسانية قابلة للتجزئة ، وامكانية تعظيم ما يسميه « بالرفاهية الاقتصادية » دون المساس بالرفاهية الانسانية بوجه عام . ألا يستتبع كل ذلك ما نشكو منه من مغالة الفكر الغربى في التنمية في الاهتمام بتعظيم معدل النمو الاقتصادى ، والاتجاه المرضى الى قياس مستوى الرفاهية بمستوى الاستهلاك ، واعتبار العمل الانسانى « مشقة » أو « منفعة سالبة » تحسب ضمن النفقات وتطرح قيمتها من قيمة السلع المنتجة، واعتبار « الفراغ من العمل » كسبا محضا يضاف الى مجموع الرفاهية الاقتصادية لولا صعوبة حسابه ؟ اليست هذه البدايات الميتافيزيقية نفسها هي المسئولة عن تقديس الفكر الليبرالى للملكية الفردية ، وللتكنولوجيا المتقدمة ، واعتبار بديهية من البديهيات ان أى تقدم تكنولوجى ممكن لابد أن يكون بالضرورة مرغوبا فيه ؟ بل ألا يجوز أن تكون البدايات الميتافيزيقية نفسها هي المسئولة عن الاهمية المبالغ فيها التى يعلقها الفكر الماركسى على القضاء على الملكية الفردية وكأنها هي الصورة الوحيدة للقير ، وعلى نظام توزيع الدخل وكأن المساواة بين الناس في استهلاك السلع والخدمات هي الشرط الوحيد لتحقيق العدل ؟

أهو من المستحيل حقا أن يكون في تراثنا الفكرى والخلقى والنفسى بدايات ومسلمات وبديهيات مختلفة تماما ؟ أمن المفروض علينا حقا أن نقبل صاغرین القول بأن قيم « الانفتاح الاقتصادى » هى قيم الانسان الطبيعية فى أى مكان ، وان مؤشرات الاسعار والنفقات ، وحافز تعظيم الدخل ، يستجيب لها « الانسان » بطبعه بصرف النظر عن الثقافة التى ينتسب اليها ، وان الانسان يهاجر « بطبعه » الى حيث يجد أكبر دخل ممكن ، وان استقلال الابن أو البنت عن أسرتهما من أجل السعى الى تحقيق أكبر دخل هو نزعة طبيعية عندنا كما هى عندهم ؟ أمن المفروض علينا حقا أن نعتقد أن الاسرة الصغيرة هى بالضرورة أكثر رفاهية عن الاسرة الاكبر ، وان أنجح السبل لرفع مستوى معيشة البلاد المكتظة بالسكان هى التخلص من هؤلاء السكان ابتداء ، ان لم يكن بتحديد النسل فبالهجرة ؟

يقول لنا بعض مفكرى التنمية المحدثين فى الغرب : ربما نكون قد أخطأنا حقا بتعليق أهمية مبالغ فيها على تعظيم معدل النمو ، وفى افتراض أن التنمية فى العالم الثالث لابد من أن تكون صورة مكررة للتنمية الاوروبية ، وفى تقسيم مراحل النمو الاقتصادى فى العالم الثالث طبقا لمراحل النمو فى الغرب . ان من المهم الان للعالم الثالث أن يشرع فى تنمية مستقلة ، تعنى بتوزيع الدخل عنايتها بتنظيم معدل النمو ، وتركز على اشباع الحاجات الأساسية بدلا من التركيز على زيادة الدخل الاجمالى ، وتختار التكنولوجيا الأكثر ملاءمة لنسب عناصر الانتاج المتوفرة لديها . ولكن الطريف أن الذين يقولون ذلك نادرا ما يذهبون الى حد التشكيك فى نمط التنمية الغربية نفسه كمعيار للنهضة . فالتنمية المستقلة عند غالبيتهم تعنى الاستقلال فى تعبئة الموارد ، فيستخدم رأس المال المحلى بدلا من القروض والهبات ، والعمل الوطنى بدلا من الخبرة الاجنبية ، والمواد الأولية المنتجة محليا بدلا من المستوردة ، أو الاستقلال فى اختيار واستنباط التكنولوجيا الملائمة ، أو الاستقلال فى ملكية أو إدارة المشروعات . ولكنهم نادرا ما يشككون فى طبيعة السلع والخدمات

المنتجة • فالسلم والخدمات المالية هي نفس ما تفتق عنه خيال الغرب ، المزمع الآن هو فقط أن تنتجها بنفسك ، وبالموارد المتاحة لك ، وأن تملكها أو تدبر انتاجها بنفسك • فاذا تطرقوا الى توزيع الدخل ، فان المساواة المالية هي أن يكون باستطاعة الجميع ، دون تمييز ، أن يحصلوا على التميزيرات أو السيارات الخاصة • واذا قالوا باتباع الحاجات الأساسية فهي بدورها نفس الحاجات الأساسية: المأكل والملبس والمأوى والتطعيم ووسائل المواصلات • وكل هذا بنيع ولكنه غير كاف ، بل انه أحيانا يبدو لى وكأنه آشر طعم خرج من جعبة الفكر الاقتصادي الغربي لأصطيادنا •

لا يمكن بالطبع أن يخرج من المنكر الغربي في التنمية ما هو أكثر تسامحا وتعاطفا من ذلك ، كما لا يمكن أن نتوقع أكثر من ذلك من المفكرين الاقتصاديين في دول أمريكا اللاتينية الذين حملوا أكثر من غيرهم لواء التنمية المستقلة ، فهم ينتسبون في الأساس الى الجذور الثقافية والفكرية نفسها التي ولدت الثقافة الأوروبية • ان قراءة أو أو أو أو حتى سمي أمين تترك لدينا شعورا كبيرا بالارتياح ، ولكنه ارتياح مشوب بالقلق من أن هناك شيئا خطيرا ناقصا • فصورة المجتمع المنشود التي يمكن أن تتولد عن فكرهم النقدي لنمط التنمية في العالم الثالث هي صورة المجتمع الغربي بعد التعديل • وكلهم يقبلون في ثنايا سطورهم فكرة أن التطور الانساني يسير في خط أساسي واحد ، وان كارثة التنمية في العالم الثالث لا تكمن بانضبط في أنها تتبع النمط نفسه وانما في واقعة الاستغلال • والاستغلال لديهم لا زال يفهم بمعنى مادي محض ولا يمتد ليشمل مختلف صور القهر النفسي أو الفكري • نعم ، انهم قد يتطرقون الى نقد الغزو الثقافي • ولكن الغزو الثقافي لديهم هو في الأساس ، غزو الثقافة « الرأسمالية » وكأن كل ما يعيب هذا الغزو الثقافي هو مرة أخرى ما يشوبه أو يتولد عنه من استغلال مادي ، « وتبادل غير متكافئ » و « اقتطاع من فائض القيمة » • نحن لا نزعم ، ولا يمكن أن نزعم ، ان أية حضارة جديدة تقوم على استلهاهم التراث لا يمكن أن تتسم بدورها باستغلال مادي كرية ، أو



تفتح الباب واسعا لسيطرة طبقة على أخرى ، ومن ثم فنقد التنمية الرأسمالية لأبد من أن يكون جزءا أساسيا من موقف أى عربى يستهدف النهضة • ولكننا نزعّم أن هذا ليس بكاف ، وإن التركيز عليه قد يحرم العربى من فرصته الحقيقية للإبداع • وليس العالم الثالث ، على أية حال ، بخال من بعض التجارب التى تبنت أو تزعم أنها تبنت ما يسمى بالتنمية المستقلة دون أن يتفق ذلك عن تجربة يمكن أن تثير الخيال أو الحماس •

لقد بدأت هذه الدراسة بالحديث عن أسباب الشكوى من نمط التنمية العربية ، ولا أجد الآن طريقة للجمع بينها إلا القول بأنها كلها ليست إلا الثمار الخبيثة لتغريب قبيح لنمط الحياة ، شرعت فيه أمة مسلوكة العزيمة والارادة فراحت تقلد دون وعى كل ماأسفرت عنه تجربة أوروبا من نتائج •

إن اطلاق وصف التنمية على ما حدث وما زال يحدث للاقتصاد والمجتمع العربى لهو وصف أقرب الى السخرية منه الى وصف الواقع، يراد باطلاقه تسكين الناس وتخديرهم حتى يتمكن الجراح العربى من اتمام مهمته • الدخل يبدو وكأنه يتعاظم ، والسلع تتكاثر ، والمدن تتضخم ، والمدارس تتضاعف ، والكبارى العلوية والانفاق السفلية تبنى وتحفر ، والناس تتدافع فى الطرقات والشوارع والمواصلات العامة وكأنها ذاهبة أو عائدة من أعمالها ، والسفن تأتى بالبضائع وتذهب بغيرها ، والناس تهاجر وتأتى بالسلع • والامر يبدو وكأن تنمية تحدث ، والذى يحدث فى الواقع ليس أكثر من عبث الاجنبى بأمة لا تدري ما تصنع •

فالعرب يبيعون رأسمالهم من النفط ويسمون ثمنه دخلا قوميا ، أو يقتضون رسوما على ما وهبه الله أو الاجداد لهم ، كقناة السويس والاهرامات وأبى الهول ، ويحسبونها فى عداد النتائج القومى • ويبيعون الطاعة للاجنبى مقابل الهبات ، ويعقدون القروض لبناء الكبارى العلوية لكى تمر عليها سياراته ، أو لشراء الاسلحة منه ليقاتلوا بها أعداءه ، ويعلمون أبناءهم لغة الاجنبى ليجدوا

في بنوكه وشركاته ، أو يصدرونهم للخارج ليشتروا بثمنهم أجهزة تعرض فضائح الاجنبى وجرائمه وسخافاتة • فاذا قلت لهم : حذار ، ان هذه التنمية معيبة ومشؤومة ، قالوا لك : ما عليك ، ان لدينا خطة خمسية سوف نتدارك بها الامر • واذا بالمخططين يجتمعون لمناقشة ما اذا كان معدل النمو المستهدف يجب أن يكون ٧ بالمائة أو ٧ بالمائة • فأى أمل يمكن أن يساورنا في أن يؤدي الاستمرار في تبني المطلقات والمسلمات نفسها الى وضع أفضل مما نحن فيه ؟ انما يكمن الامل في طرح كل مسلمات التنمية الغربية وبديهياتها للمساءلة والشك ، ولن نجد ما يمكن أن نستلهمه في ذلك الا التراث •

#### ١٠ — من أين نبدأ ؟

لابد مع ذلك من الانتقال من الكلام المجرد الى الحديث عن الواقع • فنحن لا نبدأ من الصفر : نحن لا نبني أول مصنع أو أول مدرسة أو نخط أول شارع • لقد خضع نمونا الاقتصادي والاجتماعي للتغريب لمدة تزيد على قرن ونصف من الزمان ، وانقطع تطورنا المتصل بالتراث لعدة قرون • ونحن لن نهدم المصانع لنبدأ من جديد ، ولن نخلق المدارس لنبدأ مرة أخرى من الازهر والكليات • ولا نستطيع أن نعيد المرأة العربية من جديد الى المنزل أو نخرجها من الجامعات • ان انقطاعنا عن التراث لعدة قرون لابد ، كما سبق أن قلت ، من أن يكون له ثمن • هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى نحن لا نعيش في جزيرة منعزلة عن العالم ، ولا نستطيع أن نأمر الغرب أو الشرق الجاثم على أبداننا وعقولنا بأن يحزم أمتعته ويمضي فيمضي • نحن ، بعبارة أخرى ، نحمل تركة ثقيلة من التغريب والخضوع ، والكلام الجميل عن التراث ، مهما كانت صحته ، لا يمكن أن نحوله الى واقع بمجرد ترديده •

من أين اذن تكون نقطة البداية ؟ من أشد الخطأ أن نتصور أن نقطة البداية تكون بتعديل القوانين • فالذى يتصور ذلك يتصور ، خاطئاً ، أن الناس جاهزون لاستقبال التراث ، وان سنوات التغريب الطويلة لم تفلح في تخيير شيء فيهم ، وان حماس الناس

للقراث وتمسكهم الصادق به يعنى أنهم لم يفتتسوا بأى شىء من منتجات الحضارة الغربية ، وان عقولهم ونمط تفكيرهم لم تتأثر قط بطرق التفكير المعارضة والمحقرة للقراث • ان علينا الاعتراف بأنه اذا كان مقدرا لنا تحقيق أى درجة من النجاح فى احياء القراث واستلهاهم فى تحديد نمط التنمية ، فان هذا لا يتعلق بجيلى وجيلك بل بجيل أبنائها وأحفادنا • انى أتكلم عن القراث وأنا لا أعرفه حق المعرفة ، وأنت تتكلم عن الهوية وقد خضعت هويتك للمسح والتشويه • وانما ينعقد الامل فى جيل جديد يعرف القراث حق المعرفة ويمارس حقه فى التصدى لاي مسخ أو تشويه جديد •

ومن ثم فانى لا أستطيع أن أتصور نقطة للبداية أصالح من نظام التعليم ، فالتعليم يتعلق أساسا بالمستقبل • واذا كان جيلى أو جيل آباءى لم يستطع الفرار فان أجيالا جديدة تنتظر منا أن نحاول على الأقل أن نفتح لهم باب الخلاص • والحديث عن علاقة التعليم بالقراث ونمط التنمية المأمول حديث لا ينتهى ، ولكن يكفى أن نعترف بأن نمط التعليم الذى يخضع له أبناؤنا الان ليس فقط نمطا غريبا عن القراث ، بل انه يخونه وينقضه ، وان المطلوب من نمط التعليم الجديد تخريج شباب يعتر بدينه ولغته وعاداته ، وأن يحرص فيهم عادات التفكير المتقنة مع قيم القراث ، ويمكنهم من الغوص فى القراث وحيائه •

واذا كان هناك أى أمل فى الخلاص من قبضة الاجنبى علينا، فقد يكون ذلك فى ميدان التعليم أكثر منه فى أى ميدان آخر • فالاجنبى لحسن الحظ قصير النظر ، متسرع فى تحصيل الغنائم • فلنحاول أن نستغل موطن ضعفه ، ونشتغل فى ميدان ، وان كان لا يخلو من مراتبته ، فانه من أقل الميادين خضوعا لسيطرته • انى لا استهين بالمعركة التى لا بد من خوضها من أجل اعادة تشكيل عقلية الطفل العربى أو المسلم ، ولكنى أرى فيها أكثر المارك حظا فى احتمال النجاح •



ان النجاح أو الفشل في معركة التنمية الاقتصادية ، كما يبدو  
لى مرهون بالنجاح أو الفشل فى ميدان بعيد الصلة عن الاقتصاد •  
ذلك أن العلة فى اقتصاديينا ومخططينا ليست عجزهم عن فهم النظريات  
الاقتصادية أو عن حسن تطبيقها ، وإنما هى علة فى النفوس وشلل  
فى الإرادة (١) •

---

(١) بحث قدم الى ندوة « الأصالة والمعاصرة » التى عقدها مركز  
دراسات الوحدة العربية ، بالقاهرة فى سبتمبر ١٩٨٤ ، ونشر فى مجلة  
« المستقبل العربى » التى تصدر فى بيروت ، عدد فبراير ١٩٨٥ •



نحو تفسير جديد

لازمة المجتمع والاقتصاد والثقافة في مصر





## الحراك الاجتماعى وأزمة الاقتصاد المصرى

ليس هناك فى مصر من لا يتكلم عن « الازمة » أو « المحنة » . فسواء كان الموضوع هو الاقتصاد أو المجتمع أو السياسة أو الثقافة ، ما أسرع أن ترد عبارات مثل محنة الاقتصاد المصرى ، أو تدهور الاخلاق والقيم ، أو مازق السياسة فى مصر ، أو انحطاط الثقافة المصرية ... الخ .

الاقتصاديون المصريون يشكون من اختلال الهيكل الانتاجى لصالح القطاعات غير الانتاجية ، ومن اختلال هيكل العمالة لصالح نفس القطاعات ، ومن الاختلال المستديم فى ميزان المدفوعات ، وزيادة الاعتماد على استيراد الغذاء ، وتزايد الديون الخارجية وأعبائها ، ومن اختلال ميزانية الدولة ، ومن ثم ارتفاع معدل التضخم ، ومن اختلال توزيع الدخل واتساع الفجوة بين مستويات الدخل . وعلى الرغم من تزايد معدل الادخار والاستثمار الى مستويات لم تعرفها مصر خلال هذا القرن على الاقل ، فان الشكوى تنصرف أيضا الى أنماط الاستهلاك وأنماط الاستثمار : فالاستهلاك منصرف الى سلع ترفية على حساب اشباع الحاجات الاساسية ، والاستثمار منصرف الى قطاعات يعتبرها الاقتصاديون غير منتجة .

وعلماء الاجتماع يشكون من شيوع ما يسمى بالفساد أو التسبب وعدم الانضباط ، ومن ازدياد حوادث العنف ، وظهور أنواع جديدة من الجرائم ، ومن تفكك الاسرة ، ومن انتشار قيم مادية تعلى من قيمة الكسب السريع على حساب العمل المنتج ، ومن ضعف روح التعاون والتضامن الاجتماعى ، ومن تدهور نمط الحياة فى المدينة والقرية على السواء : المدينة تزداد تلوثا وازدحاما وضوضاء وقبحا، والقرية تتحول من قرية منتجة الى قرية مستهلكة . فالمباني السكنية ترحف على الارض الزراعية ، والاراضى الزراعية يجرى تجريفها وتفقد خصوبتها لاشباع حاجات استهلاكية بحتة . كما يشكون من ازدياد تغريب الحياة الاجتماعية ، سواء انعكس ذلك فى أنماط السلوك

اليومية ، أو في اللغة المتداولة ، ومن انتشار تقديس كل ما هو أجنبي وتحقير كل ما هو وطني .

والمعلقون السياسيون يشكون من ضعف روح الولاء والانتماء للوطن ، وانتشار اللامبالاة بالقضايا القومية الكبرى ، وانشغال الناس عنها بقضايا معيشية يومية ، ومن غياب مايسمونه بالمشروع الحضارى أو القومى ، ومن التخاذل نحو اعتداءات اسرائيل المتزايدة ، ومن ضعف الاهتمام بهدف الوحدة العربية ، ومن ازدياد التبعية السياسية للغرب ، ومن زيف الديمقراطية وعجز المعارضة عن المشاركة في اتخاذ القرارات الاساسية .

وأخيرا يشكو المهتمون بقضية الثقافة في مصر من شيوع ثقافة هابطة تهتم بالجنس وتستجيب للغرائز الدنيا ، ومن شيوع اللاعقلانية في التفكير الدينى ، واتجاه الحركات الدينية الى التمسك المفرط بطقوس وخزعبلات كانت بريئة منها في العشرينات والثلاثينات، ومن تدهور مكانة اللغة العربية ، ومن تدهور محتوى التعليم وانحطاط حال الجامعة .. الخ .

### الانفتاح الاقتصادى : هل يكفى لتفسير أزمة الاقتصاد والمجتمع ؟

ان أكثر التفسيرات شيوعا لكل هذه المشكلات أو معظمها هو ردها الى سياسة الانفتاح الاقتصادى . فالانفتاح الاقتصادى يعنى فى الأساس ثلاثة أمور : فتح الباب أمام السلع والاستثمارات الاجنبية ، واطلاق حرية الاستهلاك واستثمار للمصريين ، وسحب الدولة ليدها من مختلف صور التدخل فى القرارات الفردية وتخليها التدريجى عن كثير من مسؤولياتها الاقتصادية والاجتماعية التى تحملتها فى الستينات . ومن السهل رد كثير من مظاهر الازمة الاقتصادية الى سياسة الانفتاح محددة بهذا المعنى . فالاختلال فى هيكل الانتاج والعمالة يمكن رده الى تضائل دور الدولة فى الاستثمار وضعف دورها فى توجيه الاستثمار الخاص، واختلال ميزان المدفوعات وتفاقم الديون الخارجية يمكن ردهما الى فتح أبواب الاستيراد ، واختلال توزيع الدخل يمكن رده الى اطلاق حرية الاستثمار وتخلي الدولة عن بعض مسؤولياتها



وتهاونها في تحصيل الضرائب ، واختلال الميزانية وارتفاع معدل التضخم يمكن ردهما الى نفس الاسباب ، كما أن كثيرا من الامراض الاجتماعية والسياسية والثقافية يسهل الربط بينه وبين ضعف السلطة السياسية في ظل الانفتاح وقبولها التبعية للغرب ، كما يمكن رد الكثير منها الى ازدياد التفاوت في الدخل الذي يرد بدوره الى الانفتاح .

على أننى ، وان كنت أقبل هذا التفسير باعتباره أقرب التفسيرات المتداولة الى الصحة ولقدرته على تفسير أكبر عدد ممكن من الظواهر الجديدة التى طرأت على الاقتصاد والمجتمع المصرى منذ مطلع السبعينات ، أعتقد أنه ، بالرغم من ذلك ، تفسير قاصر وغير كاف . بعبارة أخرى : ان رد معظم هذه المشكلات الى سياسة الانفتاح الاقتصادى وان كان يلمس جزءا أساسيا من الحقيقة فإنه يتجاهل ظاهرة أخرى قد لا تقل عن الانفتاح أهمية في تفسير مايجرى في المجتمع المصرى . ان هناك في رأى حلقة مفقودة في العلاقة بين الانفتاح ومشكلات الاقتصاد والمجتمع المصرى حان الوقت للالتفات اليها واعطائها ما تستحق من الاهمية .

ذلك ان قوانين الانفتاح واجراءاته تتعلق في نهاية الامر بإباحة سلوك معين أو منعه ، ولكنها لا تخلق هذا السلوك خلقا . أو كما يقال في المثل الانجليزى : « انك تستطيع أن تقود حصانك الى النهر ولكنك لا تستطيع أن تجبره على الشرب » . وكثير من المظاهر الاقتصادية والاجتماعية التى بدأنا بالحديث عنها تتعلق بسلوك الافراد ، والقوانين بذاتها لا تخلق سلوكا ، بل وقد لا تنجح حتى في منعه ، الا اذا تطابقت هذه القوانين مع دوافع الافراد وطموحاتهم، بل ان كثيرا من مظاهر السلوك الاقتصادى والاجتماعى التى تشكل ما أسميناه « بالازمة » تتعلق بتغير في القيم الاجتماعية ، والقيم الاجتماعية بطيئة التغير بطبيعتها ولا يمكن رد التغير فيها بصورة آلية ومباشرة الى مجرد اصدار قوانين أو اجراءات معينة والغاء غيرها .

كيف يمكن لنا مثلا الربط بين اجراءات الانفتاح وضعف الولاء للوطن ، ربطا آليا مباشرا دون المرور على التحول الذى طرأ على نفسية الافراد وطموحاتهم وقيمهم وطريقة تفكيرهم ؟ بل انه حتى فيما يتعلق بالسلوك الاقتصادى ، الذى قد يبدو لنا أقرب ما يكون الى سياسة الانفتاح ، لا يجوز هنا أيضا الربط ربطا مباشرا بينه وبين الانفتاح دون المرور على التغير الذى طرأ على قيم الافراد وبواعثهم . فقوانين الانفتاح تسمح بحرية الاستيراد ولكنها لاتجبر أحدا عليه ، كما أنها لا تحدد بذاتها نوع السلع المستوردة . انما يتم تأثير حرية الاستيراد على القرار بالاستيراد من خلال بواعث الفرد على الاستهلاك أو الادخار ، وتقييمه للسلع الوطنية والاجنبية ، ومدى تعلقه بسلعة دون أخرى . وقل مثل ذلك على التضخم . انك لا تستورد التضخم بقانون . وانما الذى يستورد التضخم أو لا يستورده أفراد يطلبون السلع المستوردة أو لا يطلبونها ، بحسب دوافعهم ورغباتهم الفردية التى تتحدد بمختلف العوامل النفسية والاجتماعية .

بل ان هذا لينطبق حتى على بعض القوانين الاقتصادية التى تبدو وكأنها أقرب القوانين الى الترجمة الى الواقع دون تدخل أو عائق من رغبات الافراد وبواعثهم ، كقوانين الضرائب مثلا . فقوانين الضرائب قد تقف دون تطبيقها هذه الرغبات والبواعث الخاصة ، اذ أن استعداد الممول للتهرب من الضريبة هو موقف نفس تحكمه شتى الاعتبارات الفردية والاجتماعية ، واستعداد محصل الضريبة لقبول الرشوة أو رفضها تحكمه أيضا نفس الاعتبارات . وكأننا نقول فى الواقع ان الانفتاح وان كان هو الذى يجلب الحصان الى النهر فانه ليس هو الذى يجعله يشرب منه .

لا عجب اذن أن تؤدى نفس القوانين الى نتائج مختلفة فى المجتمعات المختلفة . فلا يمكن مثلا أن نتوقع أن يؤدى انفتاح دولة كالصين الى نفس النتائج التى أسفر عنها فى مصر ، حتى لو تصورنا أن طبقت الصين نفس درجة الانفتاح المصرى ونقلت عنا نفس القوانين .

### الهجرة الى النفط : هل تكفى لتفسير الازمة ؟

كذلك فانه من أكثر التفسيرات شيوعا لازمة الاقتصاد والمجتمع في مصر ، ردها الى ظاهرة الهجرة الى الدول النفطية ، حيث يرى كثير من أبرز الاقتصاديين وعلماء الاجتماع المصريين انها هي المسؤولة عن كثير من أمراض المجتمع المصرى الراحنة ، ولا يبدون أى استعداد للاعتراف بفضيلة واحدة أو أثر ايجابى واحد لها . فالهجرة في نظرهم مسئول أساسى عن شيوع الاستهلاك المظهرى والقرى ، وعن ازدياد الميل الى الاستيراد ، وعن ارتفاع معدل التضخم ، وعن ازدياد التفاوت في الدخل ، كما أنها مسئولة عن تدهور القيمة الاجتماعية للعمل المنتج ، وتفكك روابط الأسرة ، وتحول القرية من الانتاج الى الاستهلاك ، وعن الانصراف عن القضايا القومية والانشغال بالكسب المادى ... الخ .

ونحن من جانبنا لا يسعنا الا الاعتراف بالآثار العميقة لظاهرة الهجرة على المجتمع المصرى ، بل لعلها من أهم ما حدث للمجتمع المصرى خلال هذا القرن ، ولكنى أجد هذا التفسير بدوره تفسيراً متعجلاً وقاصراً ، وأميل هنا أيضا الى الاعتقاد بأن هناك حلقة مفقودة في الربط بين ظاهرة الهجرة ومظاهر الازمة الاقتصادية والاجتماعية في مصر . ان المهاجر شخص ينتمى الى شريحة أو طبقة اجتماعية معينة ، والتغير في سلوكه الناجم عن ارتفاع دخله ومدخراته خلال الهجرة وبعدها انما تحكمه خصائص تلك الشريحة أو الطبقة التى ينتمى اليها ودوافعها وطموحاتها . كذلك فان أثر الهجرة على سلوك من لم يهاجر انما تحكمه أيضا طبيعة الطبقة أو الشريحة الاجتماعية التى ينتمى اليها ، وبواعثها وطموحاتها . لا يجوز اذن القفز مباشرة من واقعة الهجرة الى السلوك الاجتماعى العام دون التعرض لما يحدث من تغير في العلاقات الاجتماعية بين الطبقات وفي المركز النسبى لكل منها .

النتيجة التى أريد أن أصل اليها هي أن كلا من الانفتاح والهجرة لا يمارس أثره في مجتمع متجانس بل في مجتمع منقسم الى



طبقات ، والتغير الذى يحدثه الانفتاح أو الهجرة فى سلوك هذه الطبقات لا ينجم فقط عن مجرد ارتفاع أو انخفاض دخلها المطلق ، بل ينجم أساسا عن تغير وضعها النسبى فى المجتمع أو ما يسميه علماء الاجتماع « بالحراك الاجتماعى Social Mobility » . هذا الحراك الاجتماعى هو فى رأى الحلقة المفقودة فى التفسيرات المطروحة لأزمة الاقتصاد والمجتمع المصرى ، وبحيث يكاد يستحيل فى رأى فهم ما حدث للمجتمع المصرى من تطورات خلال ثلث القرن الماضى الا بتأمل ما حدث من تغير فى المركز النسبى للطبقات والشرائح الاجتماعية .

مقولتى الأساسية اذن فى هذا البحث هى أن أهم ما طرأ على المجتمع المصرى من تحولات فى الاقتصاد والحياة الاجتماعية والسياسية وفى المناخ الثقافى لا يمكن رده مباشرة الى تغير فوقى فى السياسات الاقتصادية أو الخارجية ، وانما مارست هذه السياسات أثرها من خلال تأثيرها على التكوين الطبقي للمجتمع المصرى ، أى من خلال ما أدت اليه من ارتفاع مذهب فى معدل الحراك الاجتماعى بين الطبقات ، لم تشهد مصر مثله فى تاريخها الحديث على الأقل . ان سياسة الانفتاح والهجرة قد ساهمتا بالطبع فى الاسراع بهذا المعدل وتغيير طبيعته ولكنهما ليسا المسئولين الوحيدين عنه . كما أن جذور هذا التغير تمتد الى ما قبل السبعينات ، أى الى ما قبل تطبيق سياسة الانفتاح وتسارع معدل الهجرة . يترتب على ذلك أن المبالغة فى الربط بين سياسة الانفتاح أو بين الهجرة وبين الأزمة الراهنة من شأنها توليد اعتقاد خاطئ بسهولة التحول من السياسات الحالية الى نقيضها ، وقد يولد تقاؤلا غير مبرر بسهولة احداث التغير المنشود . ولكن اهمال ظاهرة الحراك الاجتماعى والتغاضى عن أثرها فى مختلف مظاهر السلوك الاقتصادى والاجتماعى من شأنه ، من ناحية أخرى ، أن يحجب عن أعيننا بعض الجوانب الايجابية التى تتعايش جنباً الى جنب مع مختلف مظاهر الأزمة الراهنة ، ويولد افراطا فى التشاؤم بمستقبل التنمية والثقافة فى مصر فى المدى الطويل .

## اهمال ظاهرة الحراك الاجتماعى فى كتاباتنا الاقتصادية والاجتماعية :

لقد تعرضت ظاهرة الحراك الاجتماعى فى مصر ، على الرغم من أهميتها الفائقة فى تفسير ما حدث ويحدث للاقتصاد والمجتمع المصرى ، الى اهمال غريب من جانب الاقتصاديين وعلماء الاجتماع على السواء . وقد يكون اهمال الاقتصاديين المصريين لهذه الظاهرة أمرا مفهوما ، فالمتغيرات التى يتعامل معها الاقتصادى هى فى الأساس كميات كلية ، كمعدلات الاستهلاك والادخار والاستثمار فى المجتمع ككل ، أو احجام الواردات والصادرات الكلية ، أو حجم الإيرادات الحكومية المحصلة من المجتمع كله أو النفقات الحكومية على المجتمع بأسره . وكلها أرقام تتجاهل فى معظم الاحوال الانقسام الطبقي الذى نتحدث عنه . فاذا تعرض الاقتصادى الى موضوع الانقسام الطبقي وما أصابه من تغير فانه يقنع عادة بأرقام مية قد تصلح لوصف ظاهرة كيميائية أو طبيعية ولكنها لا تصلح لتحليل كائن حى كالمجتمع ، كأن يقول مثلا ان نسبة معينة من السكان كانت تحصل على نسبة معينة من الدخل ثم ارتفعت هذه النسبة الأخيرة أو انخفضت . ولكن القول بأن نسبة ٥٪ مثلا من السكان تحصل اليوم على ٢٠٪ من الدخل القومى بعد أن كانت تحصل على نسبة أقل لا يفيدنا قيد أنملة فى الكشف عن شخصية هذه الـ ٥٪ من السكان ، فقد تتكون هذه النسبة من السكان الآن من فئات اجتماعية مختلفة تماما عما كانت تتكون منه فى التاريخ الأسبق ، وقد يأتى نصيبها من الدخل من مصادر مختلفة تماما عن المصادر التى كانت تولده من قبل . ان هذا التغير فى التوزيع الشخصى للدخل لا يتقدم بنا اذن خطوة واحدة نحو فهم الحراك الاجتماعى ، ومن ثم لا يمكن أن يفيدنا فى فهم التغير فى أنماط الاستهلاك أو الاستثمار ، ناهيك عن فهم التغير فى أنماط السلوك الاجتماعى والتفكير .

وقل مثل ذلك عما يقدمه لنا الاقتصاد من بيانات عن التوزيع الوظيفى للدخل . فهو هنا أيضا يتعامل مع كميات كلية ، كنصيب عائد العمل فى الدخل القومى ، ونصيب عوائد الملكية ، ويحاول أن يستشف من ذلك ما اذا كان توزيع الدخل قد ساء أو تحسن ،

فلا يكاد يخبرنا بشيء تشوقنا معرفته على الاطلاق • فالأجور تشمل مرتبات موظفي الحكومة وجزءاً من دخول المهنيين والحرفيين على السواء ، وعوائد الملكية تنضم دخل الفلاح شبه المعدم الى جانب دخول الرأسمالية الزراعية أو الصناعية أو التجارية الكبيرة ، هذا اذا انتبه الاقتصادى الى استبعاد دخل الدولة الذى يصنف أيضا ضمن عوائد الملكية • والأهم من ذلك أن ارتفاع نصيب عوائد الملكية قد لا يكون دليلاً على تدهور توزيع الدخل اذا كان راجعاً الى تحول العامل الأخير الى مالك ، أو الى أن جزءاً من دخله قد أصبح يأتى من ملكية أرض أو رأس مال • وفي فترات الحراك الاجتماعى السريع تتغير مصادر الدخل بسرعة ، فيزداد عدد الاجراء الذين يتحولون الى ملاك وقد يزداد أيضا عدد الملاك الذين يتحولون الى اجراء • كما قد تتغير طبيعة العمل وطبيعة الملكية ويزيد الجمع بين مصادر الدخل المختلفة •

كان الأمل بالطبع أن يمدنا علماء الاجتماع بالتحليل المطلوب لما طرأ على الحراك الاجتماعى فى مصر ولكن النتيجة هنا أيضا مخيبة للآمال ، اذ يكاد يستحيل العثور على دراسة واحدة مستفيضة للحراك الاجتماعى فى مصر خلال الثلاثين عاما الماضية وعلاقته بما طرأ من تغير على أنماط السلوك والقيم <sup>(١)</sup> • ان علماء الاجتماع فى مصر يتكلمون عن « قيم الانفتاح » وكأن القيم التى تساعد الانفتاح فى توليدها هى قيم المجتمع المصرى بأسره ، ويتكلمون عن ضعف الولاء للوطن وكأن موضوع الولاء عند طبقة هو نفس موضوع الولاء عند غيرها •

هناك بالطبع من علماء الاجتماع لدينا من يتناول بكثرة الانقسام الطبقي فى مصر ، ولكنهم يصرون على الاستمرار فى فهم

---

(١) أهم استثناء من ذلك هو دراسة د. سعد الدين ابراهيم الهامة :  
• Social Mobility and Income Distribution in Egypt, 1952-1977 •, in Abdel-Khalek, G. and Tignor, R. (eds.) : The Political Economy of Income Distribution in Egypt. Holmes & Meier, N.Y., 1982, ch. 12.

ولكن هذه الدراسة تهتم أساساً بقياس مؤشرات الحراك الاجتماعى وليس بأسبابه أو آثاره •



الانقسام داخل المجتمع المصري بما لا يقصى الانقسام إلى طبقة طفيلية وطبقة منتجة ، طبقة مستغلة وطبقة مستغلة ، ويرفضون أن يروا ما يمكن أن يكون قد طرا من تغير على مستوى الدخل والمركز الاجتماعي النسبي للشرائح المكونة لكل من هاتين الطبقتين ، أو على الأقل يقللون بشدة من أثر هذا التغير . فعود فئة من الفئات الاجتماعية التي درجوا على اعتبارها من الطبقات الخاضعة للاستغلال لأى حظ من الاهتمام ويسرعون بإضفاء مختلف الأوصاف عليه مما يوحى بأنه كان من الأفضل ألا يحدث . وهبوط بعض الفئات التي درجوا على اعتبارها من الفئات المستغلة يتقاضون عنه أيضا أو يحاولون صرف النظر عنه بالإلحاح على ظهور طبقات مستغلة جديدة ، دون الاهتمام بأن هذه الطبقات قد تكون قد ارتفعت من مستويات الدخل منخفضة للغاية .

ما هو إذن هذا التحول الخطير في طبيعة ومعدل الحراك الاجتماعي في مصر ، وما هي أسبابه وآثاره ؟ وكيف نفسر به أزمة الاقتصاد والمجتمع الراهنة ؟ هذا هو ما نتناوله الآن ، فنخصص هذا الفصل لعوامل الحراك الاجتماعي في مصر خلال ثلث القرن الماضي وعلاقته بالأزمة الاقتصادية الراهنة ، ونتناول في الفصل التالي آثاره الاجتماعية والسياسية والثقافية .

### عوامل الحراك الاجتماعي في مصر ٥٢ - ١٩٨٥ :

ليس ثمة مجتمع ، أيا كانت درجة جموده وركوده ، لا يحظى بدرجة ما من الحراك الاجتماعي . ففي أشد المجتمعات ثباتا قد نصادف أمثلة لصعود فرد هنا أو هناك من أدنى درجات السلم الاجتماعي إلى أعلاها . ومن ثم فإنه مهما بدا لنا التركيب الطبقي في مصر في منتصف هذا القرن ساكنا وجامدا ، بتربع الاستقراطية الزراعية وتلك الشريحة محدودة العدد من البورجوازية الصناعية والتجارية والمالية الكبيرة ، على قمة الهرم الاجتماعي ، وقبوع الغالبية العظمى من المصريين من العمال الزراعيين وصغار المزارعين في قاع المجتمع ، ومهما كانت درجة ارتفاع الحواجز المانعة من

انتقال أفراد من طبقة اجتماعية الى أخرى ، فان المجتمع المصرى لم يعدم أمثلة لهذا الانتقال حتى قبل ثورة ١٩٥٢ • والأهم من ذلك أنه حتى قبل ثورة ١٩٥٢ كانت الحواجز الفاصلة بين الطبقات قد بدأت بالفعل فى التفكك والتآكل •

كان التوسع فى التعليم هو أهم عوامل هذا التفكك التى بدأت قبل ١٩٥٢ ، وقد بلغ قمته فى سنوات ما قبل الثورة بتطبيق المجانية فى جميع المراحل السابقة على التعليم الجامعى ، على يد طه حسين • كما كان السماح لأبناء الطبقات الدنيا بالالتحاق بالكلية الحربية عاملا حاسما فى قيام الثورة نفسها وتدشين حكم العسكريين •

ثم جاءت الحقبة الناصرية فدفعت بمعدل الحراك الاجتماعى الى مستويات غير مسبوقة ، كمحصلة لعدد من العوامل التى تكون فى مجملها ما يعرف بالسياسة الناصرية • من أهم هذه العوامل التوسع الكبير فى التعليم ومد المجانية فيه الى الدراسة الجامعية ، وقوانين اصلاح الزراعى ، واجراءات التأمين والحراسة ، ورفع معدلات الضرائب ، والاسراع بالتنمية الصناعية والزراعية ، ونمو المؤسسة العسكرية وتزايد امتيازاتها ، ونمو البيروقراطية المصرية بسبب تزايد تدخل الدولة فى الحياة الاجتماعية والسياسية والتزام الدولة بتعيين جميع الخريجين • كانت محصلة كل ذلك تخفيض المراكز الاقتصادية والاجتماعية للاستقرارية الزراعية والرأسمالية الكبيرة فى الصناعة وتجارة الاستيراد والتصدير التى ورثتها الدولة ، ورفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى لطوائف واسعة من مستأجرى الأراضى الزراعية وأصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة والعمال الصناعيين وأصحاب المهن الذين فتح لهم نمو البيروقراطية واتساع دور الدولة فى الاقتصاد أبوابا جديدة للترقى السريع كمديرين لشركات أو مؤسسات تملكها الدولة أو ككوادر فى الحزب أو أعضاء فى المجالس النيابية والمحلية • وحظى سباط الجيش على الأخص بأكبر حظ فى هذا الترقى السريع بصرف النظر عن بداياتهم الطبقية •

ثم جاءت السبعينات فقدمت مساهماتها الخاصة فى الاسراع بمعدل الحراك الاجتماعى • صحيح أن بعض عوامل الحراك الاجتماعى

التي مارست أثرها بقوة خلال الستينات قد ضعف نبضه في السبعينات ، اذ تضاعف معدل اتساع دور الدولة في الاقتصاد ، مما ضيق من فرص الترقى أمام أصحاب المهن ، وتضاعف معدل التوسع في خلق فرص جديدة للعمالة الصناعية ، وتعاظمت الحكومة عن استصلاح أراضى جديدة واقامة مشروعات جديدة للرعى . وفي نفس الوقت كثفت الدولة يدها عن أصحاب الدخول العليا بل وأعادت لاجزاء من الارستقراطية الزراعية والرأسمالية الكبيرة التي ضربها عبد الناصر بعض امتيازاتها برفع الحراسات عنها واطلاق حريتها في ممارسة الاستغلال الزراعى الكثيف وفي طرق أبواب جديدة للاستثمار . ومع كل ذلك فان من الخطأ التقليل من أثر السبعينات في رفع معدل الحراك الاجتماعى ، بل ان هناك من الدلائل ، التي قد يصعب توثيقها بالأرقام ولكنها تستند الى انطباعات قوية ، ما يشير الى أن معدل الحراك الاجتماعى في السبعينات قد يكون أكبر بكثير مما كان في الخمسينات والستينات .

فمن المهم أولا أن نلاحظ أن هناك من عوامل الحراك الاجتماعى في الخمسينات والستينات ما استمر يعمل بقوة خلال السبعينات أيضا . فالتوسع في التعليم مثلا ، الذى بدأ قبل الثورة وتلقى دفعة قوية في عهد عبد الناصر ، لم تستطع أية حكومة مصرية ، اشتراكية كانت أم انفتاحية ، أن تقف في وجهه ، اذ لم تستطع أية حكومة في مصر ، أيا كانت فلسفتها الاقتصادية والاجتماعية ، أن تصد الضغوط الاجتماعية المطالبة به . بل انه على الرغم من انخفاض معدل الزيادة في انشاء المدارس والفصول الجديدة في السبعينات ، اقترنت السبعينات بتوسع غير مسبوق ، حتى بالمقارنة بالخمسينات والستينات ، في التعليم الجامعى ، وعلى الأخص في الأقاليم .

كذلك فانه على الرغم من كل ما رفعتة السبعينات من شعارات السلام وما وقعتة من اتفاقيات ، فانها لم تستطع أن توقف التوسع في حجم المؤسسة العسكرية وامتيازاتها ، تلك المؤسسة التي كانت دائما قناة من قنوات الصعود الاجتماعى .



ولكن السبعينات قد أضافت بدورها عواملها وقنواتها الخاصة التي أدت الى الاسراع بمعدل الحراك الاجتماعى • من هذه القنوات التي تميزت بها السبعينات بوجه خاص العمل فى خدمة الأجنبى وهى قناة تتميز عن غيرها من قنوات الحراك الاجتماعى بأن ما تتيحه من تحسن فى المركز الاقتصادى يفوق بكثير ما تتيحه أية فرصة أخرى للعمل داخل الوطن ، كما أنها تتيح للفرد رموزا للتميز الاجتماعى تتعدى ما تتيحه من مجرد الارتفاع فى مستوى الدخل ، كاستخدام لغة الأجنبى وعاداته فى الزى وأنماط السلوك • وقد أفاد من هذه القناة العاملون فى شركات وبنوك الانفتاح ، والعاملون فى قطاع التصدير والاستيراد ، وكتاب البحوث للمكاتب الاستشارية الأجنبية والهيئات الدولية ، فضلا عن المشتغلين بالخدمات الشخصية للأجانب • على أن أهم عاملين من عوامل الحراك الاجتماعى فى السبعينات كانا هما : الهجرة الى دول النفط وارتفاع معدل التضخم ، وهما عاملان لم تعرفهما الخمسينات أو الستينات بأى معدل يقارب معدلهما فى السبعينات •

### أثر الهجرة فى رفع معدل الحراك الاجتماعى :

كلنا يعرف أن الهجرة لم تلعب دورا يذكر فى التاريخ المصرى حتى استقر الكتاب على وصف الشعب المصرى بأنه شعب لا يهاجر بطبعه • كان تزايد السكان حتى مطلع القرن التاسع عشر يعالج بالطريقة المalthusية ، وطوال القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى كان يعالج بزيادة الأراضى الزراعية ومشاريع الري ، ثم توقف كلا العلاجين فى فترة ما بين الحربين الى أن قدمت الحقبة الناصرية علاجها الجديد وهو التنمية الصناعية • ولم نقتبس خطأ مقولة أن الشعب المصرى لا يهاجر بطبعه الا بعد أن توقف هذا العلاج الجديد أيضا ، واذا بالشعب المصرى يظهر كغيره شعبا قادرا على الهجرة عندما تغلق أمامه جميع الأبواب • ولكن الهجرة من مصر ظلت حتى ١٩٧٤ محدودة النطاق ولم تلعب دورا هاما حتى ذلك الوقت فى رفع معدل الحراك الاجتماعى بسبب غلبة المهاجرين هجرة دائمة

على اجمالى المهاجرين من ناحية ، وغلبة المهنيين ، من مدرسين وأطباء ومهندسين ومحامين ومديرين ، على الهجرة المؤقتة . فالمهاجرون الدائمون يقطعون صلتهم بالوطن ويصبحون معيتم عائلاتهم ومن ثم يتجه استهلاكهم واستثمارهم الى الخارج . والمهنيون المهاجرون هجرة مؤقتة ينتمون فى الأساس الى شرائح الدخل العليا حتى قبل الهجرة ، ومن ثم فان وضعهم الطبقي يظل فى الأساس ، حتى مع ارتفاع دخولهم بسبب الهجرة ، كما كان قبلها .

ان الانقلاب الاجتماعى الكبير الناجم عن الهجرة لم يحدث اذن الا فى أعقاب ١٩٧٤ ، مع الترايد المذهل فى أعداد المهاجرين من عمال البناء والحرفيين والعمال الزراعيين حتى أصبحت لهم الغلبة فى هيكل العمالة المهاجرة . هؤلاء لا تنقطع صلتهم بالوطن ، فهم يذهبون ليعودوا ، وهم يرسلون تحويلاتهم الى عائلاتهم المقيمة بمصر فيغيرون من مركزهم فى السلم الاجتماعى حتى قبل أن يعود عائلوهم ، ثم يعود هؤلاء لينضموا على الفور الى طبقة أعلى ، واذا عادوا ذهب غيرهم ليفعلوا نفس الشيء .

لقد قدمت الهجرة منفذا للصعود الاجتماعى أمام طوائف واسعة من الشعب المصرى لم يكن أمامها منفذ غيره . فهجرة الأيدى العاملة غير الماهرة أو شبه الماهرة ، وكذلك هجرة الحرفيين ، تقدم طريقا للصعود الاجتماعى لا يتطلب توفّر درجة تذكر من التعليم أو قدرا يذكر من رأس المال ، اللهم الا ما يتطلبه الحصول على جواز السفر وتذكرة الطائرة ، دون حاجة الى توفر القدرة حتى على ملء بطاقات الخروج والدخول . فالمال الضئيل اللازم يمكن استدانته ريثما يبدأ الادخار فى الخارج ، وبطاقات الدخول يمكن أن يملأها لك الشخص الجالس الى جوارك فى الطائرة . كما أنها لا تتطلب توفر تلك الخصائص النفسية التى يتطلبها كثير من منافذ الصعود داخل الوطن ، حيث تشتد حدة المنافسة حتى بين المتعلمين . فهى لا تتطلب نفس الدرجة من الشطارة والقدرة على تنمية العلاقات الشخصية اللازمة للحصول على وظيفة أفضل فى الحكومة ، ولا نفس الدرجة من المداينة اللازمة للتسلق فى العمل السياسى . ومن ثم أتاحت الهجرة

فرصا للصعود أمام أفراد وطوائف كانت فرص الترقى مغلقة تماما أمامهم لولاها ، أما بسبب قلة الحظ من التعليم أو رأس المال ، أو قلة القدرة على اقتناص الفرص ، أو بسبب اعتزاز زائد بالكرامة الشخصية أو حتى بسبب درجة عالية من الكسل النفسى .

أضف الى ذلك أنه حتى بصرف النظر عن ارتفاع مستوى الدخل الناتج عن الهجرة ، فإن تولد الدخول الجديدة فى الخارج والاحتكاك بأنماط استهلاكية جديدة وغير مألوفة للمصريين القابعين فى بلدهم ، يتيح للمهاجر فرصة أكبر لاقتناء رموز جديدة للتميز الاجتماعى ترفعه درجات فوق أقرانه السابقين الذين لم تتح لهم نفس الفرصة . فالتميز والصعود لا ينتجان فقط من القدرة على الحصول على سلع أعلى ثمنا وإنما ينتجان أيضا من استحواز سلع غير مألوفة أو غير شائعة . ان استبدال الزى الأوربى بالجلباب يندرج تحت هذا الطريق من طرق التميز ، وكذلك القدرة على ادخال بعض الكلمات الأجنبية فى الحديث ، أو تزويد الأطفال بالعباب ووسائل للتسلية غير مألوفة فى الوسط الذى نشأوا ابتداء فيه ، أو حتى مجرد اكتساب المعرفة بعالم جديد وخبرات جديدة ولو لم تتعد المعرفة بقواعد ركوب الطائرات وربط أحزمة المقاعد .

### التضخم والحراك الاجتماعى :

اقتترنت السبعينات أيضا بارتفاع كبير فى معدل التضخم مما رفع بدوره من معدل الحراك الاجتماعى . وارتفاع معدل التضخم يعود كما هو معروف الى تدفق السيولة النقدية بمعدل أكبر من معدل الزيادة فى السلع والخدمات ، وقد ساهمت الهجرة فى ارتفاع هذه السيولة التى حصل عليها المهاجرون وعائلاتهم فى مصر مقابل انتاج تم فى الخارج . ولكن أضيف الى تحويلات المهاجرين تدفق عائدات النفط المصرى وتزايد إيرادات قناة السويس والمعونات الأجنبية والانفاق الاستثمارى والاستهلاكى للجانب الوافدين الى مصر، فضلا عن التضخم المستورد بسبب الانفتاح ، والذى يتمثل فى حلول واردات محل منتجات مصرية أقل سعرا .



ومن المؤكد أن التضخم ، كما حدث في مصر في السبعينات قد أحدث تقلبات عنيفة في المركز النسبي للطبقات • فليس كل من أفاد من التضخم كان أصلا من شرائح الدخل العليا ولا كل من أضر به كان أصلا من الفقراء •

فقد أفاد من التضخم ليس فقط ملاك العقارات المبنية الجديدة وأراضي البناء والمقاولون وأصحاب الملكيات الزراعية الكبيرة والمتوسطة الذين يزرعون محاصيل غير تقليدية وأرباب الصناعة والمشتغلون بتجارة الجملة وتجارة التصدير والاستيراد وكبار المهنيين المشتغلين لحسابهم ، الذين استطاعوا جميعا رفع دخولهم أو هوامش أرباحهم أو قيمة أصولهم بما يفوق معدل التضخم ، بل أفاد أيضا من التضخم طوائف واسعة من الحرفيين وعمال البناء والعمال الزراعيين الذين أفادوا من ندرة العمل الناجمة عن الهجرة ، وهي طوائف كانت تنتسب تقليديا لشرائح الدخل الدنيا •

من ناحية أخرى لم يكن المضارون من التضخم هم فقط المتبطلون عن العمل وأصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة وأصحاب المعاشات وصغار الموظفين وعمال القطاع العام بل أضررت منه أيضا شرائح واسعة من الطبقة الوسطى من موظفي الحكومة والقطاع العام وصغار المهنيين حديثي العهد بالتخرج •

أضف الى ذلك ما أتاحه التضخم من فرص وخلقته من دوافع لتغيير مصدر الدخل ، كترك موظف الحكومة أو ضابط الجيش وظيفته للعمل بالنشاط الحر ، أو اشتغال موظف الحكومة بالتجارة أو الزراعة أو بنشاط خدمي الى جانب وظيفته ، أو التحاق خريج الجامعة بخدمة المشروعات الأجنبية مهما انقطعت الصلة بينها وبين تخصصه ، أو تحول المالك الزراعي الغائب الى استغلال أرضه استغلالا مباشرا ، أو تحول الحرفي الى مقاول ، أو صاحب العقار الى مؤجر لشقق مفروشة • الخ • وهي تحولات لا ينبهنا اليها الاقتصادى عادة عندما يقتصر على القول بأن التضخم يضر بأصحاب الدخل النقدية الثابتة دون الالتفات الى أن التضخم يؤدي الى تغيرات عميقة في

مصادر الدخل نفسها • كذلك يساعد التضخم على دفع عجلة الحراك الاجتماعي باجبار المرأة الملائمة لبيتها على البحث عن عمل خارج البيت ، وما يؤدي اليه ذلك من اضافة مصادر جديدة الى دخل الأسرة ، وانتساب الأسرة الواحدة الى مراكز اجتماعية مختلفة باختلاف مصادر دخل أفرادها •

خلاصة القول أنه اجتمعت مجموعة من العوامل طوال ثلث القرن الماضي ، للعمل على صعود طبقات وشرائح اجتماعية كانت طوال النصف الأول من القرن تنتسب الى الدرجات الدنيا في السلم الاجتماعي ، فارتفع مستوى دخلها الى حد سمح لها بمنافسة الطبقات الوسطى والعليا في نمط معيشتها • هذه العوامل هي التوسع في التعليم ونمو المؤسسة العسكرية والبيروقراطية الحكومية ، ومشروعات التنمية الصناعية والزراعية ، والاتصال بالنشاط الأجنبي ، والهجرة والتضخم • وفي نفس الوقت عملت مجموعة من المؤثرات على انحدار طبقات وشرائح اجتماعية كانت تجلس في أعلى السلم الاجتماعي ، تاركة مكانها لشرائح صاعدة من الطبقات الوسطى والدنيا • من هذه المؤثرات قيام الثورة نفسها باحلال العسكريين محل الارستقراطية الزراعية والبورجوازية الكبيرة في الحكم ، واحلال مؤسسات سياسية جديدة محل الاحزاب والمجالس السياسية التقليدية ، واجراءات اصلاح الزراعي والتأميم ولحراسات ، واتساع دور الحكومة والقطاع العام على حساب القطاع الخاص ، ثم ظاهرة التضخم مرة أخرى •

لم يكن هناك بد من أن يحدث هذا الانقلاب في البناء الطبقي للمجتمع المصري آثارا بعيدة الغور في السلوك الاقتصادي والاجتماعي وفي المناخ الثقافي والسياسي العام • وسوف نتناول فيما يلي كلا من هذه الآثار على التوالي •

### الحراك الاجتماعي وأنماط الاستهلاك :

لقد ترددت الشكوى من شيوخ الاستهلاك المظهري أو الترفي

منذ مطلع السبعينات ، وهي خاسرة ترد عادة أئى ما يسمى « بأثر المحاكاة » أى اندفاع الفرد الى تقليد غيره ، الأعلى دخلا ، فى نمط استهلاكه . وليس ثمة شك فى أهميته أثر المحاكاة فى زيادة الميل الى الاستهلاك المظهرى ، ولكن من المهم أيضا أن نلاحظ أن من أهم عوامل المحاكاة رغبة الفرد فى الظهور بالانتماء الى طبقة أعلى من طبقته الحقيقية أو الأصلية . ومن ثم فإن من أهم دوافع الاستهلاك المظهرى الرغبة فى الحصول على رموز طبقية تؤكد الارتقاء على درجات السلم الاجتماعى . ان الاصرار على اقتناء السيارة الخاصة مثلا ، أو التليفزيون الملون ، أو جهاز الفيديو ، هو وسيلة من وسائل الطبقة الصاعدة لتأكيد صعودها ونفى انتمائها للقديم ، ولكنه قد يكون أيضا وسيلة الطبقة المهددة فى مركزها الاجتماعى للتظاهر بعدم انحدارها واستمرار احتفاظها بمركزها الاجتماعى القديم .

ان هذا التأكيد من جانبنا على الدافع الطبقي الكامن وراء الاستهلاك المظهرى تتبع أهميته من أمرين :

**الأمر الأول :** انه يبين لنا خطأ المبالغة فى قدرة السلطة السياسية على كبح جماح هذا النوع من الاستهلاك . فهذا الميل الى الاستهلاك المظهرى قد يظهر لنا ، فى ضوء هذا الاعتبار الطبقي ، أقل حفا من اللاعقلانية مما يتصور البعض ، وأشد عنادا ومقاومة لأية محاولة تبذل لتقييده والحد منه . فالرغبة الجامحة فى اقتناء السيارة الخاصة من جانب عائلة انضمت حديثا الى شريحة عالية من الدخل من السهل المبالغة فى تحقيرها بالقول بأنها مجرد مثل من أمثلة الرغبة فى المحاكاة ، والقول بأن التصرف العقلانى يفرض على واضعى السياسة الاقتصادية الحد من استيراد السيارات ومن انتاجها محليا ومن بناء الكبارى العلوية والانفاق السفلية والاستعاضة عن كل ذلك بانتاج المزيد من وسائل المواصلات العامة . قد يكون الامر بهذه البساطة فعلا لو كانت تلك السيارة الخاصة مجرد وسيلة من وسائل الانتقال ، ولكنها فى الحقيقة ، فضلا عن ذلك ، رمز من رموز الصعود الاجتماعى ، وهى بهذا الوصف تفرض نفسها فرضنا على أفراد الطبقة الصاعدة وواضعى السياسة الاقتصادية على



السواء ، خاصة اذا كان واضعو السياسة الاقتصادية هم أنفسهم من المنتمين الى هذه الطبقات الجديدة .

**والأمر الثانى :** أنه يبين أنه قد يكون من الخطأ الامعان فى القشائم بالاعتقاد بأن هذا الميل القوى الى الاستهلاك المظهرى قد يبقى معنا الى الابد . فقد يكون الاقبال على هذا النوع من الاستهلاك مرتبطا فقط بالمراحل الاولى من مراحل الصعود أو الهبوط ، يزول أو تقل أهميته مع ازدياد ثقة الطبقة الصاعدة بنفسها ، ومع ادراك الطبقات الهابطة لعدم جدوى المقاومة .

ان هذا يقودنا أيضا الى ادراك الى أى مدى يرتبط الاختلال فى ميزان المدفوعات بارتفاع معدل الحراك الاجتماعى . فالتزايد المذهل فى قيمة الواردات المصرية ( وتراخى النمو فى الصادرات ) هو فى جزء منه انعكاس لهذا الحراك الاجتماعى ، الذى قد يفوق فى أهميته فى هذا الصدد ، مجرد الزيادة فى عدد السكان أو مجرد الزيادة فى متوسط الدخل . بل ان هذا لا ينطبق على الواردات الكمالية وحدها . فاستهلاك القمح نفسه قد يمثل صعودا اجتماعيا لأسرة ريفية فقيرة ، كما يعتبر استهلاك جهاز التكييف أو الروحة اليابانية أو السجائر الاجنبية رمز الصعود لأسرة حضرية أعلى دخلا .

اذا صح ذلك فإن ما يسمى بترشيد الواردات قد يصادف صعوبات أكبر بكثير مما يتصوره البعض ممن يقصرون نظرهم على الصفات المادية للسلع ويغفلون عن وظيفتها الاجتماعية . وقد تنطبق نفس الملاحظة على الانفاق المتزايد على السلاح الذى قد يبدو غريبا فى حقبة لا تكف عن رفع شعارات السلام ، اذا لم نأخذ فى اعتبارنا الضغوط الآتية من المؤسسة العسكرية التى يتضاعف عدد أفرادها لأسباب اجتماعية .

### **الحراك الاجتماعى وأنماط الاستثمار :**

لقد شاعت أيضا الشكوى من اتجاه الاستثمار فى مصر الى فروع غير منتجة أو قليلة الانتاجية من وجهة نظر المجتمع ، كالمضاربة على

الأراضي والاسكان الفاخر والتجارة وفروع الصناعة والخدمات ضعيفة الأثر في دفع عجلة التنمية كصناعة المشروبات الغازية أو السياحة . وكذلك شاعت الشكوى من اتجاه الاستثمار الحكومي الى مشروعات المرافق العامة ، خاصة في المدن ، على حساب الاستثمار في الصناعة والزراعة ، مما أدى الى زيادة الاختلال في الهيكل الانتاجي وهيكل العمالة على السواء . ويرد كل ذلك عادة الى سياسة الانفتاح الاقتصادي بما عنقه من انحسار دور الدولة في تنمية القطاعات الانتاجية من ناحية ، وانحسار دورها في توجيه الاستثمار الخاص الى أوجه النشاط المنتج ، من ناحية أخرى .

هذا التفسير ، كما سبق أن أشرنا ، هو صحيح بالطبع ، ولكنه لا يلتفت الى دور ارتفاع معدل الحراك الاجتماعي في تدعيم هذا الاتجاه الى الاستثمار غير المنتج أو ضعف الانتاجية .

فكثير مما يسمى بالاستثمار غير المنتج أصبح هو نفسه من رموز الصعود الاجتماعي ، كبناء مساكن الطوب الأحمر في الريف ، والاستثمار في سيارات النقل بين القرى والمحافظات أو في سيارات التاكسي داخل المدن . وبعضها يمثل استجابة غير مباشرة لنفس الرغبات كاستثمار في تجارة الاستيراد واقامة البوتيكات بل وصناعة المشروبات الغازية نفسها التي تمثل لكثيرين من أفراد الطبقات الصاعدة رمزا غريبيا لهذا الصعود . ان النمو المذهل في الاستثمار في المباني السكنية لا يعود لمجرد النمو في السكان أو عدد الزيجات ولا حتى لمجرد الارتفاع في متوسط الدخل ، بل يعود أيضا الى نمو ظواهر جديدة لنوع جديد من المسكن يتخذ هو أيضا رمزا مهما من رموز الترقى الاجتماعي .

بل ان هناك علاقة وثيقة بين غلبة الاستثمار غير المنتج بصفة عامة ، أي بصرف النظر عن هذا النوع أو ذاك من الاستثمار ، وبين الحراك الاجتماعي . ذلك أن كثيرا مما يسمى بالاستثمار غير المنتج هو في العادة أسرع عائدا وأقل مخاطرة من الاستثمار الزراعي أو الصناعي ، ومن ثم فهو أكثر ملاءمة لأفراد يستعجلون اثبات رقيهم

الاجتماعى ، وقد يتطلب أيضا مستوى منخفضا نسبيا من التعليم والخبرة ، مما يلائم أيضا الطبقات حديثة العهد بالثروة والتعليم، بينما تناسب فروع النشاط الانتاجى طبقات أكثر استقرارا وأشد ثقة وأرقى تعليما وأقل لهمة . من ناحية أخرى نجد أن كثيرا من أبناء الحرفيين أصبحوا يخلعون الوظيفة والاعمال المكتبية أو الاعمال « النظيفة » عموما ، التى أصبحت تؤهلهم لها شهاداتهم الجامعية الجديدة ، على ممارسة الحرف التى لم تجلب لآبائهم وأجدادهم الا الضعة . ان هذا لا يفسر فقط التدهور الذى أصاب كثيرا من الحرف والانخفاض فى كفاءة كثير منها ، بل يفسر أيضا ، ولو جزئيا بالطبع، هذا التضم السرطانى فى نصيب الخدمات فى هيكل العمالة والنتائج القومى على السواء .

ان ملاحظات مماثلة يمكن أن نوردها أيضا فيما يتعلق بالاستثمار العام وقلة حظ فروع النشاط الانتاجى فيه . ان جزءا كبيرا من انفاق الدولة على المرافق العامة يرتبط ارتباطا وثيقا بارتفاع معدل الهجرة من الريف الى المدن ، وهى ظاهرة وثيقة الصلة بمعدل الحراك الاجتماعى . كما أن التوسع فى الانفاق على مشروعات الطرق والكبارى العلوية والانفاق والكهرباء والمياه والصرف الصحى ، والتخاذل فى حماية الاراضى الزراعية من زحف المباني السكنية عليها ، هو فى جزء منه رضى للضغط الاجتماعى الآتية من طبقات جديدة لا يمكن أن تتخلى عن المطالبة بتوصيل الكهرباء الى سلعمهم المعمرة الغالية ، والمياه ومشروعات الصرف لمساكنهم الجديدة بوترصر على الزحف على الاراضى الزراعية وتجريفها رضيت الحكومة بهذا أو لم ترض . من المؤكد أن الحكومة كان باستطاعتها فرض القيود على الاستثمار الخاص غير المنتج وملاحقته بالضرائب العالية وتوجيه جزء منه الى استثمارات أكثر جدوى من وجهة نظر التنمية ، ونحن لا نستعين بما يمكن للحكومة أن تفعله فى هذا المجال لصالح التنمية، ولسكتنا نريد فقط أن نلفت النظر الى قوة الموانع الطبقيّة أمام فرض مثل هذه القيود .



## الحراك الاجتماعى وعجز الميزانية ومعدل التضخم :

ان من المهم أيضا أن نلفت النظر الى العلاقة بين ظاهرة الحراك الاجتماعى وتفاقم العجز فى ميزانية الدولة ، أى عجز الحكومة عن توليد إيرادات تتزايد بنفس معدل زيادة نفقاتها • ان تراخى النمو فى الإيرادات العامة لا يعود الى انخفاض معدلات الضريبة بقدر ما يعود الى ارتفاع معدل التهرب من دفعها • وقد شاع تفسير التهرب من الضرائب بتدهور مستوى الاخلاق وضعف الشعور بالانتماء للوطن • وهنا أيضا نجد تجاهلا معييا لظاهرة الحراك الاجتماعى ولأثر تغير المواقع الطبقيّة لكل من ممولى الضرائب ومحصوليها ومشروعها على السواء •

فكثير من أصحاب السلطة فى إصدار التشريع الضريبى هم أنفسهم من أصحاب الدخول والثروات الجديدة ، ومن ثم فهم من أقل الناس استعدادا لسد ما فى قوانين الضرائب من ثغرات ، ومن أقل الناس استعدادا لاختضاع المصادر الجديدة للدخل والثروة لضرائب أو معدلات ضريبية جديدة • وكبار الممولين ، أو بالاحرى كبار الممولين المحتملين ، فى عصرنا الجديد ، يختلفون اختلافا جذريا عن ممولى الضرائب فى الماضى الذى لم يشهد هذه الدرجة من الحراك الاجتماعى • فهم لا يشعرون بدين للدولة ، فى حصولهم على مصادر رزقهم الجديدة ، على النحو الذى كان يشعر به المالك الزراعى أو الصناعى الكبير فى الماضى ، حينما كانت الدولة تقوم بالنيابة عن الملاك بمشروعات الري والصرف وسائر المرافق وتحمى الامن وتحمى القانون ، وتفرض عليهم الضرائب لتمويل كل ذلك • فأى دين للدولة يشعر به أولئك الذين كونوا ثرواتهم من أعمال المقاوله والسمسة والمضاربة وتأجير الشقق المفروشة ، والذين يشعرون بأن دخولهم وثرواتهم لم تكن الا ثمرة الشطارة والهمة ؟ بل ان كثيرا من هذه الدخول لا يتطلب وجوده أصلا نشاطا ايجابيا من جانب الدولة بل لعله يشترط غيابها • وأى دين للدولة يشعر به المهاجر الذى لم يكون ثروته الا بالاغتراب عن بلده ولم تفعل له الدولة أكثر من السماح له بالخروج ؟

ثم ان حديثى الثراء الذين تتولد دخولهم وثرواتهم من ظروف غير مضمونة الاستمرار — كالهجرة وأعمال الوساطة ، هم أقل استعدادا لدفع الضريبة من أولئك الذين يعتمدون فى دخولهم على مصادر متعددة كالزراعة والصناعة • والثراء الحديث الذى مكنك أخيرا من الصعود فى مدارج السلم الاجتماعى أصعب عليك أن تتنازل عن جزء منه من الثراء الذى لم يحدث تغييرا يذكر فى مركز الطبقة • الثانى بمثابة التنازل عن شريحة من الشحم الزائد عن حاجة الجسم ، والاول بمثابة اقتطاع من اللحم نفسه •

والممولون المنتمون الى طبقات آخذة فى الهبوط يضعب عليهم دفع الضرائب المستحقة لاعتبارات أخرى • فهم يشعرون بالضغينة لانخفاض مركزهم الاجتماعى ويستمتيتون فى الاحتفاظ بما بقى لهم منه ، ويستتكرون أن تأتى الضريبة لتزيد مركزهم سوءا على سوء • وهم يرون من يعتبرونه أقل استحقاقا لا يكف عن الصعود بسرعة مذهلة دون أن تصيبه الضريبة • وفى ظروف التضخم الجامح يزداد شعور هذه الطبقة بالضغينة اذ يرون دخولهم الحقيقية تتآكل على أى حال بارتفاع الاسعار الذى لا يفيد منه فى نظرهم الا طبقات حديثة العهد بالنعمة •

من المنتمين الى هذه الطبقات الهابطة أيضا حصلو الضرائب أنفسهم ، الذين قد يحمون مركزهم الاجتماعى المتداعى بقبول الهدايا والرشاوى من الطبقة الجديدة الصاعدة ، والذين قد أصيبوا بانهييار نفسى أمام هذه الطبقة الجديدة اذ يراها المحصل تتمتع بتبجح وجرأة غير معهودتين ، ويراهم تستهزئ بالسلطة وتتمتع بحمايتها بل وأحيانا بمحاباة الشرطة والقضاء •

وأخيرا فان ارتفاع معدل التضخم نفسه لا يمكن تفسيره بمعزل عن ارتفاع معدل الحراك الاجتماعى • لقد رأينا من قبل كيف ساهم التضخم فى رفع معدل الحراك الاجتماعى ، ولكن الحراك الاجتماعى يساهم بدوره فى تغذية التضخم ، ذلك أن معدل التضخم لا يتوقف فقط على معدل الزيادة فى كمية النقود المتداولة بالنسبة

للمعروض من السلع والخدمات ، بل يتوقف أيضا على سرعة دوران النقود . وقد صادفنا من قبل عوامل تؤدي الى زيادة سرعة دوران النقود . ووثيقة الصلة بالحراك الاجتماعي ، كارتفاع الميل الى الاستهلاك والميل الى الاستثمار سريع العائد لدى الطبقات الصاعدة والهابطة على السواء ، الاولى في محاولة اثبات صعودها والثانية في محاولتها المستميتة للاحتفاظ بمركزها . فاذا بارتفاع الميل للاستهلاك وللاستثمار سريع العائد يضاعف من حدة التضخم ، الذي يضاعف بدوره من حدة الحراك الاجتماعي <sup>(١)</sup> .

---

(١) نشر هذا المقال في مجلة « البقطة العربية » التي تصدر في القاهرة ، عدد يوليو ١٩٨٥ .



## الحراك الاجتماعى

### وأزمة مصر الاجتماعية والسياسية

ليس من المستغرب فى فترات الحراك الاجتماعى السريع أن تقوى القيم المادية وينخفض تقييم المجتمع لما يسمى بفضائل الاخلاق . فانفتاح فرص للترقى الاجتماعى لم تكن قائمة من قبل يسيل لعاب الطبقات الآخذة فى الصعود ، كما يؤدى ازدياد احتمالات الفردى والسقوط الى اضعاف قدرة الطبقات المهددة فى مراكزها الاجتماعية على مقاومة مختلف وسائل الاغراء المادى . فى مثل هذه الظروف يبدو التمسك بفضائل الاخلاق ، أكثر فأكثر ، من قبيل الترف الذى لايسمح به تغير الاحوال ، وتهون أكثر فأكثر التضحية بالمبدأ والشرف ، وتعلو فى نظر الناس قيم الشطارة والسرعة والقدرة على انتهاز الفرص وعلى التكيف مع الظروف المتقلبة وعلى تنمية العلاقات الشخصية بذوى النفوذ القادرين على فتح أبواب الفرص الجديدة . فى نفس الوقت يضعف تقييم بعض أنماط السلوك التى كانت تعد من الفضائل فى مجتمع أكثر ثباتا . فاحترام الكلمة والالتزام بالوعد والوفاء والتمسك بالكرامة الشخصية ، هى كلها فضائل تحوى فى طياتها معنى الثبات ، وتفقد قيمتها أكثر فأكثر كلما زاد معدل التغير ، حيث يبدو الثبات والاخلاص للقديم ، سواء كان هذا القديم صديقا أو زوجة أو وعدا أو مكانا أو عقيدة ، نوعا من العاطفية الزائدة التى لا تليق بشخص صاعد ومتحرك .

ان ما شاع تسميته مؤخرا بالتسبيب أو الفساد أو عدم الانضباط قد لا يكون فى حقيقة الامر أكثر من مظاهر ، زادت قليلا أو كثيرا عن الحد ، لقيم الشطارة والسرعة والقدرة على انتهاز الفرص والتكيف مع الظروف ، حتى تعارضت مع ما يفرضه القانون . كما أن ظهور أنواع جديدة من الجرائم ، وزيادة معدل أنواع قديمة منها ، لايزيد فى كثير من الاحوال عن تطبيق فاضح لنفس القيم . ان ظاهرة العمارات الجديدة التى تسقط بعد شهور أو أيام من بنائها ، وكثرة

الاعتداء على أموال الدولة ، وشيوع الرشوة ، وقتل الأب أو الأم استعجالا للميراث كثيرا ما تكون مجرد مظاهر لهذه العجلة في الصعود الاجتماعى أو لفرع شديد من الهبوط . وإذا كان النشاط الاقتصادى غير المنتج هو أكثر فعالية في الاسراع بالصعود الاجتماعى من النشاط الانتاجى ، فان الجريمة قد تكون هى أكثر أنواع النشاط غير المنتج اسرعا بتحقيق هذا الصعود ، يقوم بها أكثر الافراد عجلة ونفاذ صبر .

على أن الجريمة قد لا تكون نتيجة للامعان في تعجل الصعود أو في الفرع من احتمال الهبوط ، بل قد تكون مجرد تعبير عن الشعور بالاحباط الشديد نتيجة للفشل في تحقيق الامل . اذ أنه مهما كان حجم الفرص المتاحة للصعود والترقى فان الآمال في الصعود تفوق في العادة المتوفر من هذه الفرص . فكم من خريجى الجامعات تستطيع بلاد النفط أو الشركات الانفتاحية استيعابه ؟ ومهما فعلت الحكومة من أجل تأجيل الاحباط ، فالاحباط قادم لا محالة . فالتوسع في القبول في الجامعات هو مجرد تأجيل للاحباط وليس منعاً له ، والتوسع في التجنيد ومد أجله هو أيضا تأجيل آخر ، والتوسع في التوظيف في الحكومة والقطاع العام بصرف النظر عن الحاجة الحقيقية له قد لا يمثل في نهاية المطاف أكثر من تقديم اعانة بطالة لأفراد كانت آمالهم أكبر من ذلك بكثير ، واعتراف أخير من الحكومة بأن على كل منهم أن يحل مشكلته الفردية بنفسه .

في ظروف كهذه لا يجب أن نستغرب أن تنتشر نفس القيم وتمتد العدوى الى أوجه من النشاط تعتبر بطبيعتها أشدها مقاومة للعدوى ، أو أكثرها تطلباً لقيم النزاهة والاستقامة ، كمهنة القضاء والتعليم ، والى القائمين بالتشريع أو الحفاظ على الامن ، ناهيك عن المشتغلين بالسياسة . غفى مجتمع يشهد معدلاً عالياً للحراك الاجتماعى تريد نسبة القائمين بهذه المسؤوليات ممن كانوا حتى وقت قريب جداً ينتسبون الى فئات الدخل الدنيا ، ومنهم من كان دائماً يتطلع الى المنصب هروباً من ظروف نشأته ، وقد ينظر الى الاستاذية في الجامعة أو الى مهنة القضاء أو عضوية المجالس النيابية أو الاشتغال

بالسياسة باعتبارها في الأساس مصدرا للرزق • قد تبدو لكثير من هؤلاء ، قيم الامانة العلمية في التأليف الجامعي ، أو نزاهة الحكم وحياده ، أو الالتزام الضارم بالقانون ، زوائد غير ضرورية ، لا تحمل نفس أهمية المنصب كمصدر لتوليد الدخل ، والمطالبة بها مبالغية في التحذلق والحنبلية • بل قد يشعر صاحب المنصب الرفيع بالاستغراب الحقيقي من اصرار البعض على المراعاة الصارمة لهذه القيم والقواعد ، وقد يعتبر ذلك من قبيل الرزالة أو ثقل الظل أو الحقْد ، خاصة وهو يرى في الفرص المتاحة للترقى والصعود ما يكفي الجميع أو هكذا يتصور •

ان قرب عهد بعض أصحاب هذه المهن بالصعود والترقى قد يجعلهم يستमितون في الدفاع عما حققوه من نجاح • فكما كان الصعود سريعا قد يكون انهبوط سريعا أيضا ، وذكرى المهانة القديمة لازالت حاضرة بقوة في الذهن ، ولم يتحقق بعد الاطمئنان الى المركز الجديد ، والمنافسون الحاسدون كثيرون ، فيهون دفع أى ثمن في سبيل الاحتفاظ بما تحقّق ، وتهون أعمال الزلفى والتملق ، ويقبل القيام بأعمال أقل كثيرا من الكفاءة وان أريق في سبيلها ماء الوجه •

### الحراك الاجتماعى وروابط الأسرة :

في غمار الحراك الاجتماعى السريع تميل روابط الأسرة الى التفكك لاكثر من سبب • فالزواج قد يكون قد تم في ظروف مادية لم تعد قائمة ، حيث أصبح متاحا للزوج الآن ( أو الزوجة ) فرص لم تكن متاحة من قبل • والحراك الاجتماعى كثيرا ما يتطلب أيضا انتقالا ماديا للزوج أو الزوجة يززع ارتباطات قديمة • والصعود المادى قد يكسب أحد الطرفين شعورا جديدا بالتفوق على الآخر يهدد الانسجام القديم • وقد يحدث الزواج بين طرفين متساويين أو متقاربين في مستوى التعليم والثقافة والكسب ، ولكن هذا التقارب يخفى اختلافا بينا في ظروف النشأة الاولى مما قد لا يتضح الا بعد الزواج فيعكر صفو العلاقة أو يقضى عليها •



والغالب أن يكون أمام الأولاد فرح جديدة لم تكن متاحة للاب بسبب تفوقهم عليه في مستوى التعليم واتصالهم ببيئات جديدة لم تتح للاب أو الأم أية فرصة للاتصال بها ، فيكتسب الأولاد ثقة بقدرتهم على الكسب والترقى الاجتماعى تفقدهم ما كان لديهم من احترام البيت الذى نشأوا فيه ، ولا يرون في خبرة آبائهم ما يدعو للتبجيل لاتصالها بأعمال أو بيئة منبثة الصلة بأعمالهم أو بيئتهم الجديدة . ويحاول الاب أو الأم ممارسة سلطتهما القديمة دون جدوى . وتتورد البنت على محاولة تزويجها بقريب لها لادراكها أن بإمكانها الآن ، عن طريق الزواج، تحقيق الصعود فى السلم الاجتماعى، أو أن لديها من التعايم أو الخبرة أو المال المكتسب من الهجرة ما يؤهلها لذلك ، فتطالب البنت بمزيد من التحرر لا تستسيغه عقلية الاب أو الأم التقليدية . ويزداد الطين بلة اذا كان الاب يتعرض لتآكل دخله الحقيقى مع التضخم حيث تضعف ثقته بنفسه أمام مطالب الأولاد المتزايدة تحت ضغط مظاهر التحول المحيطة بوم ، ويشعره بعجزه عن فرض سلطانه مع فقدانه للقدرة على تلبية مطالبهم، حتى المشروع منها .

قد تساعدنا أيضا ظاهرة الحراك الاجتماعى فى تفسير ما نلاحظه من شيوع درجة من التساهل واللين فى معاملة الآباء والأمهات لأولادهم لم تكن معبودة من قبل ، والخضوع لطلباتهم ، والاهتمام باحتياجاتهم ونزواتهم ومظاهرهم وأدائهم المادى ، على قدر كان يعتبر قبل ثلاثين عاما من قبيل التدليل المفرط . فقد يجيز تفسير ذلك بما تعلقه الطبقات الصاعدة على أولادهم من آمال للارتقاء بهركزهم الاجتماعى ، وخوف الطبقات الهابطة على أولادهم من المعاناة فى مستقبلهم من حدة المنافسة الجديدة التى يتعرضون لها . أضف الى ذلك أن الأولاد يؤدون لآبائهم وظيفة مماثلة للوظيفة التى تؤديها السلع المعمرة من اثبات الترقى والصعود الاجتماعى . فاذا كان من الصعب أحيانا اخفاء آثار النشأة الأولى البادية فى سلوك الاب والأم ، فان من الأسهل كثيرا اخفاء هذه الآثار فى سلوك ومظهر الأبناء والبنات .

### الحراك الاجتماعي والتراث الشعبي :

يقول عالم الاجتماع الشهير ( سوروكين P. Sorokin ) انه بينما تميل الطبقات الدنيا في الظروف الاجتماعية الثابتة نسبيا الى تقليد الطبقات الأعلى منها في أنماط سلوكها ، فإنه في الظروف التي تتعرض فيها الطبقات العليا للانحدار والتدهور على درجات السلم الاجتماعي ، يحدث العكس ، حيث تأخذ الطبقات الهابطة في تقليد واقتباس أنماط سلوك الطبقات الأدنى منها واعتناق قيمها (١) . ولدى من الأسباب العقلية البحتة ما يرجح صحة هذا الاعتقاد ، كما أن هناك من ظواهر التحول الاجتماعي في مصر ما يؤيده . فهناك أولا الثقة بالنفس التي تكتسبها الطبقات الصاعدة بسبب صعودها بنفسه ، والتي تدفعها الى تأكيد صعودها وتقضى على الاستحياء القديم من التعبير عن نفسها ومواجهة الطبقات العليا بقيمها وعاداتها وأنماط سلوكها .

وهناك ثانيا ما يتضمنه الصعود المادي والاجتماعي من انتشار وذبوع ، اذ لا يعود ثمة ما يمنع الطبقات الصاعدة من غزو الاسواق والمدارس والجامعات والنوادي والشواطىء بعد أن مكنتها قوتها الشرائية الجديدة من ذلك .

وهناك ثالثا القدرة المتزايدة لدى هذه الطبقات على غزو وسائل الاعلام والتأثير في الرأي العام ، بسبب زيادة حظها من التعليم والقدرة الشرائية على السواء . يحدث العكس بالضبط لأفراد الطبقات العليا الهابطة التي ينحسر وجودهم المادي وتأثيرهم الثقافي كما تنحسر في نفس الوقت ثقتهم بأنفسهم .

وهكذا تأخذ قيم الطبقات الصاعدة في تأكيد وجودها وفرض نفسها على أفراد الطبقات الهابطة نفسها ، وقد يقبلها هؤلاء صاغرين

---

(1) Sorokin, P. : *Social and Cultural Mobility*, the Free Press of Glencoe, Illinois, 1957, pp. 565-8.

وعلى مضض ولكنهم قد يقبلونها أيضا عن طريق غير شعورى ودون وعى بما يحدث لهم ، كما يتخلون صاغرين أو دون وعى عن بعض عاداتهم وقيمهم القديمة .

فالاحتقار التقليدى للعمل اليدوى ، الذى ارتبط دائما بانخفاض دخول العمال اليدويين ، يبدأ فى الانحسار والزوال مع ارتفاع دخولهم ، حتى يتحول أفراد الطبقات الهابطة الى قبول القيام به بدون الشعور القديم بالخجل والاستحياء . ولا يعود الانتساب لعائلة دون أخرى مصدرا للفخر أو الحياء . كما ينشر بين الطبقات جميعا تناول المأكولات الشعبية وارتداء الجلباب المصرى وتأثيث المنزل بالاثاث العربى ، بعد أن كانت كلها رموزا لمستوى المعيشة المنخفضة . وتنتشر عادات ريفية أخرى كانت انتشار العناق بين الرجال لدى كل لقاء . ويشيع استخدام الاسماء التى كانت ترتبط تقليديا بالأصل الريفى أو البيئـة المصرية الصميمة فتحل فاطمة أو زينب محل شوشو ونيللى . كما يعم الاهتمام ببعض الألعاب الرياضية ككرة القدم التى تتميز عن غيرها من أنواع الرياضة بقلة تكاليفها وسهولة متابعتها .

كذلك قد يكون من الممكن بهذا أيضا أن نفسر انتشار كثير من الطقوس الدينية التى كانت الطبقات الأقل احتكاكا بالغرب أكثر تمسكا بها ، والطبقات العليا أقل حرصا عليها . كانت انتشار الحجاب بين مختلف الطبقات الاجتماعية ، والحرص على بدء الخطابات والمحاضرات باسم الله .. الخ (١) .

### الحراك الاجتماعى والتغريب :

لا يجب أن نستغرب مع ذلك أن يقترن هذا الذبوع لعادات تقليدية مرتبطة بالتراث الشعبى وصعودها الى أعلى بذبوع تقليد عادات غربية بحت مقتبسة من الخارج ومناقضة تماما للتراث

---

(١) انظر فى هذا الموضوع أيضا فصلا سابقا فى هذا الكتاب بعنوان : « الفضيلة الملائمة اجتماعيا » .



والعادات الموروثة . فالحياة الاجتماعية كيان معقد يمكن أن تجتمع فيه المتناقضات بخضوعه لآثرات تأتي من مختلف الاتجاهات وتلبى مختلف الاحتياجات والتطلعات . ان الاتجاه نحو التغريب في المجتمع المصري اتجاه قديم وسابق بالطبع على قيام الثورة بما لا يقل عن قرن ونصف، ومنذ هذا التاريخ لم ينقطع تياره لحظة وان تفاوت قوة وضعفها مع اختلاف شدة الاحتكاك بالغرب ومع اختلاف طموحات الطبقات المسيطرة على المجتمع المصري . على أن شيئاً واحداً على الأقل ظل ثابتاً منذ بدأت حركة التغريب في بداية القرن الماضي، وهو أن الاقتباس من الغرب كان دائماً يستخدم كرمز للتميز الاجتماعي من جانب الطبقات الطامعة في هذا التميز والقادرة عليه . ومن ثم فقد كانت أكثر الطبقات خضوعاً لحركة التغريب هي الطبقات الأعلى دخلاً ، ليس فقط بحكم احتكاكها الأقوى بالغرب ، ولكن بحكم قدرتها الأكبر على اقتباس رموز الحياة الغربية ، سلماً كانت أو سلوكاً أو معتقداً أو طرقاً للتفكير .

وقد ظلت الطبقات الواقعة في أسفل السلم الاجتماعي حتى قيام ثورة ١٩٥٢ معزولة الى حد كبير عن الاحتكاك بالغرب ومحرومة في نفس الوقت من القدرة على تقليده حتى لو تطلعت اليه . ثم بدأت حركة التغريب تمتد الى هذه الطبقات بالتدريج في الخمسينات والستينات مع ارتفاع دخولها وانتشار التعليم بين صفوفها وزيادة تعرضها لوسائل الاعلام الآخذة في الانتشار ، ومع نمو المؤسسة العسكرية وتحديث وسائل الانتاج بارتفاع معدل التنمية منذ منتصف الخمسينات . على أن امتداد حركة التغريب الى أسفل لم يشهد في تاريخ المجتمع المصري معدلاً كالذي شهدته في السبعينات بسبب ازدياد معدل الحراك الاجتماعي نفسه . فمع استمرار انتشار التعليم في صفوف طبقات المجتمع الدنيا وامتداده الى الاقاليم ، وارتفاع مستوى الدخل لدى شرائح واسعة من هذه الطبقات ، وهجرة أعداد غفيرة منها ، زاد احتكاكها بالغرب وزادت قدرتها على تقليده في نفس الوقت . صحيح أن الهجرة كانت أساساً الى بلاد عربية ولكنها بلاد عربية سمح لها بمستوى دخلها بادخال أنماط الاستهلاك وبعض العادات الغربية التي لم تكن مألوفة لتلك الطبقات الصاعدة في مصر ، كما أن

الهجرة الى البلاد العربية ، عن طريق رفعها لمستوى الدخل ، سمحت باتصال أكبر بالمجتمعات الغربية مباشرة •

لقد ظلت ممارسة بعض العادات الغربية رمزا لتأكيد الترقى الاجتماعي لدى الطبقات الصاعدة كما كانت رمزا للتميز الاجتماعي للطبقات العليا قبل الثورة • ولكن الجديد في الامر هو اختلاف طبيعة التغريب الذي يجرى الآن عن التغريب الذي كانت تحمله الارستقراطية الزراعية والرأسمالية القديمة ، بحكم اختلاف الطبقات المقلدة والمجتمعات المقلدة وقنوات التغريب في الحالين •

فالطبقات المقلدة الآن هي طبقات حديثة العهد بمستوى الدخل العالي وبالتعليم على السواء ، وهي لذلك أقل ثقة بحقها في هذا الصعود مما كانت الطبقات العليا القديمة طويلة العهد بالثراء والسيطرة ، وأقل قدرة على تشرب أنماط السلوك الغربى الأكثر تعقيدا • وهي طبقات أكثر صلة بالقرية مما كانت الطبقات العليا القديمة كما أن جزءا من تغريبها يأتي الآن عن طريق غير مباشر ، بالاتصال بمجتمعات عربية مثلية من الغرب بدلا من أن يكون التلقى عن الغرب مباشرة •

والطبقات المقلدة الآن تتصل بالغرب في وقت ساد فيه ما قد يسمى بنمط الحياة الأمريكى ، ويتراجع فيه النمط الأوروبى في التعليم والاستهلاك وقواعد السلوك على السواء • وهي تتعرض لوسائل اعلام تأثرت أيضا بنمط الحياة الأمريكى أكثر من ذي قبل ، ويحتل فيها التلفزيون مكانة أكبر بكثير من مكانة الصحف والاذاعة في التأثير، بل وقد تكون مكانة أكبر من مكانة المدرسة التي كانت قناسة التغريب الأساسية في الماضي •

ليس من الغريب إذن أن يكون نمط التغريب الجديد مختلفا أشد الاختلاف عن نمط التغريب الذي كان عملاؤه ينتمون الى الارستقراطية الزراعية والرأسمالية الكبيرة • فهو أولا يميل الى أن يكون أكثر سطحية وأشد تعجلا ، يتصل بالمظاهر الخارجية أكثر من اتصاله بالقيم والعقائد ، ويتعلق بسلع الاستهلاك أكثر مما يتعلق بأنماط التفكير • وهو تغريب يختلط اختلاطا غريبا بقيم تقليدية وعادات

فالتطبقات المقلدة الآن هي طبقات حديثة العهد بمستوى الدخل  
كان يصعب التمييز بين المصرى والأجنبى • وهو تغريب لسلوك  
الشباب والنشأين أكثر منه تغريبا للكبأ والأمهات ، بعد أن كان  
التغريب يشمل أفراد الأسرة كلها بنفس الدرجة ، الأمر الذى يضيف  
عاملا جديدا الى عوامل سبق ذكرها لزيادة الفجوة بين الأجيال •

ان كل هذا من شأنه أن يلقي بعض الضوء على ذلك الميل  
المترديد الى تفضيل ماهو أجنبى ، وخاصة ماهو أمريكى ، على ما هو  
وطنى ، وهذا الاقبال المذهل لدى الشباب الى تقليد الزى الأمريكى،  
والاهمال المخطط فى ارتداء الثياب على النحو المعروف لدى الشباب  
الأمريكى • وتفضيل المأكولات والمشروبات السريعة وأنماط قص الشعر  
والرقص على الطريقة الأمريكية ، وهذا الغرام بكل ماهو أتوماتيكى  
وجاهز للاستعمال الفورى ، والاقبال على تعلم الانجليزية وارسال  
الأولاد الى المدارس الأجنبية والتزوج من أجنبيات ، وشيوع الاحتفال  
بأعياد الميلاد لدى الطبقات الصاعدة التى لم تكن تتذكر ، حتى وقت  
قريب ، تواريخ ميلاد أبائهم •

### الحراك الاجتماعى والمناخ الثقافى :

لم يكن هناك بد من أن ينعكس كل هذا على المناخ الثقافى ،  
بالمعنى الضيق للثقافة ، أى نتاج الفكر من آداب وفنون ، سواء  
من حيث مضمون الفكر نفسه أو وسائل التعبير عنه •

فقد اعتري اللغة الدارجة ولغة الكتابة خلال الثلاثين عاما  
الماضية تغير ملفت للنظر وجدير ببحث مستقل يعكف عليه بعض  
باحثينا الاجتماعيين ، ولكن من المؤكد أن من بين أهم أسبابه ظاهرة  
الحراك الاجتماعى التى نتكلم عنها • لقد بدأت الثورة منذ أيامها  
الأولى بالغاء رسمى للألقاب ، من باكوية وباشوية ، ولكن ما كان  
يمكن أن يحدث هذا الالغاء فى الحياة اليومية لولا تطابقه مع تغير  
العلاقات الاجتماعية • وقد تحقق هذا التطابق بالفعل حتى كاد  
يصبح استخدام هذه الألقاب أقرب الى السخرية منه الى التجبيل •



ومن ناحية أخرى دخلت الى اللغة كلمات وتعبيرات جديدة تعبر عن هذا التغير في التركيب الطبقي . فقد استعير مثلا في وصف رئيس الجمهورية وصف ارتبط تقليديا بالحرفيين وهو وصف « الرئيس » ، الذي شاع استخدامه في الاشارة الى أى رئيس أو حتى الى أى شخص لا يعرف اسمه ، بدلا من الاشارات القديمة مثل « يا حضرة » و « يا أستاذ » . شاع أيضا استخدام كلمات أو عبارات تعبر عن القيم الجديدة المرتبطة بالتغير الاجتماعى السريع ككلمات ( طنش ) و ( فوت ) و ( مشى أمورك ) و ( ماشى ) ، كما زاد اقحام كلمات انجليزية في الحديث والكتابة بمبرر أو بدون مبرر، وزاد استعمالها في تسمية المتاجر والمأكولات والمشروبات ، كما زاد عدد الكلمات المهجنة التى تجمع بين العربية والانجليزية ، وزاد الاستهتار بقواعد العربية الفصحى .

وفي الموسيقى دشن منذ الشهور الأولى للثورة نمط جديد من التأليف الموسيقى والغناء يتميز بسرعة أكبر ومدة أقصر وكلمات أسهل ، ودخلت معان والحن شعبية لم تكن تقبل الاذاعة الرسمية من قبل اذاعتها . الا فى أضيق الحدود . وقد سبق أن أشرنا الى زيادة الاقبال على الموسيقى العربية حتى من جانب الطبقات الأعلى ثقافة وهى التى كانت تعتبر تذوق الموسيقى الغربية ، دون العربية ، هو معيار الرقى فى الذوق الفنى .

وفي المسرح والسينما والمسلسلات التليفزيونية بدأ يتربع على عرش التمثيل شخصيات تنتمى كثرتها الى الطبقات الشعبية أثرت ظروف نشأتها على لغة التعبير وأسلوب الحوار ومضمون العمل الفنى نفسه ، كما تأثر كل هذا باتساع جمهور المشاهدين المنتمين الى نفس الطبقات الشعبية ، فقدم لهم ما يرضيهم وما يستجيب لطموحاتهم . لقد كانت التمثيليات فى الماضى ، اذا أرادت تصوير شخصية شعبية ، استخدمت ممثلا ينتمى الى الطبقة المتوسطة ، فأصبحت الآن تلجأ الى ممثلين من الطبقات الشعبية لأداء أدوار أدوار الباشوات القدامى . وكان الموضوع المحبب والاكثر شيوعا فى المسرحيات والأفلام فى الماضى يدور حول تأكيد أن الفقر ليس عيبا،

فاذا أصبح الفقير فيها غنيا فانما يحدث ذلك بسبب صدفة لا يمكن أن تتكرر ، كالعثور على كنز ، أو طاقية للاخفاء أو الزواج من فرد من أسرة ارسقراطية ، ولكن سرعان ما يعود الفقير الى أصله المتواضع بعد أن أدرك ما يجره المال من شقاء . أما الآن فان أكثر المسرحيات أو الافلام نجاحا هي تلك التي تسخر من الطبقات العليا الآخذة في الانحدار ، ولا تتكلم عن فضائل الفقر وانما عن امكانية الثراء ، والثراء الآن لا يأتي صدفة وانما بالعمل الشاق ولو كان عملا « غير منتج » (١) . وفي الكتابات الاقتصادية والاجتماعية زاد الكم المطروح في الصحف والكتب والاذاعة والتلفزيون على نحو لم يكن مألوفاً قبل الثورة ولكن اتسم كثير منها بالتسرع في الكتابة وانخفاض مستوى الدقة في التعبير وانحطاط اللغة العربية المستعملة مع شيوع اقحام الكلمات الانجليزية بغير مبرر على تعبيرات عربية واضحة بذاتها ، أو حتى الاكتفاء بكتابة الكلمات الاجنبية بحروف عربية . كما زاد الاهتمام باستخدام المصطلحات الفخمة التي توحى باقتساع العلم دون أن تساهم هذه المصطلحات في توضيح القضية محل البحث بل وحتى لو زادت الامر غموضا . وزاد الميل الى اطلاق الاحكام المطلقة والتغاضي عن الاستثناءات والتحفظات ، وكلها ظواهر قد تكون شديدة الصلة بما نحن بصدد من صعود أفراد تلقوا تعليما متعجلا لم يتشربوا خلاله تشريا كافيا لا باللغة العربية الصحيحة ولا الأجنبية ولا بأسلوب التفكير المنطقي والتعبير العلمي، ويعتبرون استخدام اللغة الأجنبية بدورها رمزا للصعود الاجتماعي ، أو يعتبرون الكتابة والنشر في الاساس مصدرا للرزق ، ويبدون أتم الاستعداد للكتابة في موضوعات لم يكونوا ليختاروها بمحض

---

(١) ليس من الصعب ان تفسر النجاح الكبير الذي حققته أفلام مثل « خللي بالك من زوزو » في منتصف السبعينات ، والمسلسل التلفزيوني « رحلة المليون » في منتصف الثمانينات ، وقبل هذا وذاك النجاح الكاسح لمسرحية « مدرسة المشاغبين » رغم بعد فكرتها الاساسية عن قضية الصراع الاجتماعي ، بما تضمنته من سخرية يوجهها تلاميذ لا يمكن ان تخطيء العين انتسابهم للطبقات الشعبية ، الى ناظر ومدرسة ينتمى كلاهما الى الطبقة المتوسطة الآخذة في الانحدار ، سواء كان موضوع السخرية هو الحديث بالفصحى أو الاشتغال بالفلسفة أو المطالبة بالانضباط .

ارادتهم ، فهم لا يكتبون بقدر ما يستكتبون ، وتفرض لهم المواعيد الصارمة للانتهاء من تقديم البحث أو المقال فيقدمونها استعجالا للمكافأة ولو على حساب القيمة الحقيقية لما يكتبون .

بل قد يكون ثمة علاقة وثيقة أيضا بين ظاهرة الحراك الاجتماعي وشيوع تفسيرات الدين أقل عقلانية مما كان شائعا بين الطبقات الأكثر حظا من الثقافة والتعليم ، والتي سمح لها اختلاطها الطويل بثقافات مغايرة بدرجة أكبر من المرونة والتسامح ، وازدياد قبول هذه التفسيرات الأقل عقلانية حتى من جانب الطبقات الأكثر ثقافة . ان هذه الملاحظة قد تنبها الى خطأ التحسر على عصور « ذهبية » ماضية سادت فيها تفسيرات أكثر عقلانية للدين ، والاستغراب من أن ما كان مقبولا من طه حسين وعلى عبد الرازق في العشرينات لم يعد مقبولا الآن . اذ قد لا يعكس هذا التطور تقدما أو تخلفا بقدر ما يعكس تحولات اجتماعية وطبقية .

### الحرك الاجتماعي والتبعية السياسية :

لقد شاعت الشكوى من تبعية السياسة المصرية لقوى خارجية ، ومن تخاذلها أمام التسلط والتوسع الاسرائيلي ومن تنكرها لقضية الوحدة العربية . وقد يبدو الأمر لأول وهلة متعلقا فقط بتغير اتجاه السلطة السياسية وشخصية القائمين بها وفرض الأجنبي لارادته على صانعى السياسة المصرية . ولا شك أن كل هذا صحيح ، ولكن من الخطأ أن نتجاهل أثر التغير الذى لحق بقاعدة المحكومين أنفسهم . فالذى تغير ليس هو فقط ما يصدر من قرارات سياسية من عل بل قد يكون التغير الأكثر خطورة هو مدى استعداد المحكومين لقبولها أو الانصياع لها أو السكوت عليها . وفي رأى ان هذا التغير قد حدث أيضا ، وأنه أكثر خطورة من تغير اتجاهات السلطة ، وأنه هو الذى يشكل أهم أسباب الاطمئنان لدى القوى الخارجية ، كما أنه تغير وثيق الصلة بظاهرة الحراك الاجتماعي التى نحن بصددتها .

فمن نافلة القول أن نعود الى التذكير بأن سيطرة قوة خارجية



على مجتمع ما لا يمكن أن تتحقق الا بتحالفها مع قوى اجتماعية داخلية تتحد مصالحها مع المصالح الخارجية . وقد دأبنا في مرحلة التصدي للاستعمار في الخمسينات والستينات ، كلما أشرنا الى الاستعمار ، أن نضيف على الفور الاشارة الى « أعوانه » أو « أذنبه » مشيرين الى تلك القوى الحليفة في الداخل . لابد اذن للتبعية من وكلاء محليين . وقد كان للاستعمار البريطاني وكلاؤه المتمثلين في الارستقراطية الزراعية والرأسمالية المالية والتجارية ، والذين لم تتحد فقط مصالحهم المادية بمصالحه ، بل كانوا أيضا يشعرون بنوع من الولاء للنفسى والفكرى له ولثقافته . ولم يكن هناك مفر لعبد الناصر في عراكه مع الاستعمار من أن يقضى أولا على نفوذ وسيطرة هؤلاء الوكلاء المحليين .

كان عبد الناصر يمثل مصالح جديدة تماما ، أفادت بلا شك من معركته ضد القوى الخارجية ، ومن ثم أخلصت في ولائها له ولسياسته . كان هناك بالطبع ضباط الجيش الذين ورثوا مراكز الارستقراطية المعزولة ، كما كانت هناك الشرائح الواسعة من المهنيين وعمال الصناعة الذين أفادوا من سياسات التأمين والتنمية ، وصغار المزارعين المستفيدين من قوانين اصلاح الزراعى . كان لكل هؤلاء مصلحة أكيدة في التخلص من التبعية ، ومن ثم اتسقت الميول النفسية لتلك القاعدة من الحكوميين مع سياسة الاستقلال الاقتصادي والسياسى التى تبنتها السلطة .

ثم حدث انقلاب السادات على السياسة الناصرية ومسيرته في طريق التبعية ، وهى مسيرة تعاطف معها بالطبع الطبقات التى ضربت في عهد عبد الناصر والتي طمحت الى الافادة من الارتباط من جديد بالسوق الرأسمالى والشركات الدولية بل ومن التجارة مع اسرائيل والقيام بأعمال الوساطة لها متى قدر للعلاقات الاقتصادية مع اسرائيل أن تنشأ وتنمو . كل هذا صحيح ومعروف . ولكن الجديد في الأمر أن هناك من أفراد الطبقات الدنيا الآخذة في الصعود منذ الخمسينات ، والتي بدأت تطفو على السطح بقوة في السبعينات ، من لا يتخذ موقفا معاديا من التبعية الاقتصادية والسياسية لأسباب

تتعلق بهذا الصعود نفسه ، وان كان هذا الصعود يعود في جزء هام منه ، وبالإلصاقية ، لسياسة رفض التبعية والتبعية لها . من الخطأ إذن أن يقتصر التحليل الطبقي لسياسة الانفتاح الاقتصادي وعودة الرأسمالية إلى الإشارة إلى الدعم الآتي من الرأسمالية وكبار المزارعين والمقاولين الكبار والتجار أو من يسمون عادة « بالطفيليين »<sup>(١)</sup> ، بل يجب في رأيي الاعتراف بصراحة بأن هناك « دعما » من نوع آخر تقدمه الطبقات الدنيا الصاعدة ، أو على الأقل شرائح واسعة منها ، لسياسة التبعية والانفتاح على الغرب وعلى إسرائيل ، قد لا يزيد هذا الدعم في كثير من الأحوال على السكوت أو السلبية واللامبالاة ، ولكن هذه السلبية واللامبالاة نفسها تمتد الاتجاه نحو التبعية بقوة لا يمكن الاستهانة بها .

لقد أشار بعض الكتاب إلى أن هناك ، فضلا عن ظاهرة الاستعمار ، ظاهرة « القابلية للاستعمار » . وقد نعدل هذا التعبير تعديلا طفيفا فنشير إلى « القابلية للتبعية » ، ونقصد بذلك موقفا نفسيا لا يتعلق بالضرورة بتحقيق مكاسب مادية من الارتباط بالقوى الخارجية بل قد يتعلق فقط بضعف الشعور بالولاء للوطن والكرامة القومية ، وضعف الحمية والحماس لقضايا وطنية مجردة ، والانصراف إلى الاهتمام بقضايا معيشية يومية ، والانشغال بلوازم الصعود الاجتماعي للفرد وأسرته ، أو بمنع التدهور ومحاولة الحفاظ على المركز الاجتماعي . إن هذا الموقف النفسي قد لا يصل إلى حد العمل الإيجابي لتدعيم روابط التبعية للخارج ولكنه يشكل احتياطا فعالا لحماية ودعم من يقوم بهذا النشاط الإيجابي .

هذه الحماية وهذا الدعم للقوى المستفيدة من التبعية قد يبلغان أقصى درجة من الخطورة عندما يتولى السلطة السياسية أفراد يحملون هذا الشعور الذي اسميناه « بالقابلية للتبعية » . ومن

---

(١) انظر كمثال لهذا الموقف :

د. إبراهيم العيسوي : مستقبل مصر ، دراسة في تطور النظام الاجتماعي ومستقبل التنمية الاقتصادية في مصر ، دار الثقافة الجديدة ، ١٩٨٣ .

المؤكد أن السلطة السياسية في السبعينات كانت تتسم بهذا الوصف ،  
وان كثيرا من مواقفها وتصريحاتها كانت تعكس هذا الضعف في  
الحمية الوطنية ، ونوعا من اللامبالاة بالقضايا القومية والمبدئية ،  
والميل الى النظر الى الوطن باعتباره في الأساس مصدرا للرزق ،  
وقلة الصبر على شعارات الوحدة والقومية العربية التي تطالب بالوحدة  
مع من وصفتهم السلطة السياسية « بالأقزام » وعدم التحضر ، اذا  
قورنوا برجال الغرب واسرائيل •

ان نفس الملاحظة تنطبق أيضا على كثيرين من أعضاء المجالس  
النيابية في السبعينات والثمانينات • فمن المؤكد أنه وان كان من بين  
هؤلاء من يمكن اعتباره من المستفيدين مباشرة من علاقات التبعية ،  
فان منهم أيضا من من شأنه أن يحقق مصالح مادية أكبر في ظل  
سياسة مناقضة تماما لسياسة التبعية ولكن اصابة هذا المرض  
النفسي العضال الذي ولدته حمى الحراك الاجتماعي السريع •

ان هذا قد يفسر لنا كثيرا من الظواهر السياسية التي قد  
تستعصى على الفهم بغيره • فحتى تلك الطبقات ذات المصلحة الأكيدة  
في الاشتراكية تبدو أحيانا وكأنها تخلت عن قضية إعادة توزيع  
الدخل وعن التمسك بالقطاع العام • والطلاب الذين كانوا يقودون  
المعارك السياسية في الجامعات حتى الخمسينات يبدون أحيانا وكأنهم  
قد فقدوا الاهتمام بقضايا الوطن وانشغلوا بكسب الرزق أو متابعة  
المباريات الرياضية • انهم بالقطع ليسوا من المستفيدين من التبعية  
ولكنهم أصيبوا بمرض القابلية لها • وعندما تبدو لنا السلطة  
السياسية وكأنها مشغولة عن القضايا القومية بأمور تكنوقراطية بحث،  
كاعداد الخطة واصلاح المجارى وتنظيم المرور ، فالأمر لا يرجع فقط  
الى مجرد فرض الارادة الخارجية عليها ، وانما يعكس أيضا تحولا  
نفسيا للممثلين السياسيين لتلك الطبقات الصاعدة التي انصرف  
اهتمامها الى مثل هذه الأمور • وعندما تجد الناس يميلون أكثر  
فأكثر الى فهم الديمقراطية السياسية لا بمعنى حرية تكوين الأحزاب  
وحرية الاختلاف حول كامب دافيد أو العلاقات الخارجية أو العربية ،  
بل بمعنى الكشف عن انحراف وزير أو الاستجابة لمظلوم في ترقية



أو حق المضادة بسيولة المرور وتوصيل المياه الى الأدوار العليا ، فالأمر هنا أيضا يعكس اهتمامات طبقات تعتبر مثل هذه القضايا اليومية أهم مشاغلها ومصدر قلقها . وعندما تجد ضعفا لدى السلطة السياسية في الاهتمام بقضايا الوحدة العربية أو ميلا الى اعتبار العلاقات الاقتصادية أهم جوانب العلاقات العربية والى اعتبار مطلب الوحدة السياسية مطلباً عاطفياً من مخلفات الماضي ، فالمسألة لاتعود فقط للأعيب القوى الخارجية واسرائيل بل تعكس أيضاً ميلا حقيقيا لدى الطبقات الاجتماعية الصاعدة الى اعلاء الاعتبارات الاقتصادية على غيرها ، وقلة صبر لديها على قضايا الانتماء أو التضامن العربى .

بل ان من الطريف أن نلاحظ موقف السلطة السياسية منذ السبعينات من قضية الديون الأجنبية بالمقارنة بموقف السلطة منها قبل ذلك . كانت السلطة فى السبعينات تبدى درجة مذهلة من عدم الاكتراث بتزايد الديون الأجنبية وما تستتبعه من تبعية من ناحية وما تشكله خدمتها من أعباء على ميزان المدفوعات وما تدل عليه من عجز عن التتمة ، من ناحية أخرى . بل وصل الأمر الى حد مباهاة بعض رجال السلطة بالقدرة على عقد الديون رغم ارتفاع أسعار فوائدها . ان الأمر يرجع فى الأساس بالطبع الى ضعف الالتزام الوطنى للسلطة فى السبعينات والى قوة الضغوط الخارجية فى نفس الوقت ، ولكنه لا يخلو أيضا من صلة بنظرة الطبقات الجديدة الصاعدة الى الاستدانة . ففى فترات الحراك الاجتماعى السريع المرتبط بمعدل مرتفع للتضخم تصبح الاستدانة شطارة ، اذ يفيد المدين على حساب الدائن من انخفاض قيمة النقود ، ويقل عبؤها النسبى مع تحسن مركز المدين . ولكن ما قد يكون مفيدا لفرد أو طبقة قد يمثل كارثة اذا طبقت الدولة .

لقد كان عبد الناصر فى الستينات يقول ان الحرية هى حرية الحصول على رغيف الخبز ، وكان يعكس بذلك موقفا طبقياً بلا جدال، بعد أن كانت الحرية تفهم أساسا بمعناها السياسى قبل الثورة . أما فى السبعينات فقد كانت تفهم أساسا لا بالمعنى السياسى ولا بمعنى توفير الخبز ، وانما بمعنى حرية الصعود على السلم الاجتماعى

أيا كانت الدرجة التي تصعد منها • ومن ثم فإن السلطة السياسية في السبعينات كانت قليلة الصبر مع من يفهم الحرية بأى من المعنيين القديمين : المطالبين بحرية سياسية حقيقية والمطالبين برغيف الخبز على السواء • وانما كانت تبدى تفهما تاما لمن يطالب بحرية الصعود بشرط ألا يهدد مراكز من هو أعلى منه • ومن ثم فإنه ليس صحيحا أن السادات لم يتمتع بالتأييد الحقيقى الا من جانب الرأسماليين وأصحاب الامتيازات القديمة والطفيليين من الوسطاء ، بل انه قد صادف تأييدا من جانب شرائح واسعة من المستفيدين من الهجرة أو التضخم أو خدمة الأجنبى ولو كانوا ينتمون فى الأصل الى مراكز اجتماعية دنيا •

لقد ردد بعض المعلقين على أزمة مصر السياسية القول بأن أصل المشكلة يرجع الى افتقار المجتمع والسلطة السياسية الى مشروع حضارى أو قومى ، وهى عبارة فضلا عن غموضها قد تخفى من الحقائق أكثر مما تكشف • فالحقيقة هى أن لكل فرد مشروعه ولكل طبقة مشروعا ، ويندر أن يفترق الفرد أو الطبقة الى مشروع للصعود والترقى • والمجتمع بأسرمة يحدد مشروعه للترقى بمشروعات الطبقات المسيطرة أو الأكثر تأثيرا • فالشكوى اذن لا يجب أن تكون من افتقاد مشروع للنهضة بل من تغير مضمونه بتغير الطبقات المؤثرة، اذ أصبح مشروع المجتمع المصرى ، اذا جاز هذا التعبير ، هو مشروع الطبقات المهمومة بالرقى المادى وتثبيت وضعها النسبى الجديد • فى سبيل تنفيذ هذا المشروع تتدثر المشروعات القديمة القائمة على الاعتزاز بالكرمة الوطنية والتضامن مع بقية العرب ومع قضية الفلسطينيين ، اذ لا يبدو أن فى الوقت والجهد متسع للانشغال بهذا وذاك •

ان من الخطأ مع ذلك أن نتوقع أن تكون كل شرائح الطبقات الصاعدة من المؤيدين لسياسات التبعية ، فمما لاشك فيه أن شرائح منها قد انضمت الى المعارضة ، وان كانت المعارضة تتكون فى الأساس ، كما لابد أن نتوقع ، من الفئات الاجتماعية التى أضيرت من التحول الاجتماعى والاقتصادى الراهن • من بين طوائف المعارضة طائفة يهمنها التركيز عليها هنا بوجه خاص اذ أنها تمثل طرازا

جديدا على السياسة المصرية يختلف عن المعارضة التقليدية التى تتمثل فى أصحاب الامتيازات القديمة التى تطمح فى مزيد منها أو التى أضرت ضررا محققا فى غمار الحراك الاجتماعى . هذه الطائفة التى نغنيها تنقسم اجتماعيا الى شرائح حققت بعض التحسن فى مركزها المادى والاجتماعى بسبب ما حدث من حراك اجتماعى ، ولكنه تحسن لا يتناسب مع درجة طموحها وتقديرها لذاتها ، وهى تضم فى الأساس عددا من المثقفين الذين ينتسبون فى نشاطهم للطبقات الدنيا ثم سمحت لهم ظروف تعلمهم ونشاطهم بالترقى ، ولكنهم يتمتعون ، بالاضافة الى ذلك بدرجة من الطموح والثقة بكفاءتهم تتجاوز ما حصلوا عليه من مزايا . هؤلاء انضموا لصفوف المعارضة مدفوعين بشعور قوى بقلّة العدالة فى نظام لا يوفر لهم القيادة والسيادة ، رغم استحقاقهم لها ، ويسمح بصعود فئات أخرى فوقهم لا لسبب غير قدرتها الزائدة على الترف والتسلق أو ارتباطاتها القديمة بالسلطة . هذه الطائفة من المثقفين انضمت حديثا الى صفوف اليسار ولكنها تختلف اختلافا جذريا فى نفسياتها وتطلعاتها عن رجال اليسار القديم . فكثيرا ما تجدهم ، رغم يساريتهم ، يحتفظون بعلاقات قوية مع ذوى النفوذ أو الملاءة المالية . وتجدهم رغم تنديدهم المستمر بالتبعية يوثقون صلاتهم بمراكز البحوث الأجنبية والهيئات الدولية . وتجدهم رغم تعبيرهم عن الولاء والاخلاص لرجال اليسار القدامى يتكئون عليهم من أجل الصعود والبروز على سطح الحياة الثقافية وقد يصبحون أول من يتنكر لهم اذا حدث وتطلب استمرار صعودهم مثل هذا التنكر .



### خاتمة ونظرة الى المستقبل :

أرجو ألا يكون فيما قلت رغم كثرة ما فيه من ملاحظات سلبية دافعا الى الشعور بالتشاؤم التام بما سيكون عليه مستقبل مصر الاقتصادى والاجتماعى . قد يكون الأمر قائما حقا على المستوى السياسى والثقافى ولكنى لست بهذه الدرجة من التشاؤم فيما يتعلق بمستقبل التنمية الاقتصادية فى مصر . ان التاريخ الاقتصادى للأمم الأخرى ، من أوروبا الغربية الى اليابان والاتحاد السوفيتى ، يشير الى أن فترات الانقلاب الصناعى الكبير هى أيضا فترات الارتفاع فى معدل الحراك الاجتماعى . من الصعب بالطبع الجزم بأى هاتين الظاهرتين السبب وأيهما النتيجة ، ولكن الأرجح أن يكون التفاعل بينهما متبادلا ، وأن يكون للحراك الاجتماعى دور فعال فى احداث التنمية . يؤيد ذلك التأمل النظرى فيما يمكن أن يكون للحراك الاجتماعى من آثار على مختلف أنواع السلوك الاقتصادى والاجتماعى، كما قد تؤيده ملاحظة الصفات النفسية للطبقات الصاعدة فى مصر .

فالتبقيات الصاعدة من أسفل السلم الاجتماعى تتميز بعدد من السمات النفسية التى أيا كان حكمنا عليها من الناحية الأخلاقية ، يتعين الاعتراف بآثارها الايجابية على التنمية . فهى تمتاز على الطبقات القديمة الآخذة فى فقد مراكزها بدرجة من النشاط والحيوية والطموح وقوة الاحتمال لا يمكن انكارها . وهى بحكم نشأتها لا تحمل احتقارا للعمل اليدوى ، وبحكم تطلعاتها تحمل تقديرا فائقا لانجازات الأجنبى وتفوقه المادى ، وتتنظر بما يشبه التقديس الى التكنولوجيا الحديثة . وهى بحكم تجربتها الخاصة أكثر تفاؤلا بالمستقبل ، وأقل تعلقا بالماضى ، وأقل قبولا للتفسيرات القدرية للنجاح ، وأكثر استعدادا للتأكيد على تفوق أثر البيئة على أثر الوراثة . وهى أكثر تقديرا لقيمة الوقت ولا صبر عندها على المناقشات النظرية التى لا يمكن ترجمتها الى نتائج مادية ، وكلها مواقف نفسية تساعد على التنمية . بل ان هذه الطبقات الصاعدة قد تكون أكثر استعدادا لتقبل الدعوة الى تحديد النسل بسبب تقديرها الفائق للترف المادى .

ولكننا لا نحمل مثل هذا التفاؤل فيما يتعلق بمستقبل مصر  
السياسى والثقافى . فهذه الطبقات الصاعدة قد تكون هى محط أنظار  
ورجاء القوى الخارجية بما فى ذلك إسرائيل ، اذ تجد تلك القوى  
الخارجية فى هذه الطبقة « قابلية للتبعية » وقبولا نفسيا للارتباط  
بالتكنولوجيا الغربية ولهفة على التقدم المادى بأى ثمن ، بل قد  
تجد تلك القوى الخارجية فى هذه الطبقة صورة لماضيها هى نفسها .  
ومن هنا يأتى التشاؤم بالمستقبل السياسى بل وبالمستقبل الثقافى  
أيضا اذا فهمنا الثقافة بمعناها الحضارى الذى يشير الى التفرّد  
والتميز القيمى والعقائدى وفى أنماط السلوك . ان من الخطأ أن نظن  
أنه من المستحيل أن يحدث تقدم ملموس فى مستوى المعيشة المادى  
وفى معدلات التنمية بل وفى هيكل الانتاج أيضا دون أن يقترن ذلك  
باستقلال سياسى وثقافى . فإمامنا عدد من التجارب التاريخية التى  
لم تقدم أى ابتكار حقيقى فى نمط الحياة أو أى نموذج حضارى  
جديد ، بل كررت تجربة الغرب بحذافيرها ، بل وفقدت لفترة طويلة  
استقلالها السياسى للغرب ، ومع ذلك حققت ارتفاعا مذهلا فى معدلات  
النمو والتصنيع ومستويات المعيشة . قد تكون الصورة النهائية مدعاة  
للإحتقار والابتئاس ، لأنها لا تبشر بأى مظهر من مظاهر الإبداع  
الحقيقى المعبر عن شخصية مستقلة للأمة ، ولكنها على أية حال  
ليست ، كما يتصور البعض ، مدعاة لليأس من تحقيق أى تقدم ،  
ولا هى مدعاة لأن نتصور أن الأزمة التى نمر بها اليوم لا تحمل فى  
طياتها أى خير على الإطلاق (١) .

---

(١) نشر هذا المقال فى مجلة « الإقظة العربية » التى تصدر فى  
القاهرة ، عدد أغسطس ١٩٨٥ .

## كتب أخرى للمؤلف

### باللغة العربية :

- ١ — مقدمة الى الاشتراكية مع دراسة لتطبيقاتها في الجمهورية العربية المتحدة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٦ .
- ٢ — مبادئ التحليل الاقتصادي . مكتبة سيد وهبة ، القاهرة ، ١٩٦٧ .
- ٣ — الاقتصاد القومي : مقدمة لدراسة النظرية النقدية . مكتبة سيد وهبة ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ١٩٧٢ .
- ٤ — الماركسية : عرض وتحليل ونقد لمبادئ الماركسية الاساسية في الفلسفة والتاريخ والاقتصاد . مكتبة سيد وهبة ، القاهرة ، ١٩٧٠ .
- ٥ — المشرق العربي والغرب : بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية . مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ١٩٨٣ .
- ٦ — مخنة الاقتصاد والثقافة في مصر . المركز العربي للبحث والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٢ .
- ٧ — تنمية ام تبعية اقتصادية وثقافية ؟ : خرافات شائعة عن التخلف والتنمية وعن الرخاء والرفاهية . مطبوعات القاهرة ، ١٩٨٣ .
- ٨ — الاقتصاد والسياسة والمجتمع في عصر الانفتاح . مكتبة مديولى ، القاهرة ، ١٩٨٤ .
- ٩ — هجرة العمالة المصرية ( بالاشتراك مع اليزابيث تايلور عونى ) . مركز البحوث للتنمية الدولية ( أوتوا ) ، ١٩٨٦ .
- ١٠ — قصة ديون الخارجية من عصر محمد على الى اليوم . دار على مختار للدراسات والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٧ .



**باللغة الانجليزية :**

1. **Food Supply and Economic Development**, with Special Reference to Egypt, F Cass, London, 1966.
  2. **Urbanization and Economic Development in the Arab World**, Arab University in Beirut, 1972.
  3. **The Modernization of Poverty : A Study in The Political Economy of Growth in Nine Arab Countries, 1945-1970**, Brill, Leiden, 1974, 1980.
- ( ترجم الى اليابانية في ١٩٧٦ وحاز على جائزة الدولة التشجيعية في ١٩٧٦ ) .
4. **Project Appraisal and Income Distribution in Developing Countries**, coedited with J. MacArthur ( a special issue of « World Development », Oxford, February, 1978 ).
  5. **International Migration of Egyptian Labour**, ( with Elizabeth T. Awany ), International Development Research Centre, Ottawa, 1985.

## المحتويات

الصفحة	الموضوع
٣	تمهيد
٥	رؤية جورج أورويل والحياة السياسية في مصر :
٧	جورج أورويل ومصر العالم الثالث
٢٦	أنا أفكر .. أذن أنا غير موجود
٣٣	خاطر عن أزمة الديمقراطية في العالم العربي
٣٩	عن الحجاب والنقاب والحياة الاجتماعية في مصر :
٤١	قصة الحجاب والنقاب في مصر
٤٩	الفضيلة الملائمة اجتماعيا
٥٦	مصر والنموذج اللبناني للحياة
٦٣	مذكرات مثقف مصري عن وقائع تجديد رخصة سيارته
٧٥	الانغلاق والانفتاح وأزمة الاقتصاد المصري :
٧٧	الاقتصاد المصري بين الانغلاق والانفتاح
٩٨	المطلق والنسبي في قضية توزيع الدخل في مصر
١٠٨	الحماية والمنافسة وازدواجية الاقتصاد
١١٧	صندوق النقد الدولي وجاجة الشيخ عبد الشكور
١٢٥	عن الاغتراب وأزمة المثقف المصري :
١٢٧	المثقف المصري وربع قرن من الاغتراب
١٣٦	عن التعليم العالي .. والواطي
١٤١	التراث والتنمية العربية
١٧٧	نحو تفسير جديد لأزمة المجتمع والاقتصاد والثقافة في مصر :
١٧٩	الحراك الاجتماعي وأزمة الاقتصاد المصري
٢٠٢	الحراك الاجتماعي وأزمة مصر الاجتماعية والسياسية







## هذا الكتاب :

يضم هذا الكتاب مقالات وبحوثاً تتناول بالوصف والنقد والتحليل جوانب متنوعة من الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي سادت في مصر منذ منتصف السبعينات . وفي بحث ختامى يحاول المؤلف أن يقدم تفسيراً لهذه الجوانب المختلفة للأزمة المصرية الراهنة .

هذه المقالات والبحوث كتب بعضها بعاطفة حارة وسخرية الأديب ، وبعضها بعقل بارد وتحليل العالم ، وهي تتطرق إلى موضوعات غاية في التنوع من أزمة الديمقراطية في مصر ، إلى ظاهرة الحجاب والنقاب ، إلى حيرة الاقتصاد المصري بين الانغلاق والانفتاح ، إلى قضية توزيع الدخل في مصر ، إلى مطالب صندوق النقد الدولي ، إلى اغتراب المثقفين المصريين ، إلى أزمة نظام التعليم ، إلى الحراك الاجتماعي ، إلى حيرتنا بين التراث والمعاصرة .. إلخ .

٦ ميدان طلعت حرب القاهرة ت ٧٥٦٤٢١

**مكتبة مذبول**

**MADBOULI BOOKSHOP**

6 Talat Harb SQ, Tel: 756421

طبع الغلاف بالمطبعة الفنية ت ٣٩١١٨٦٢